الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات

مَدَارَات سِيَاسِيَّة

مجلة مدارات سياسية
مجلة دورية دولية أكاديمية محكمة
تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية

الإيداع القانوني: جوان 2017
الترقيم الدولي ISSN 2588-1825
الترقيم الإلكتروني EISSN: 2710-8341

المشرف العام مدير المركز: عبد الوهاب باشا
مديرة ورئيسة التحرير: د. شريفة كلاع

المجلد 02
العدد 04 جوان 2019

مجلة مدارات سياسية

مجلة دورية دولية أكاديمية محكّمة تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية

تصدر عن مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر

الإيداع القانوني: جوان 2017

الترقيم الدولي ISSN 2588-1825

المجلد رقم 2، العدد رقم 4 . جوان 2019

ترسل جميع المراسلات إلى مديرة ورئيسة هيئة تحرير مجلة مدارات سياسية

د. شريفة كلاع

على العنوان الإلكتروني: madarate.politique@gmail.com

حساب المجلة في المنصة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP) على الرابط التالي:

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/429

العنوان البريدي للمركز: تعاونية السنابل الذهبية العقارية، سكن رقم 52، المنطقة الحضرية الجديدة رقم 02، تبسة، الجزائر

نشر وتوزيع مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات

التعريف بالمجلة:

مجلة مدارات سياسية، مجلة دورية دولية أكاديمية محكمة ربع سنوية متخصصة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ذات الترقيم الدولي ISSN 2588-1825، والإيداع القانوني 2017، تصدر عن مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات - الجزائر، تهدف إلى نشر البحوث والدراسات الرصينة ذات القيمة العلمية العالية في مجال اهتماماتها، توطيد التعاون والصلات العلمية والفكرية ما بين المركز ومؤسسات البحث الوطنية والأجنبية، نشر ترجمات وتقارير ومراجعات كتب، أعمال ملتقيات، أيام دراسية، فيما يدخل ضمن نطاق تخصص المجلة، وما يواكب التطورات العلمية بما يسهم في خلق الظروف الفكرية الملائمة لتكوين المعارف العلمية الأكاديمية.

سكرتير التحرير:

خليفة كريفار، جامعة وهران 2 - الجزائر

هيئة التحرير:

أ. دحمان داودي - جامعة الجزائر 3 - الجزائر

أ. هلال الرشيدي – جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان

أ. محمد الشريف شيباني - جامعة الجزائر 3 – الجزائر

أ. خولة كلاع - المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية – الجزائر

أ. عبد المؤمن عبد العزيز - جامعة الجزائر3 – الجزائر

مديرة المجلة ورئيسة هيئة التحرير:

د. شريفة كلاع

تخلي هيئة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي المجلة

يخضع ترتيب الموضوعات بالمجلة لاعتبارات فنية لا ترتبط برتبة الباحث ولا مكانته العلمية

جميع الحقوق محفوظة لمركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات

عدد جوان 2019

الهيئة العلمية الاستشارية:

الاسم	الجهة والدولة
أ.د. جمال محمد السيد ضلع	معهد البحوث الدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. عبد القادر عبد العالي	جامعة سعيدة – الجزائر
أ.د. عصام محمد عبد الشافي عبد الوهاب	جامعة صقاريا – تركيا
أ.د. أحمد أويصال	جامعة اسطنبول – تركيا
أ.د. شمسة بوشنافة	جامعة الأغواط – الجزائر
أ.د. عامر مصباح	جامعة الجزائر3 – الجزائر
أ.د طاهر برايك	جامعة الأغواط – الجزائر
أ.د. صالح زياني	جامعة باتنة 2 – الجزائر
أ.د حمدي عبد الرحمن حسن	جامعة زايد – دبي – الإمارات العربية المتحدة
أ.د. عبد السلام فيلالي	جامعة باجي مختار– عنابة – الجزائر
أ.د عامر مصباح	جامعة الجزائر3 – الجزائر
أ.د. محمد عاشور	جامعة زايد، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة
د. عبد الوهاب كريم حميد	جامعة السلطان قابوس – سلطنة عُمان
د. كَوكخان بوزناش	جامعة صقاريا – تركيا
د. منصور لخضاري	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية – الجزائر
د. لقمان مغراوي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية – الجزائر
د. عبد المالك حطاب	جامعة خميس مليانة – الجزائر
د. سالم خلف	Çanakkale Onsekiz Mart üniversite ، تركيا
د. حبيب حسن اللولب	مركز البحوث والدراسات لاتحاد المغرب العربي - تونس
د. ناجي محمد عبد الله الهتّاش	كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت – العراق

الهيئة العلمية الإستشارية:

الاسم	الجهة والدولة
د. سعيد قاسمي	جامعة الجزائر3 – الجزائر
د. سليم شيخاوي	جامعة الجزائر3 – الجزائر
د. مصطفى خواص	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية – الجزائر
د. فاطمة بقدي	جامعة الجزائر3 – الجزائر
د. ليندة بورايو	جامعة الجزائر3 – الجزائر
د. علي بقشيش	جامعة الأغواط - الجزائر
د. محمد بوبوش	جامعة محمد الأول – وجدة – المغرب
د. راجي يوسف محمود البياتي	كلية الكتاب الجامعة، العراق
د. آمال زرنيز	جامعة باجي مختار- عنابة – الجزائر
د. فارس لونيس	جامعة الشلف – الجزائر
د. وداد سعدي	جامعة الجزائر3 – الجزائر
د. سارة دباغي	جامعة الجزائر3 – الجزائر
د. بدران بن لحسن	جامعة حمد بن خليفة - قطر
د. ليلى الرطيمات	مركز تكامل – المغرب
د. زكريا وهبي	جامعة الجزائر3 - الجزائر
د. عمار غرايسة	جامعة الوادي – الجزائر
د. فلة قصدالي	جامعة تيزي وزو – الجزائر
د. جواد الرباع	جامعة ابن زهر – أكادير- المغرب
د. رابحي	جامعة الأغواط - الجزائر
د. لمين هماش	جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف - الجزائر
أ. عبد الكريم بن راحلة	المركز الجامعي – تمنراست – الجزائر
أ.عبد القادر عزام عوادي	جامعة الوادي – الجزائر
أ. محمد العربي لادمي	المركز الجامعي – تمنراست – الجزائر

قواعد النشر بالمجلة

ترحب مجلة مدارات سياسية بنشر الأبحاث والدراسات الرصينة ذات المستوى الأكاديمي الراقي بمختلف اللغات العربية، الفرنسية، الإنجليزية، ولذلك يسرنا دعوة كافة الأساتذة والباحثين في المؤسسات الجزائرية والأجنبية للمساهمة في ثراء المجلة، على أن يلتزم أصحابها بالقواعد التالية:

1 – أن لا يكون قد سبق نشره، وأرسل إلى مجلة أخرى.

2 – أن يرفق بملخصين أحدهما بلغة المقال والآخر بإحدى اللغتين المتبقيتين، كما يرفق المقال باللغة الأجنبية بملخص باللغة العربية، وأن لا يتجاوز الملخص حدود 150 كلمة، وأن يتضمن على الأقل خمس كلمات مفتاحية.

3 – أن يكتب بخط Traditional Arabic مقاسه 14 بالنسبة للمتن، وخط Traditional Arabic مقاسه 10 بالنسبة للهامش، وبالنسبة للغة الأجنبية يكتب بخط Times New Roman مقاسه 12 بالنسبة للمتن، 10 بالنسبة للهامش.

4 – أن يتم الإشارة إلى الهامش والإحالات أسفل كل صفحة، على أن تعرض قائمة المصادر والمراجع في نهاية المقال مرتبة هجائيا بحسب اسم الشهرة.

5 – أن تترك مسافة 1 سم بين الأسطر، وتكون هوامش الصفحة 2 سم من كل الجهات، وحجم الورقة عادي (A4).

6 – تكتب كل العناوين بخط Traditional Arabic مقاسه 14 غامق، وتكتب مع بداية السطر ولا يوجد فراغ قبلها، وتكتب قائمة المراجع في نهاية البحث بخط Traditional Arabic مقاسه 12 بالنسبة للمراجع باللغة العربية أو الأجنبية على حد سواء، وأن تتم كتابة العناوين بالغامق وفي بداية السطر وعدم ترك فراغ قبلها كما لا يجب تسطيرها.

7 – تتضمن الورقة الأولى لمادة النشر المعلومات الشخصية للباحث: اسمه ولقبه، رتبته الأكاديمية، تخصصه، الهيئة التي يتبع لها، رقم هاتفه وبريده الإلكتروني.

8 – مادة النشر تكون موثقة وفق النموذج المرجعي المعروف بـ "نموذج شيكاغو"، وإلا فلن يتم قبولها وإرسالها للتقييم أو النشر، ويكون التوثيق أسفل كل صفحة وبترتيب جديد، على أن تكون قائمة المصادر والمراجع آخر المقال.

9 – أن يتم وضع الصور، الخرائط، الجداول والرسوم البيانية في متن المقال، على أن تتضمن مصادرها والروابط المشيرة لها.

10– المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر إلا عن رأي صاحبها.

11– كل مقال لا تتوفر فيه الشروط لا ينشر مهما كانت قيمته العلمية.

12 – إخضاع مادة النشر للتدقيق اللغوي قبل إرسالها للمجلة، وإلا فلن يتم قبولها وإرسالها للتقييم.

13 – يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع.

14– المقالات المرسلة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

15– يحكم البحوث أساتذة مختصون في الجامعات ومراكز البحوث والدراسات.

16 – في حالة إبداء ملاحظات من طرف المحكمين، ترسل الملاحظات إلى الباحثين لإجراء التعديلات اللازمة خلال مدة أقصاها أسبوعان.

17– يتلقى صاحب المقال المنشور نسخة من العدد، إضافة إلى شهادة نشر.

18 – يسمح بالنقل أو الاقتباس مما تنشره المجلة، شريطة الإشارة إلى ذلك حسب القواعد العلمية المعمول بها في هذا الشأن.

19 – ترسل المقالات إلى العنوان الالكتروني التالي: madarate.politique@gmail.com

أو من خلال رابط المجلة عبر البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية الجزائرية:

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/429/

كلمة العدد الافتتاحية:

بسم الله الرحمن الرحيم

بعون من الله وتوفيقه يصدر العدد الثامن لشهر جوان 2019 من مجلة مدارات سياسية، وهو إنجاز يعطي دفعا لحضور المجلة العلمية الأكاديمية الدولية المتخصصة، للمضي قدما إلى الارتقاء بها، محتفظة بذلك على إصدارها بشكل دوري دونما انقطاع، ولقد حيث احتوى هذا العدد على مجموعة مساهامات مختلفة من قبل الباحثين سواء من داخل الجزائر أو خارجها، والتي تندرج في نطاق وتخصص المجلة، والنهج الذي سطرته منذ تأسيسها على أن تكون متخصصة في القضايا والشؤون السياسية بمختلف فروع التخصص، حيث إحتوى العدد على المواضيع التالية والتي جاءت بشكل متسلسل: تحديات الاستراتيجية الأورو-أطلسية حيال الأزمة السورية، التوجهات العامة الجديدة لسياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس بوتين تجاه منطقة شرق المتوسط، الاقتصاد الرأسمالي كعلاقة عضوية بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية في النموذج الغربي، السياسة الحمائية الدولية والإقليمية للتنوع البيولوجي، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ومأزق الخيار الديمقراطي في ليبيا، وكذا موضوع La fonction information-communication au sein de l'ANP: une transition laborieuse، وكلها موضوعات قد أثرت هذا العدد.

ونحن بهذا العمل والجهد إنما نسعى إلى أن نوفق في إثراء المكتبات والكليات والجامعات والمراكز البحثية، آملين أن يساعد الباحثين في أبحاثهم، كما لا يسع هيئة التحرير إلا أن تشكر كل من ساعدها من قريب أو من بعيد، ونسأل الله التوفيق والسداد.

رئيسة تحرير المجلة

د. شريفة كلاع

فهرس المحتويات

كلمة العدد الافتتاحية .....ص 07

1. تحديات الاستراتيجية الأورو-أطلسية حيال الأزمة السورية ..... ص 8 - 18

- د. أسماء حداد، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر

2.التوجهات العامة الجديدة لسياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس بوتين تجاه منطقة شرق المتوسط .....ص 19 - 37

- د. الوليد أبو حنيفة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر

3. الاقتصاد الرأسمالي كعلاقة عضوية بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية في النموذج الغربي ..... ص 38 - 58

- أ.د. أمينة رباحي، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر

4. السياسة الحمائية الدولية والإقليمية للتنوع البيولوجي ..... ص 59 - 81

- د. لمين هماش، جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف - الجزائر
- د. زهرة بوسراج، جامعة باجي مختار - عنابة – الجزائر

5 . الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ومأزق الخيار الديمقراطي في ليبيا..... ص 82 - 107

- د. أحمد الزروق أمحمد الرشيد، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي – ليبيا
- د. شكري عاشور رجب السويدي، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي – ليبيا
- د. سعد الزروق أمحمد الرشيد، كلية القانون - جامعة سبها – ليبيا

7. La fonction information-communication au sein de l'ANP: une transition laborieuse .....p 108 - 119

- D. Djouhri Smail, Faculté des Sciences Politiques et Relations Internationales, Université d'Alger 3 , Algerie

"تحديات الاستراتيجية الأورو-أطلسية حيال الأزمة السورية"

د. أسماء حداد
كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية
جامعة الجزائر3، الجزائر

الملخص:

تعد الأزمة السورية من أكثر الأزمات المعاصرة تعقيدا، على المستوين الإقليمي والدولي الأمر الذي جعل الدول الكبرى تكرس جهودها للقيام بدور فعال في ادارة الأزمة بما يتوافق مع مصالحها الاستراتيجية. حيث رأت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة التواجد الدائم في منطقة الشرق الأوسط، سواء كان عسكريا مباشرا أو من خلال بناء تحالفات سياسية و اقتصادية مع دول المنطقة أو الجماعات المناهضة للنظام السوري كقوات سوريا الديمقراطية أو الجماعات الكردية، بغية تطويق روسيا و منعها من التغلغل حسب ما تعده الولايات المتحدة الأمريكية مجالها الحيوي.

وتمثل سوريا قلب الشرق الأوسط، و لابد من السيطرة على هذا القلب من أجل اقامة نظام عالمي يبقيها في الريادة و لا يسمح بصعود أي قوة منافسة لها، في حين تنظر روسيا إلى ذلك الموقف الأمريكي كتهديد لمصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، حيث تدرك بأن اسقاط النظام السوري الحليف لها سيمهد الطريق إلى إعادة رسم الجغرافيا السياسية لمنطقة الشرق الأوسط بما يخدم المصالح الأطلسية لذلك سارعت روسيا لتقديم كافة وسائل الدعم للنظام السوري، وهو ما يعبر عن مكانة سوريا في الاستراتيجية الروسية الشرق-أوسطية و العالمية.

أما فيما يخص الاستراتيجية الأوروبية تجاه الأزمة السورية، فقد جاءت تبعا لتفاقم تأثيراتها في الدول الأوروبية بدءا من أزمة انتقال المقاتلين الأوروبيين إلى سوريا وصولا إلى الأزمات الناشئة عن موجات اللاجئين السوريين، وما أحدثته من انقسام كبير في المواقف الأوروبية وتهديد للاتحاد الأوروبي، ما جعله يفرض عقوبات على سوريا لمواجهة الخلافات بين الدول الأعضاء حيال الأزمة، خاصة مع إدراك الإتحاد الأوروبي أن المصلحة القومية الأوروبية تكمن في وجود منطقة عربية مستقرة ومتطورة، حيث أن استقرار المنطقة العربية هو جزء من استقرار أوروبا، وهو ما يدفع بالاستراتيجية الأوروبية لتغليب التعاون الدولي في

إدارة الأزمة قصد الوصول إلى حلول جدية، حيث تحرص الدول الكبرى في متابعتها لتطور الأزمة السورية على حماية مصالحها والحفاظ على امتيازاتها التي تتحقق من خلال الأمن والاستقرار.

الكلمات المفتاحية: الأزمة السورية – الولايات المتحدة الأمريكية – روسيا – الاتحاد الأوروبي – الشرق الأوسط – اللاجئين– المبادرات الدولية.

Abstract:

The Syrian crisis is one of the most complex crises, at the regional and international levels, which make great powers dedicated to play an active role in the crisis management in accordance with its strategic interests. Where the United States felt the need for a permanent presence in the Middle East, whether militarily or by building economic and political alliances with countries or groups against the Syrian regime as a democratic Syrian forces or Kurdish groups to encircle Russia and prevent it from According to the United States by penetration in its dynamic space.

Syria represents the heart of the Middle East, & that is why great powers control this heart in order to establish a global system to keep it in the lead and does not allow the rise of a rival force, while Russia considers that the American position as a threat to its strategic interests in the Middle East, where it realize that the overthrow of the Syrian regime will pave the way to redraw the political geography of the Middle East region including Atlantic interests so Russia scrambled to provide all means of support for the Syrian regime & reflecting the Syria's place in the Russian strategy.

Concerning the European strategy towards the Syrian crisis, it came according to exacerbate their impact in European countries ranging from Syria to fighters transition crisis down to crises arising from the waves of refugees, & the Division of European attitudes and great threat The European Union, which made it impose sanctions on Syria to address differences among Member States about the crisis, especially with the perception of the European Union that its interests lies in the existence of a stable and developed Arab region & the stability of the Arab region is a part of the stability of Europe. This is what drives the European strategy to give an international cooperation in managing the crisis, in order to reach serious solutions. In its follow-up to the development of the Syrian crisis to protect its interests and preserve its privileges achieved through security and stability.

key words:

Crisis- United States– Russia –European Union –Middle East Refugees- International initiatives.

مقدمة:

في ظل التجاذب على الساحة الدولية ما بين القوى الدولية الكبرى وتضارب مصالحها، تفاعلت تلك الأخيرة تجاه الأزمة بما يتماشى مع تحقيق غاياتها الاستراتيجية، حيث هدفت روسيا الى استعادة دورها في الساحة الاقليمية والدولية من خلال الأزمة السورية، خاصة وأن سوريا تمثل منفذها على البحر المتوسط، كما سعت روسيا من وراء تدخلها بسوريا لمنع تطويق التوسع الأمريكي في آسيا الوسطى بينما وقفت الولايات المتحدة الأمريكية الى جانب المعارضة ودعمتها بالأسلحة، حيث ترى بأن حل الأزمة يكون من خلال توجيه ضربة لإضعاف النظام، في حين انتقل الاتحاد الأوروبي من سياسة فرض العقوبات والادانة إلى اتخاذ اجراءات لمعالجة المشاكل التي انبثقت عن الأزمة السورية، ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية: ما هي دوافع القوى الدولية من التدخل في الأزمة السورية، وفيما تتمثل رهاناتها في ظل التغيرات الاقليمية و الدولية؟

1 – استراتيجيات القوى الدولية اتجاه الأزمة السورية

1.1 – موقف الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الأزمة السورية

لقد شهدت المنطقة العربية العديد من التغيرات والتحولات السياسية التي شكلت تحديا للولايات المتحدة الأمريكية، وأربكت حساباتها باعتبار أن سقوط تلك الأنظمة الموالية لها يشكل تهديدا لسيطرتها وهيمنتها، ويعد الموقف الأمريكي من أهم المواقف في المعادلة السورية، حيث اتسم ذلك الموقف بداية الأمر بالارتباك و التردد الحذر، ومراقبة سلوك النظام السوري وردة الفعل الشعبية، ومن ثم المراهنة على قيام النظام بتقديم تنازلات واجراء اصلاحات تتضمن الحد من مركزية احتكار السلطة وتلبية احتياجات الشعب السوري، وانهاء العنف وفتح ممرات المساعدات الانسانية، لذلك بقيت التصريحات الأمريكية مقتصرة الدعوة لوقف العنف و تلبية مطالب المحتجين، [1] ونظرا لعدم امتلاك الادارة الأمريكية الصورة الحقيقية للمجتمع السوري، وعدم رصد أي حراك سياسي حقيقي داخل سوريا خلال عهد حزب البعث ونظرا لمحدودية أدوات الضغط التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية على النظام السوري، لذا فقد بقي الداخل السوري مبهما لديها مما دفعها للاستعانة بتركيا التي تمتلك أدوات الضغط و التأثير ألا أنها فشلت تلك الأخيرة في اقناع الرئيس الأسد بإجراء الاصلاحات و الاستجابة لمطالب الشعب واحتواء الأزمة.[2]

---

[1] عزمي بشارة، "**سوريا درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن**": بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2013، متاح على الرابط: https://bookstore.dohainstitute.org/P-172.aspx (2019/3/19).

[2] 1 – عزمي بشارة، **نفس المرجع**.

ولجأت الى توظيف الضغط على النظام من خلال دعم المعارضة سياسيا، واعلاميا وحتى اقتصاديا وذلك بفرض حزمة من العقوبات الاقتصادية، كما تبنت سياسة السعي لاستنزاف الداخل السوري لجميع أطراف الصراع لصالح اسرائيل، وقد هدفت من وراء ذلك لاعاقة المشروع النووي الايراني في الشرق الأوسط،[1] وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن النظام السوري لم يعد له مكانة في حل الأزمة السورية، تجد أن لها مصلحة حقيقية لها في تغير النظام سواء فيما يتعلق بعلاقاتها مع ايران أو بمواقفها من الصراع العربي– الاسرائيلي، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية تعي جيدا ضرورة تدارك تداعيات الأزمة السورية على مكانتها وعلاقاتها داخل النظام الدولي.

1.2 – محددات الموقف الروسي من الأزمة السورية

لقد اتسم الموقف الروسي منذ بداية التحولات السياسية التي تعرضت لها المنطقة العربية بالتحفظ الحذر وعدم وضوح الرؤية والتوجهات، وهي غير قادرة على اتخاذ مواقف محدودة وفاعلة تجاه تلك التحولات السياسية وصولا إلى مواقف اتسمت بطابع المواجهة أخذا في الاعتبار تحقيق التوازن في المنطقة العربية مع كل من اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية،[2] إلا أنه مع تحول الأزمة السياسية الى سوريا بدأت روسيا تتخذ موقفا مؤيدا وداعما للنظام السوري في تعامله مع الأزمة، و ذلك رغم السلوك القمعي الذي كان يوظف من قبل أجهزة الأمن، و ما لقي من إدانة عربية وغربية واسعة على مستوى الأنظمة والشعوب،[3] كما ويتمحور الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية حول نبذ فكرة التدخل العسكري الخارجي للتغيير تفاديا للوقوع في الموقفين العراقي والليبي، ويؤكد الموقف الروسي على ضرورة نبذ العنف والدعوة الى التغيير السلمي، والعمل على تقديم الدعم الدبلوماسي ورعاية الحوار والتفاهم بين أطراف الصراع للتباحث حول المخارج الممكنة للأزمة، وقد رفضت روسيا الدعوات التي وجهت للرئيس السوري الأسد عربيا ودوليا للتنحي والتخلي عن السلطة، مطالبة منح القيادة السورية الوقت الكافي لتطبيق الاصلاحات التي تم الاعلان عنها، وعملت على تأمين الغطاء السياسي للنظام السوري في مجلس الأمن للاستمرار في

---

[1] أثار العاصي، "**رؤية مختلفة لموقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الثورة السورية**"، موقع زمان الوصل، 2013، متاح على الرابط: http://www.zamanalwasl.net/news35599.html (2019/3/19).

[2] خولي معمر، **تأثير الانتفاضة الشعبية في سوريا على العلاقات التركية السورية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2014، 2014 ، ص 67.

[3] أكرم كساب، **الأبعاد الاقليمية و الدولية للعلاقات السورية–الروسية: 2000–2012**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فلسطين: جامعة الأزهر للعلوم الانسانية، 2014، ص 69.

استراتيجياته الأمنية و العسكرية في مواجهة الأزمة من خلال استخدام حق النقض للفيتو.[1] و قد بررت روسيا استعمالها لذلك الأخير وفقا لمصالح و اعتبارات اقليمية و دولية، كونه يتعلق بمفهوم الدولة و حقها وسيادتها.[2]

كما هدفت روسيا من وراء دعم النظام السوري حرصها للحفاظ على أخر معاقلها على المياه الدافئة في البحر المتوسط عبر قاعدتها البحرية في مدينة طرطوس، بالإضافة للحفاظ على التحالف السوري–الايراني الذي يعد المعقل الروسي الأخير في المنطقة، لأن سقوط النظام يعزز من امكانية خلق أنظمة معادية لروسيا و الصين، لذلك قامت روسيا بمناورة عسكرية قبالة السواحل السورية في المتوسط خلال الفترة الممتدة ما بين 19 الى غاية 29 جانفي 2013، حيث حملت تلك المناورة رسائلا للغرب بعدم التفكير في أي تدخل عسكري في سوريا.[3] كما قامت روسيا بإرسال وحدات من الأسطول البحري الروسي الى موانئ سوريا، و تقديم الدعم المادي و العسكري للنظام.[4] مما سبق يتضح أن روسيا استغلت الأزمة السورية لاستعادة دورها كلاعب أساسي و قوة فاعلة في الجيوبولتيك الشرق–أوسطي و الدولي، فهي شديدة الحرص على عدم خسارتها لأخر معاقلها في البحر المتوسط.

1.3 – محددات الاستراتيجية الأوروبية تجاه الأزمة السورية

مع بدء التحولات السياسية في المنطقة العربية، كان الاتحاد الأوروبي يواجه العديد من التحديات الداخلية كالأزمة الاقتصادية المتنامية، وعجزه عن ايجاد حلول وكذلك الحاجة إلى تحقيق قدر من التوازن في التوفيق بين هدف دعم الديمقراطية والتنمية في دول جنوب المتوسط من ناحية، والتعامل مع الاعتبارات الأمنية المتنوعة من ناحية أخرى، كما حاول الاتحاد الأوروبي الاستفادة من التحولات السياسية التي مثلت فرصة تاريخية له في اعادة صياغة سياساته فعليا تجاه المنطقة العربية،[5] ولقد بدأ موقف الإتحاد

---

[1] حسن علي باكير، **الثورات المجهضة: سوريا واليمن نموذجا**، 2012، متاح على الرابط: http://www.arabaffairsonline.org/article.php?p=248، (2019/3/19) .

[2] أسامة عبد القادر، **مقاربة الثورات العربية و المصالح الأجنبية: نموذج سوريا و البحرين**، بحث مقدم لنيل شهادة الجدارة في علم الاجتماع، لبنان: الجامعة اللبنانية، 2013.

[3] نفين مسعد وآخرون، **حالة الأمة العربية 2012–2013: مستقبل التغير في الوطن العربي.. مخاطر داهمة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 234.

[4] محمد أبو عامود، **حالة الأمة العربية 2011–2012 : معضلات التغيير و آفاقه** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص49.

[5] سالي اسحاق، ''القارة المأزومة: الانقسام الأوروبي في مواجهة تحديات الثورات العربية''، **السياسة الدولية**، العدد 190، 2012، ص 67.

الأوروبي تجاه الأزمة السورية متدرجا من مراقبة الأوضاع عن كتب الى الدعوات لضبط النفس ومطالبة الرئيس السوري الأسد بوقف القمع وتطبيق الاصلاحات التي تبنتها الحكومة السورية، ومن ثم الادانة والتقليل من شأن الاصلاحات التي قام بها النظام، والتي ألغي بموجبها العمل بقانون الطوارئ والدعوة لتشكيل الأحزاب السياسية، حيث رأى الاتحاد الأوروبي أن الاصلاحات لا ترقى لطموحات الشعب السوري.[1]

ونظرا لتعقد الوضع في سوريا، اتخذ الاتحاد الأوروبي موقفا تجاه الحكومة السورية وتمثل في ممارسة الضغط على النظام لاحتواء الأزمة، وانهاء استعمال العنف ضد المحتجين الذين يطالبون باصلاحات سياسية واقتصادية، حيث انتهجت أوروبا سياسة التدرج في فرض العقوبات على سوريا، كما تم فرض حظر استثمارات القطاع النفطي والغاز السوري، وكذلك تشديد الحظر على مصادر الأسلحة من خلال تعزيز عمليات المراقبة، إلا أن تلك العقوبات لم تؤثر في ارباك النظام السوري، حيث كان يدرك جيدا الاتحاد الأوروبي صعوبة التأثير في الحكومة السورية في ظل الدور الذي تقوم به دول معنية ببقاء النظام كروسيا و الصين وإيران [2]، ونظرا لتطور الأزمة السورية فقد تباينت مواقف دول الاتحاد الأوروبي، فبعض الدول تميز موقفها بثقل أكبر من غيرها وذلك نظر لاختلاف المصالح، حيث قامت بعض الدول الأوروبية بدعم النظام السوري، في حين بعضها الأخر قام بدعم المعارضة، بينما طرف أخر فضل الوقوف على حياد، فمثلا فرنسا قد عارضت في بداية الأزمة التدخل العسكري في سوريا دون الحصول على تفويض رسمي من مجلس الأمن، لكن نتيجة سياسة النظام المتشدد تجاه المعارضة و بعد اتهامه باستعمال الأسلحة الكيماوية أبدت فرنسا مرونة في دعمها لرفع حظر الأسلحة المفروض على المعارضة السورية[3]، في حين اتسم الموقف الألماني تجاه الأزمة السورية بالتحفظ بالرغم من امتثالها لقرارات الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة المؤيد للمعارضة السورية في نضالها من أجل الحرية، ومعارضتها للفيتو الروسي–الصيني لأنه سيسهم في اضعاف دور الأمم المتحدة وعرقلة الجهود الدولية في اتخاذ موقف صارم موحد ومشترك من النظام السياسي،[4] فقد اتبعت ألمانيا موقفا متوازنا ولم تبتعد عن نهجها القديم، الذي يكمن في اظهار تضامنها حيث اتخذت موقفا مغايرا لفرنسا حيث عملت على توجيه طاقاتها على الحل الدبلوماسي و ركزت على المساعدات الانسانية للاجئين السوريين.

---

[1] أيوب خليل سامي، **موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية**، الحوار المتمدن، العدد 3564، متاح على الرابط: http://ahewar.org/rate/bindex.asp?yb=1365 (2019/3/19).

[2] أبو عامود، **مرجع سابق ذكره** ،ص 51.

[3] النعماني، تداعيات الأزمة السورية على دول الجوار، **صحيفة ايلاف**، العدد 4504، 2013/9/20.

[4] النعماني، **مرجع سابق ذكره**.

ولا يختلف موقف المملكة المتحدة عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي تجاه الأزمة السورية، والذي يتلخص في أنه يتعين على طرفي الصراع، ووضع حد للعنف وتهيئة الأجواء للانتقال نحو الديمقراطية حتى يتمكن الشعب السوري من تحديد مصيره بحرية، ومع ذلك فإنه تعد خيارات بريطانيا والمجتمع الدولي محصورة بسبب حق النقض لروسيا في مجلس الأمن.[1]

فإن الأزمة السورية احدثت شرخا واضحا في منظومة الاتحاد الأوروبي، حيث بدأ الخلاف يظهر جليا بين دول الاتحاد الأوروبي حول امكانية ايجاد السبل الكفيلة لحل الأزمة السورية وإزالة الحظر على السلاح المقدم إلى المعارضة، فمثلا هناك فريق دعمه كل من فرنسا و بريطانيا وقبرص يرى أنه يجب ازالة قرار الحظر الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي. بينما ظهر فريق أخر يمثله كل من ألمانيا والنمسا والسويد رفض قرار ازالة الحظر على السلاح الموجه للمعارضة خشية من وقوع الأسلحة في أيدي الجماعات الاسلامية المتطرفة كجبهة النصرة المرتبطة بتنظيم القاعدة، الأمر الذي يسهم في توتر الأوضاع الداخلية على السورية وينعكس سلبا على النظام الاقليمي،[2] فقد أظهرت دول الاتحاد الأوروبي تباينا في التعامل مع الأزمة السورية ومحدودية قدرة الدولة على التأثير بها حيث استمرت في سياساتها بتكثيف العقوبات على النظام السوري، وقد أدى هذا الانقسام الى إخراج أوروبا كفاعل أساسي ذي توجهات خارجية سياسية وأمنية مشتركة.

2 – المبادرات الأورو–أطلسية لحل الأزمة

2.2 – مفاوضات جنيف

لقد أدى فشل جنيف الأول في حل الأزمة إلى بروز حالة من الاستقطاب وتوجيه الجهود المختلفة نحو محاولة تغيير موازين القوى على الأرض، كي يتقبل أحد الطرفين وجه نظر الطرف الأخر وذلك من خلال تقديم القوى الخارجية دعم مادي وعسكري ولوجيستي لطرفي الأزمة، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على كافة الأوضاع في سوريا لاسيما الإنسانية منها.

* **جنيف 2**: قد شكلت أسس هذا الاتفاق محورا للتفاوض بين الأطراف المعنية بالأزمة السورية، وتم التحرك من خلال توجيه المبعوث الأممي الابراهيمي لاستكمال مهمة عنان في التوصل إلى تسوية سياسية يتم بموجبها احتواء الأزمة في سوريا والذي بدأ بوضع استراتيجية لحل الأزمة، وقد تضمنت تشكيل

[1] أكرم كساب، **مرجع سابق ذكره**، ص 93.

[2] وكالة رويتر عربي، 2013.

حكومة انتقالية مكونة من وزراء مقبولين لدى الطرفين على أن يبقى الأسد في السلطة حتى نهاية ولايته عام 2014، ولكنه رفض الخطة لأنه لم يقبل التنازل عن صلاحياته.[1]

* **جنيف 3**: أعلن عن انطلاقها رسميا في فيفري 2016، شاركت فيها المعارضة السورية والنظام حيث أبدت الهيئة العليا للمفاوضات المنبثقة من مؤتمر الرياض الموسع للمعارضة السورية استعدادها للمشاركة في مفاوضات جنيف 3، وكان قرار الهيئة العليا للمفاوضات المتمثل بمشاركتها في جنيف 3 ذات طابع استكشافي هدفه اختبار مدى جدية النظام وحلفائه الروس والمجتمع الدولي في دفع عملية تفاوض حقيقي نحو الأمام عبر تنفيذ المادتين من القرار 2254 وتلافيا لتحميلها مسؤولية فشل الحل السياسي في حال قررت المقاطعة، إلا أن الهيئة أوضحت أنها ستنسحب من المفاوضات في حال عدم تنفيذ ما وعدت به في ما سمي برسالة الضمانات التي تلقتها من دي مستورا حول القضايا الانسانية.[2]

* **جنيف 4**: بدأت الجولة الرابعة من المفاوضات برعاية الأمم المتحدة يوم 23 فيفري 2017، وانتهت يوم 3 مارس 2017 وقد تم تحقيق بعض التقدم مقارنة بالجولات السابقة.

* **جنيف 5**: عقد بأفريل 2017، تم تبادل وفد النظام والمعارضة الاتهامات بشأن عدم تحقيق تقدم في جولة المفاوضات التي استمرت 8 أيام.

* **جنيف 6**: دامت هذه الجولة لمدة أربعة أيام بدأت في 16 ماي 2017، لكنها انتهت دون تحقيق أي تقديم ملموس.

* **جنيف 7**: استمرت هذه الجولة لمدة ستة أيام من 9 جويلية لمنها لم تحقق أي تقدم على ما يعرف بالسلال الأربع التي تشكل جدول الأعمال الرئيسي للمفاوضات، و طالب المبعوث الدولي المعارضة السورية بتوحيد وفودها كشرط رئيسي لعقد جولات جديدة من المفاوضات .

* **جنيف 8**: بدأت في 28 نوفمبر 2017 و استمرت حتى 16 ديسمبر، وكانت فرصة ذهبية ضائعة حيث لم ينجح في عقد أي لقاءات مباشرة بين الطرفين المتفاوضين، وحملت روسيا والنظام المسؤولية عن عدم الانخراط بجدية في المفاوضات.

---

[1] ابراهيم غالي، ''الحسم الوشيك: مؤشرات رحيل بشار الأسد، **مجلة السياسة الدولية**''، القاهرة، العدد 191، 2013، ص ص 106-107.

[2] حمدان مُحَمَّد الطيب، ''تسوية الأزمة السورية في ظل التوازنات الدولية و الاقليمية : قراءة في نموذج جنيف 2 و 3''، **مجلة الحقوق و العلوم السياسية**، العدد 9، 2018، ص ص 473-480.

* **جنيف 9**: عقدت يومي 25 و 26 جانفي 2018 التقى فيها المبعوث الأممي وفدي النظام السوري والمعارضة و قدمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والأردن والسعودية للمبعوث الأممي الخاص الى سوريا دي ميستورا مقترحا بعنوان ورقة غير رسمية بهدف احياء العملية السياسية في جنيف بشأن سوريا استنادا للقرار 2254 غير أن النظام السوري رفض المقترح.[1]

2.3 – محادثات أستانا

عند سقوط مدينة حلب التي مثلت هدفا رئيسا لقوات التحالف الداعم للنظام منذ التدخل العسكري الروسي في سبتمبر 2015 دعت موسكو الى اجتماع أستانا بعاصمة كزاخستان يومي 23 و 24 جانفي 2017 لتثبيت وقف اطلاق النار.

* **اجتماع أستانا 1**: عقد يومي23 و 24 جانفي 2017 دعت فيه روسيا فصائل المعارضة المسلحة، و غابت عنه الهيئة العليا للمفاوضات في حين حضر بعض اعضاء الائتلاف الوطني، لكن لم يكن مجرد اجتماع فني لبحث سبل تطبيق وقف اطلاق النار، كما حاولت روسيا تقديمه فوفد النظام كان سياسيا بامتياز اذ ضم أكثر أعضاء وفده الى مفاوضات جنيف، و على رأسهم الجعفري، كما طرحت موسكو خلال الاجتماع مسودة دستور سوري، و صرحت أن مجموعة خبراء روس عكفوا على وضعه و طلبت رأي فصائل المعارضة الملحة فيه.[2]

* **مؤتمر أستانة 2**: انعقد بتاريخ 15 فيفري 2017 أعلنت فيه المعارضة أنها لن تبحث أي مواضيع سياسية ما لم يتم تثبيت وقف اطلاق النار و ايجاد صيغة عملية لايصال المساعدات الانسانية و بحث ملف المقاتلين، كما عبرت عن رفضها لمسودة الدستور التي قدمته روسيا خلال مفاوضات أستانة 1، و قد توصل المؤتمر الى جملة من القرارات أهمها تعهد الجانب الروسي بوقف الغارات الروسية، و بالضغط على النظام لوقف القصف.[3]

* **أستانا 3**: انعقد يومي 14 و 15 مارس 2017 دون حضور المعارضة السورية بسبب المواقف الروسية وانتهاكات النظام المستمرة، كما تم التناقش في مسألة الدستور السوري باعداد لجنة متخصصة لصيانته،

---

[1] موسوعة الجزيرة، **من جنيف 1 الى جنيف 8: ماذا تحقق؟**، متاح على الموقع: http://aljazeera.net

[2] مركز الجزيرة للدراسات، **بين أستانا و جنيف: أفق الأجندات المتضاربة في الأزمة السورية**، فيفري 2017، ص ص 2-3.

[3] مركز الشرق العربي للسياسات الحضارية والاستراتيجية، **سلسلة مؤتمرات أستانا منذ بداية العام حتى اليوم**، متاح على الرابط: http://asharqalarabi.org.ukK ، (2019/3/20).

إضافة لاتخاذ اجراءات تثبيت وقف اطلاق النار و الفصل بين المجموعات الارهابية و المعارضة، و حول موضوع اجراء تبادل الأسرى و ازالة الألغام.

* **أستانا 4**: أنعقد في 4 ماي 2017، تم التوصل لخفض التصعيد في أربعة مناطق رئيسة في سوريا، و هي المناطق التي تشهد مواجهات بين النظام السوري و حلفائه.

* **أستانا 5**: أنعقد في 4 جويلية 2017، اتفق فيه الدول الضامنة على تشكيل مجموعة عمل لرسم حدود مناطق خفظ التصعيد.

* **أستانا 6**: أنعقد في 14 سبتمبر 2017، ونص بيانها الختامي على تحديد مناطق خفض التصعيد في سوريا مؤقتا لمدة ستة أشهر.

* **أستانا 7**: أنعقد في 30 أكتوبر 2017، واتفقت فيه الدول الضامنة على بحث مقترح بشأن عقد مؤتمر حوار وطني سوري.[1]

* **أستانا 8**: أنعقد في 8 ديسمبر 2017، وحمل حمولات سياسية، بالرغم من أنه مسار مخصص فقط للقضايا العسكرية و الانسانية.[2]

* **أستانا 9**: يومي 14 و 15 ماي 2018، وكانت نتائجه مريحة.[3]

* **أستانا 10**: أنعقد خلال يومي 30 و 31 جويلية 2018 بمنتجع سوتشي في جنوب روسيا، بين وفد النظام بحضور الدول الثلاثة الضامنة وغابت عنها الولايات المتحدة الأمريكية المصرة على مفاوضات جنيف كمسار وحيد لحل القضية.[4]

ومما سبق يتبين أنه ما لم تتوافر لعملية التفاوض ارادة دولية قادرة على ممارسة ضغوط تضبط مسار المفاوضات، لن تقضي قنوات التواصل بين الأطراف على أي توافق بنّاء عن طريق احتواء الأزمة.

---

[1] بدون ذكر الكاتب، **اختتام الجولة السابعة من أستانا حول سوريا دون نتائج ملموسة**، متاح على الموقع: http://alarb.qa ، (2019/3/20).

[2] عمر كوش، **اجتماع أستانا 8: محطة للذهاب إلى سوتشي**، متاح على الموقع: http://aljazeera.net (2019/3/20).

[3] بدون ذكر الكاتب، **دمشق ترحب بنتائج أستانا 9**، متاح على الرابط : http://arabic.nt.com/middle_east (2019/3/20).

[4] بدون ذكر الكاتب، **روسيا مرتاحة لنتائج أستانة 10 و لا جديد بملف المعتقلين و النخطوفين**، متاح على الرابط: http://shacksyrian/com، (2019/3/20).

الإستنتاجات:

تم التوصل خلال هذه الدراسة الى مجموعة النتائج التالية:

– تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن سوريا هي قلب الشرق الأوسط و لابد من السيطرة عليه للبقاء في الريادة ، حيث لا تسمح بصعود أي قوة منافسة لها تعرقل مسارها بالمنطقة.

– أكدّت روسيا من خلال استخدامها عديد المرّات لحق الفيتو على عدم رغبتها في التراجع عن دعم النظام السوري، و ذلك يبين مدى موقع سوريا في الاستراتيجية الروسية الشرق–أوسطية.

– أثبتت الأزمة السورية فشل سياسة الاتحاد الأوروبي واستراتيجياته في التعامل مع المنطقة التي قامت على عدد من المبادرات، وأظهرت أن الاتحاد الأوروبي لا يمتلك إستراتيجية واضحة محددة المعالم للتعامل مع المنطقة العربية.

– تسبب اللجوء الضاغط بآثار بالغة على البنية التحتية، و على اقتصاد الدول المستضيفة للاجئين السوريين في مجالات متعددة ومختلفة، مما يزيد من احتمالات انتشار الجريمة المنظمة بأنواعها ينبأ بتغييرات كبرى في البنية الاقتصادية والاجتماعية في دول الجوار الاقليمي.

"التوجهات العامة الجديدة لسياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس بوتين تجاه منطقة شرق المتوسط"

The new general orientations of Russian foreign policy under President Putin towards the Eastern Mediterranean region

د. الوليد أبو حنيفة
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،
جامعة الجزائر3، الجزائر

الملخص:

تحظى منطقة شرق المتوسط بأهمية إستراتيجية كبرى كونها تزخر بالعديد من الثروات الباطنية النفطية والغازية ما يؤهلها لأن تصبح لعبا مهما في خريطة الطاقة العالمية سواء من ناحية الإنتاج والتصدير أو من ناحية التحكم في أنابيب النقل من دول أسيا الوسطى والشرق الأوسط نحو أوروبا، ما جعل العديد من القوى الدولية تسعى لإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة، حيث نجد من بين هذه القوى روسيا الاتحادية التي تسعى لاسترجاع قوتها والاضطلاع بدور عالمي جديد بقيادة الرئيس فلاديمير بوتين، الذي عمل على تبني إستراتيجية تتماشى ومصالح روسيا فقط، إذ شهدت السياسة الخارجية الروسية تحولا كبيرا في مضامينها بتشكل رؤية مختلفة ونهجا مغايرا لسابقتها في عهد بوريس يلتسن، فبرزت منطقة شرق المتوسط في الفكر الإستراتيجي الروسي كساحة لإعادة تغيير موازين القوى، إذ عمدت موسكو على توزيع قدراتها بما يتماشى مع مصالحها من خلال عاملين رئيسيين تمثلا في كل من الطاقة والأمن، وذلك من خلال البحث عن السيطرة على شبكة أنابيب نقل النفط والغاز، فمنطقة البحر المتوسط تشكل بوابة الانفتاح الأساسية لروسيا خارج المجال الأوراسي، وتتيح لها الولوج للبحار والمحيطات كالمحيط الأطلسي، وبذلك تمثل خطوتها الإستراتيجية نحو المناطق البرية والبحرية التي تشكل عقد جيوسياسية بالنسبة لها.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، روسيا، بوتين، منطقة شرق المتوسط، الأمن، الطاقة.

Abstract:

The Eastern Mediterranean region is of great strategic importance because it is rich in many oil and gas reserves, enabling it to become an important player in the global energy map both in terms of production and export and in terms of control of transport pipelines from Central Asia and the Middle East to Europe. The international powers are seeking to find a foothold in the region. Among these forces is the Russian Federation, which seeks to regain its power and assume a new global role under the leadership

of President Vladimir Putin, which has adopted a strategy that is in line with Russia's interests only. It is not significant in its content to form a different vision and a different approach to its predecessor under Boris Yeltsin. The Eastern Mediterranean region has emerged in Russia's strategic thinking as an arena for a change in the balance of power. Moscow has deployed its capabilities in line with its interests through two main factors, both energy and security, through the search for control over the oil and gas pipeline network, The Mediterranean is the main opening gate for Russia outside the Eurasian region, allowing it access to the sea and the oceans, such as the Atlantic Ocean, thus representing its strategic move towards the land and sea areas that constitute a geopolitical contract.

Keywords: Foreign Policy, Russia, Putin, Eastern Mediterranean, Security, Energy**.**

مقدمة:

لقد عرفت السياسة الخارجية الروسية تحولا كبيرا في توجهاتها وسلوكياتها مند قدوم الرئيس فلاديمير بوتين، الذي عمل على صياغة مبادئ تتلاءم وطموحاته السياسية في رسم إستراتيجية جديدة تعيد دور روسيا كفاعل دولي مؤثرا في صياغة التوازنات الدولية وتوجيه أحداثها بما يخدم مصالحها وأجنداتها، ويحقق أمنها وسيادتها على مناطق نفوذها التقليدية ، وذلك من خلال العمل على استغلال مقومات القوة العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية التي تمتلكها روسيا في رسم نهج جديد لسياستها الخارجية. حيث عملت السياسة الخارجية الروسية على البحث عن إيجاد موطئ قدم لها خارج الدوائر التاريخية القابعة تحت هيمنتها كمنطقة القوقاز وأسيا الوسطى والبحر الأسود، وذلك بالتوجه إلى حوض المتوسط وتحديدا جهته الشرقية التي تزداد أهميتها خاصة بعد الاكتشافات الغازية الجديدة الضخمة في دولها كمصر وإسرائيل ولبنان، فعملت روسيا على الدخول لها من البوابة السورية إدراكا منها لأهمية المنطقة في حساباتها الإستراتيجية، وباعتبارها قوة تعديلية تسعى لإحداث توازن في ميزان القوى الدولي ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية، وبناءا على ما سبق نطرح الإشكالية التالية: " **كيف يمكن لروسيا كقوة تعذيلية منافسة القوى الدولية التقليدية في منطقة شرق المتوسط ضمانا لمصالحها الإستراتيجية؟"**

ويندرج على هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي:

- ماهي التوجهات العامة الجديدة لسياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس بوتين؟ وماهي أولوياتها الإستراتيجية؟
- كيف أثرت شخصية الرئيس بوتين على نمط السلوك الخارجي السوري.
- ماهي مقومات الإدراك الروسي لمكانة شرق المتوسط

- ماهي المتغيرات المؤثرة في رسم الإستراتيجية الروسية تجاه منطقة شرق المتوسط؟

ولفهم وتفسير الظاهرة محل الدراسة تم تبني الفرضية التالية:

- **تشكل منطقة شرق المتوسط أهمية جيوبوليتيكية في المدرك الإستراتيجي لرئيس الروسي فلاديمير بوتين في البحث عن مناطق نفوذ جديدة.**

أهداف الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة تقديم قراءة حول أهمية منطقة شرق المتوسط في الفكر السياسي الروسي، من خلال البحث في عوامل اهتمام موسكو بالمنطقة وآليات تفاعلها مع دوله، والأساليب التي اعتمدتها روسيا للوصول إلى تحقيق أهدافها فيها.

توضيح المشروع الروسي الجديد بزعامة فلاديمير بوتين الذي عمل مند تسلمه السلطة في عام 2000 على صياغة مبادئه الجديدة في إطار مايعرف بالبوتينية والهادفة إلى رد الاعتبار لمكانة وهيبة روسيا الدولية؛ وذلك عبر إبراز التوجهات التي يقوم عليها ودور السمات الشخصية لرئيس بوتين في توجيه السلوك الخارجي الروسي.

ولمعالجة هذا الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور:

- محور أول: التوجهات العامة للسياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس بوتين.
- محور ثاني: مكانة منطقة شرق المتوسط في الفكر الإستراتيجي الروسي.
- محور ثالث: الملامح العامة لدور الروسي في منطقة شرق المتوسط وأهدافه.

1 – التوجهات العامة للسياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس بوتين:

من الناحية القانونية والسياسية، ورثت روسيا مكانة الاتحاد السوفييتي من غير أن تمتلك أسباب القوة السوفييتية كاملة رغم أنها تمسك ببعض هذه القوة وخاصة على الصعيد الإستراتيجي العسكري. ورغم أنها عانت ما عانت في المدة التي تلت عام 1991، لكنها لم تتنازل عن النهج الإستراتيجية للدولة الروسية ذات الدور المهم في السياسة الدولية، أيا كان الحاكم أو المسئول الأول، لإدراكها أن أي تنازل أو انكفاء معناه تهديد لكيان الدولة الروسية، وتعرضها لمشاكل لا حصر لها.وعلى الرغم من أن الدور الروسي كان مرتبكا وضبابيا بفعل إعادة بناء الاتحاد الروسي ومواجهة المشكلات المعقدة الموروثة عن الاتحاد السوفييتي السابق، إلا أن تسلم بوتين لدفة الحكم، كان إيذانا بإعادة بناء للفعالية الروسية على المستويين الداخلي والدولي[1]

1.1 – المبادئ الجديدة لسياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين

[1] حميد حمد السعدون، "الدور الدولي الجديد لروسيا"، **مجلة دراسات دولية**، العدد.42(2009)، ص ص.1-12.

عند تسلم الرئيس "فلاديمير بوتين" السلطة في روسيا الاتحادية مطلع العام 2000، كان هدفه جعل بلاده شريكا مهما في التوازنات الدولية، برغم أنه كان يدرك بوضوح أن العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة قد أصبحت بمجملها عملية تنافسية، وأن على روسيا الاتحادية أن تعبر عن نفسها كقوة عظمى[1]، حيث حاول تكريس قدر ملحوظ من اهتمامه لصياغة اتجاه جديد وقوي للسياسة الخارجية الروسية يحاول استعادة المكانة التي كان يتبوأها الاتحاد السوفييتي السابق في مرحلة الحرب الباردة، ولهذا فقد اعتمدت روسيا الاتحادية في سياستها الخارجية على عدة دوائر تعتمد على مراحل نموها ومدى استقرارها السياسي والاقتصادي وفي كل هذه الدوائر كان الهدف الأسمى هو تحقيق الإستراتيجية الأمنية على المدى البعيد[2]، فعناوين مبدأ بوتين أكدت أن مجمل التوجهات المستقبلية للسياسة الروسية خلال فترة الحكم القادمة ستشكل امتداد طبيعيا لما أراد"بريماكوف"إرساءه، وفي مقدمة تلك المبادئ:

1- الحفاظ على روسيا الاتحادية كقوة نووية عظمى
2- تطوير دور روسيا الاتحادية في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة
3- التركيز أولا على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية، وعلى أن الأهداف الداخلية لروسيا الاتحادية تلغي أهداف السياسة الخارجية الروسية
4- العمل على استعادة دور روسيا في أسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي
5- عدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية
6- التخلص تدريجيا من نتائج الحرب الباردة التي تم التعامل فيها مع روسيا على اعتبارها الطرف المغلوب
7- إذا استمر توسع حلف الناتو شرقا تجاه حدود روسيا، فإنه سيعاد دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفيتي السابق لحماية منطقة خط الدفاع الأول
8- إن روسيا تعارض تعارض نظام القطبية الأحادية، ولكنها ستعمل مع الولايات المتحدة الأمريكية في قضايا عديدة مثل الحد من التسلح وحقوق الإنسان وغيرها

[1] وليد محمود أحمد،"توجهات السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة"،**مجلة دراسات إقليمية**،العدد.33(2014)، ص ص.285-309.

[2] حسني عماد حسني العوضي، **السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**(برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017)، ص.1.

9- ستعمل روسيا الاتحادية على دعم بيئتها الأمنية في الشرق الأوسط عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان[1].

لقد عامل بوتين على استعادة المكانة الروسية التي كان يتبوأها الاتحاد السوفييتي السابق في مرحلة الحرب الباردة، وذلك بإحداث بعض التغييرات الجوهرية في مبادئ السياسة الخارجية الروسية والتي تتلائم مع الوضع الجديد، ليمكنها من تحقيق طموحاتها في عصر العولمة وحرية الأسواق، فكان من أهم الخطوات التي اتخذها بوتين لتقوية سياسة بلاده الخارجية في مواجهة القوى العالمية الكبرى الأخرى دخول روسيا في العديد من النشاطات مثل مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، ومنتدى أسيا الباسيفيك للتعاون الاقتصادي، ورابطة الأمم لجنوب شرق أسيا، ومؤتمرات القمة الروسية مع الاتحاد الأوروبي، فضلا عن محاولته الدخول إلى أوروبا عبر بوابة ألمانيا[2].

إن أهم مكون من مكونات الإيديولوجية الجديدة هو القومية التي يصحبها نزعة عداء للغرب Anti-Westernism، فأصول هذا العداء للغرب غير واضحة على الإطلاق، إذ لم يكن العداء لأمريكا موجودا قبل الحرب الباردة بتلك الدرجة المهمة. ولكن من منظور عملي أكثر واقعية ينبغي أن يكون له علاقة بضرورة أن تقوم منظمة FSP خليفة KGB، بتبرير وجودها وميزانيتها وسياستها. لأنه ما لم يصر إلى حماية روسيا من أعدائها الخطرين والأقوياء والماكرين، فسوف تتعرض البلاد إلى الدمار مرة أخرى، من هنا كانت الحاجة للإبقاء على هذا الجهاز الأمني الضخم والمكلف تحت رئاسة طبقة النبلاء الجدد التي تحكم البلاد[3].

1.2 – أهداف السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين

استكملت روسيا مع بوتين ما كان ينقصها في فترة العقد الضائع، فإلى جانب الهوية عادت روسيا لترى نفسها خليفة الاتحاد السوفييتي لأركامه، ورسمت حدودها الجيوسياسية وأهدافها في إطار عقيدة سياسة خارجية وأمنية وعسكرية معينة، وحددت الوسائل اللازمة لبلوغها، فلموسكو مصالحها التي يجب أن يعترف بها الغرب، وهي ليست تابعا للولايات المتحدة الأمريكية ولا الناتو. ولتحقيق ذلك سعت إدارة بوتين الأولى إلى تأسيس القدرات الإستراتيجية القومية الروسية، وأفلحت نسبيا لتجر الغرب إلى الاعتراف

---

[1] وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2016)، ص ص.47-48.

[2] حيدر زهير جاسم،"روسيا الاتحادية : مقومات القوة وتحديات المستقبل"،**مجلة دراسات دولية**،العدد.67(2016)،ص ص.251-291.

[3] وولتر لاكوير، ترجمة.فواز زعرور، **البوتينية روسيا ومستقبلها مع الغرب**(بيروت: دار الكتاب العربي، 2016)، ص.164.

بأنه لا غنى له عن روسيا، فثمة من يرى أن السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين نقلت الكرملين من حالة عنوانها "لا يوجد مسئول حقيقي في الكرملين" إلى حالة عنوانها بوتين وحده من يقرر، ولأفكاره في الشؤون الدولية ومنزلة روسيا ودورها في العالم أهمية قصوى[1].

وما فتئ القادة الروس يجادلون بأن حجم روسيا وموقعها الجيوسياسي ومواردها تمنحها جميعا قطعا مكانة القوى الكبرى، حيث صيغت الأهداف الإستراتيجية لروسيا في سياق إدارة عواقب الانحدار، وحيث أن روسيا بصيغتها الحالية لم تعد قوى عظمى استحضر الرئيس بوتين روح دبلوماسي في القرن التاسع عشر، وهو "ألكسندر غورشاكوف Aleksander Gorchakov" لشرح أوجه التشابهات السياقية والخيارات الوجودية التي تواجهها روسيا بعد هزيمتها في حرب القرم والتحديات التي تواجهها روسيا اليوم، وكما كتب "إيغور إيفانوف Igor Ivanov"وزير الخارجية السابق:"**على الرغم من كل الاختلافات بين ظروف روسيا في أواسط القرن التاسع عشر وظروفها اليوم، فإن بلادنا تواجه تحدين معقدين في مجال السياسة الخارجية كانا مألوفين لغورشاكوف: خلق أفضل الظروف الممكنة للإصلاح الداخلي، وفي الوقت نفسه– وهذا هو الوجه الأخر للعملة نفسها – عدم السماح بإضعاف مواقف البلاد على الصعيد الدولي**".

هذا وتنبع أهداف موسكو الإستراتيجية الجديدة من المحاولات الروسية لصون البلاد وحمايتها من إلغاء أهم جوانب مكانة قوتها الحالية، قوتها العسكرية التي مازالت مهمة وعضويتها الدائمة في مجلس الأمن الدولي، وتحقيقا لهذه الغاية بدلت روسيا في عهد بوتين جهود جبارة لتعزيز مبيعات الأسلحة لحلفاء الاتحاد السوفييتي التقليديين وللصين بغية توفير تدفق للإيرادات يسهم في تنشيط صناعة الدفاع الروسية والاقتصاد، وأصرت على أنه ينبغي أن تبقى الأمم المتحدة المركز الرئيسي لإدارة العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. كما ركزت روسيا على الحفاظ على نفوذها في المنطقة الأوراسية وهي إستراتيجية سماها "ديميتري تريفين Dimitri Trevin" عملية رابطة الدول المستقلة Operation CIS من خلال القضاء على النفوذ المفرط للأطراف الثلاثة الصين، الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية.

ويشير الباحث "جيرونيم بيركوفيتشJeronim Perkovic "، إلى أن السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس بوتين قد تحولت بشكل ملحوظ من التركيز العسكري والسياسي إلى التركيز الجيو– اقتصادي، ويجادل بأن هذا التحول يتجاوز التكتيكات المحضة ليعيد تعريف مفهوم القوة الروسية بشكل أعمق، ولينشر تلك القوة بغية نقض ما يراها القادة الروس باعتبارها النتيجة الجيوسياسية الأهم لانهيار

[1] كاظم هاشم نعمة، **روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة: فرص وتحديات**(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص.26.

الاتحاد السوفييتي، ألا وهي توسع قوى خارجية أخرى في مناطق النفوذ الروسي في جنوب القوقاز وأسيا الوسطى[1].

لقد أكد فلاديمير بوتين أن روسيا المعاصرة التي تسلمت تركة الاتحاد السوفييتي لا تقبل أن تكون فاعلا هامشيا على المسرح الدولي، ولن تسمح بأن تستفرد الولايات المتحدة بالقرار الدولي والمؤسسات الدولية وتملي أوامرها على الجميع، لذلك سعت روسيا بعد أن تعافت نسبيا من الناحية الاقتصادية إلى خلق قطب منافس للقطب الغربي الأطلسي. إذ طور بوتين ثلاثة مبادئ هي: المبدأ الأول أن النظام الأمني هو قلب الدولة، والثاني أن موسكو قلب روسيا، أما الثالث فكان أن روسيا هي قلب الاتحاد السوفييتي السابق، وتلك المبادئ لم تفرض فجأة، فقد انتقلت سلطة KGB ببطء من نظام الهيمنة غير الرسمية عن طريق الفساد الحكومي المستفحل إلى هيمنة أكثر منهجية لأجهزة الدولة بواسطة الأجهزة الأمنية، معيدا بذلك تأسيس النموذج القديم، كما تولى بوتين السيطرة على الحكومات الإقليمية المحلية عن طريق تعيين المحافظين، والسيطرة على الصناعة خارج موسكو، أما الأهم فكان استرجاع روسيا وبحذر لتكون الأولى بين المتساوين في الاتحاد السوفييتي السابق.

إن سرعة استعادة روسيا لمكانتها اقتصاديا ودوليا، ومحافظتها على ترسانتها النووية الإستراتيجية، أسهم في تعزيز دورها، وعودتها إلى الساحة العالمية من باب الدول الكبرى، والتي تمتلك موارد وقدرات وإمكانات تؤهلها لتكون لاعبا جيو-إستراتيجيا فاعلا ومؤثرا في العلاقات الدولية ضمن المنظومة العالمية الحالية، من دون الوصول إلى حد المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية أو أية قوة كبرى أخرى[2].

2 – مكانة منطقة شرق المتوسط في الفكر الإستراتيجي الروسي

1.2 –الأهمية الجيوسياسية لمنطقة شرق المتوسط

تشكل منطقة شرق المتوسط معطى تاريخي وحضاري واقتصادي في أن واحد، فهي منطقة تقاطع بين ثلاث قارات أسيا،أوروبا،إفريقيا، وهي تضم جزء كبير من إقليم الشرق الأوسط، إذ أنها تعتبر من أكثر المناطق في العالم التي مزقتها الحروب في تاريخ البشرية، كما أن معظم الإمبراطوريات التي لعبت دورا بارزا في تاريخ العالم الغربي ولدت ونمت وازدهرت فيها[3].

---

[1] فيديا نادكارني، **الشركات الإستراتيجية في أسيا– توازنات بلا تحالفات**(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، ص ص.38-39.

[2] وليد حسن محمد،"دور الرئيس بوتين في رسم الإستراتيجية الروسية الجديدة"،**مجلة دراسات دولية**،العدد.64-65(2016)،ص ص.267-293.

[3] Panayiotis Hadjipavhid,''the geopolitical importance of the eastern mediterranean airs pace''**,eastern mediterranean geopolitical review** , vol.1(fall 2015), p p.44-60.

يتكون إقليم شرق المتوسط من 22 دولة بالإضافة إلى الأراضي المحتلة الفلسطينية، ويقدر عدد سكانه بأكثر من 550 مليون نسمة، إذ وعلى الرغم من التشابه الجغرافي والتوافق الثقافي والخلفية التاريخية المشتركة،إلا أن هناك تفاوت كبير في مجالات الاقتصاد والتنمية بين هذه البلدان[1].

نجد في كتاب "جيوبوليتيك البحر المتوسط" للمؤلف بيف لاكوست في تقسيمه لمنطقة حوض المتوسط إلى متوسط غربي وشرقي، أن منطقة شرق المتوسط تضم الدول الواقعة شمال شرق البحر الأبيض المتوسط، وهي(تركيا، البلقان، قبرص، الدول اليوغسلافية، ألبانيا، بلغاريا، اليونان)، والدول الواقعة جنوب شرق المتوسط(ليبيا، مصر).

تعتبر نظريتي قلب العالم لماكيندر Makinder والقوة البحرية لماهان من أبرز النظريات التي فسرت منطقة شرق المتوسط باعتبارها تنتمي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، فبالنسبة لماكيندر فقد قسم العالم جيوبوليتيكيا إلى قلب الأرض، تشمل أوروبا الشرقية وروسيا الأوروبية والأسيوية، حيث أن الجزيرة العالمية تشمل ثلاث قارات أوروبا، أسيا، إفريقيا يجمعهم البحر الأبيض المتوسط. أما الهلال الخارجي فيضم بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، جنوب أمريكا، كندا، أستراليا، وأضاف الهلال الداخلي ويضم ألمانيا، النمسا، تركيا، الهند والصين، ووفق هذا التقسيم وضع ماكيندر معادلته الشهيرة من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم، وبناءا على هذا التصور فإن موقع شرق المتوسط خصوصا وحوض المتوسط عموما جد هام، إذ يتوسط الجزيرة العالمية.

أما بالنسبة إلى ماهان فهو يؤكد على أهمية السيطرة على البحر والممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية، فالعامل البحري أهم عامل يؤثر في قوة الدولة، فليس حجم الدولة أو مساحتها التي تشغلها تؤثر في قوتها بقدر طول سواحلها، فغداة الحرب العالمية الثانية حلت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي محل القوى الاستعمارية التقليدية، وصار المتوسط يشكل الجناح الجنوبي بالنسبة لحلف شمال الأطلسي، ومنطقته الشرقية عي الطريق الوحيد لولوج المحيطات والمياه الدافئة بالنسبة للأسطول السوفييتي الراسب بالبحر الأسود، وذلك عبر مضيقي البوسفور والدردنيل من خلال مرمة، وهذا ما يدل على الاهمية الجيوسياسية لمنطقة شرق المتوسط ضمن الإستراتيجيتين الامريكية والسوفييتية[2].

[1] World health organization, regional office for the eastern mediterranean, **health systems in the eastern mediterranean region**,march 2012,p.5.

[2] برد رتيبة، **الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009)، ص ص.47-48.

وهذا يقودنا إلى الاستنتاج أن هذه المنطقة جد حيوية لإقامة القواعد العسكرية، إذ تمكن من التحرك بسرعة ما يمنحها إمكانية السيطرة على الأوضاع في الأزمات والحروب، وذلك ما يؤكده ماكيندر في قوله:"**إن مستقبل العالم يتوقف على حفظ التوازن في القوة بين الأقاليم الساحلية وبين القوى الداخلية المتوسطية، إذ أن استخدام القوى البحرية لطريق البحر الأبيض المتوسط لن يكون إلا بموافقة قوى البحر التي بإمكانها إغلاقه بالحرب الجوية من قواعدها البحرية**". وهذا نفس ما دهب إليه "ستانسفيلد تورنر Stansfield Turner بعد حرب الخليج الثانية بقوله:"**إن هذه الحرب أثبتت مدى أهمية استخدام البحر الأبيض المتوسط لإيصال التعزيزات والإمدادات إلى الخليج، وبالتالي فإن كل المعطيات كانت مرهونة باستخدام الخط البحري: جبل طارق، قناة السويس، الخليج**[1].

2.2 – محركات السياسة الخارجية الروسية في منطقة شرق المتوسط

لقد كان للجغرافيا متطلبات فرضتها على روسيا فيما يتعلق بالاهتمام بمنطقة شرق المتوسط، وذلك لكون روسيا تشغل الحيز الأكبر من الكتلة الأورو–أسيوية، فكان من الطبيعي أن تضع منطقة شرق المتوسط في بؤرة سياستها الخارجية مند زمن بعيد، حيث أن منطقة شرق المتوسط تشكل المعبر الوحيد لروسيا للوصول إلى المياه الدافئة[2] .

وخلصت دراسة أجرتها مؤسسة "راند Rand" للتعاون عام 2009 إلى أن السياسات الخارجية في منطقة شرق المتوسط كان يحركها طلب المكانة العالمية والتجارة والاستقرار الإقليمي، تحركها ثلاثة دوافع رئيسية، هي:

1- تنظر روسيا إلى سياساتها الخارجية تجاه منطقة شرق المتوسط على أنها علمانية، وغير إيديولوجية، إذ تعتقد روسيا أنها تستطيع مخاطبة أي طرف وجميع الأطراف في المنطقة، وأنها تخاطبهم بالفعل، وهذا ما مكن روسيا من المحافظة على علاقات حسنة التوازن نوعا ما مع عدد كبير من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية ممن كان تقع في موقع المواجهة الحادة فيما بينها أحيانا، حيث تعتقد روسيا أن هذه ميزة تتفوق فيها على الغرب الذي تشخص أنه متحيز، وبسبب ذلك هو أقل مرونة.

2- المكون الثاني في السياسات الروسية تجاه منطقة شرق المتوسط، هو دعم الهيكليات القائمة للدول والحكومات ضد كل من التدخل الخارجي والتمرد الداخلي. تحمل روسيا الغرب مسئولية الوضع

---

[1] قويدر شاكري، التحديات المتوسطية **للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001–2011**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة(جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015، 2015)، ص ص. 55-56.

[2] باسم راشد، "المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لوسيا في الربيع العربي"، **مجلة اوراق**، العدد.9(201")، ص ص.1-34.

الحالي على امتداد منطقة الشرق المتوسط، وتؤكد أن التدخلات الغربية في العراق وليبيا كانت كارثية، على النقيض من ذلك تؤكد روسيا أنها تدعم مبدأ سيادة الدولة بالتوافق مع القانون الدولي، وتعارض التدخل الخارجي. تتراصف وجهة النظر هذه مع مخاوف القادة الروس من الثورات الملونة في البلدان السوفييتية السابقة والامتعاض العام لدى موسكو من قبول أي تغييرات يحتمل أن لا تكون مؤاتية بالنسبة للوضع القائم[1].

3- أضحت السياسة الخارجية الروسية أكثر براغماتية تحركها النفعية، فروسيا تعمل وتقيم على كل فرصة وحدث على ضوء مصالحها الخاصة، مقابل الاحتفاظ بعدد قليل من القيود السياسية التي يلتزم بها الغرب، وهذا ما يتيح لها مرونة أكبر، فقد لا تكون لروسيا خطط طويلة المدى أو غايات إقليمية في منطقة شرق المتوسط، ولكن لها بالفعل مصالح طويلة الأمد. فمنطقة شرق المتوسط تقع في نطاق حلول الوسط وليس الحلول الجذرية، نحن هما لا نتحدث عن القوقاز أو أسيا الوسطى أو الشرق الأقصى أو بحر البلطيق أو البحر الأسود حيث عظم الدب الروسي، وإنما نتحدث عن إقليم تتنازعه قوى استعمارية متعددة وتنطلق منه حركات دينية وقومية متضاربة الأهداف.ففي فلسطين هل لروسيا من منهج أخر غير حلول الوسط؟ كيف توازن روسيا بين علاقاتها مع إسرائيل ووجود نحو مليون روسي في فلسطين المحتلة؟ فحلول الوسط هي ذاتها التي تجعل موسكو لا تتخذ إجراءات حاسمة تجاه إسرائيل بعدما وجهت لها تهما بتغذية العدوان الجورجي على أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في حرب أوت 2008، فروسيا لا تريد أن تخسر الفلسطينيين أو الإسرائيليين أو أي طرف، ولعل ما يؤكد البراغماتية التي تطبع السلوك السياسي الروسي في المنطقة هي المبدأ الذي صاغه الرئيس بوتين القائل:"أن كي يكون لك مكان تحت الشمس فعليك أن تحتفظ بخيوط للتواصل مع لجميع" لكن حين يتعلق الأمر بفلسطين وإسرائيل فإن هذا المبدأ في حاجة إلى مراجعة[2].

3 – الملامح العامة لدور الروسي في منطقة شرق المتوسط وأهدافه

تتحدى روسيا ترتيب النظام الدولي، ويتضح ذلك في توجهاتها التعديلية تجاه منطقة المتوسط التي تشكل أهمية في الفكر الروسي، حيث عمدت هذه الأخيرة على توزيع قدراتها بما يتماشى ومصالحها من خلال عاملين رئيسيين تمثلا في كل من الطاقة والأمن.

---

[1] جيمس سلادن وآخرون، مؤسسة راند للتعاون، **الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط**، 2017، ص ص.3-4.

[2] عاطف معنمد عبد الحميد، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي– أزمة الفترة الانتقالية**(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2009)، ص ص.110-112.

1.3 – الطاقة توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة

في عام 1999 نشر بوتين مقال في مجلة المعهد عن الموارد المعدنية حاجج فيها أن موارد روسيا من النفط والغاز هي مفتاح للنهوض بالاقتصاد، وأن دخول روسيا إلى الاقتصاد العالمي هم ما سيجعل من روسيا رائدة في المجال الاقتصادي[1].

روسيا هي الدولة الوحيدة بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن التي لا تحتاج إلى استيراد الطاقة، خاصة النفط والغاز والكهرباء، وهذا يعطيها تفوقا إستراتيجيا لا تمتلكه الدول الأخرى التي ليس لديها اكتفاء ذاتي من هذه المواد الحيوية، إذ تتزايد ثروات روسيا مع الاكتشافات الجديدة من المخزون النفطي في سيبيريا وبحر قزوين، حيث لها حصة كبيرة منها كونها إحدى الدول الخمس التي تطل على هذا البحر إضافة إلى الاتفاقات التي تربطها مع بعض دول وسط أسيا التي تشتري منها النفط والغاز بأسعار أقل بكثير من أسعار النفط.

وقد شكلت عملية نقل المواطن من أماكن إنتاجها في وسط أسيا إلى الممرات المائية أو البرية في منطقة المتوسط إلى أوروبا محطة لتنافس دولي له ارتداداته وتأثيراته المتعددة وانعكاساته على أسعار هذه المواد التي يعتمد الاقتصاد الروسي عليها كعائدات تساهم في استقراره[2].

ترى روسيا في حساباتها السياسية في منطقة البحر المتوسط أن منطقة شرق المتوسط ستكون منطقة نفوذ مناسبة للعمل في هذا المضمار، خصوصا مع تزايد أهميتها في السنوات الأخيرة نتيجة الاكتشافات الجديدة لكميات كبيرة من الغاز الطبيعي في المياه العميقة فيها، واحتوائها لطبقة عميقة من الغاز طبقا لتقديرات هيئة المسح الجيولوجية الأمريكية والشركات العاملة في التنقيب عن الغاز.

ويتكون حوض غاز شرق البحر الأبيض المتوسط من ثلاث مناطق فرعية:

1- حوض بحر إيجة قبالة سواحل تركيا واليونان وقبرص.

2- حوض المشرق قبالة سواحل سوريا ولبنان وفلسطين

3- حوض الدلتا قبالة سواحل مصر

نتيجة لذلك، عملت روسيا على تكثيف وجودها العسكري في المنطقة الساحلية السورية، وعدته بمثابة إجراء احترازي ضروري لتوفير الحماية اللازمة للاستثمارات الروسية، وتشير التقارير معظمها إلى أنها ستكون ضخمة وعملاقة في مضمار استخراج كميات من الغاز الهائلة المختزنة تحت قاع البحر المتوسط

---

[1] دانييل يرغين،ترجمة.هيثم نشواتي، **السعي بحثا عن الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الحديث**(الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية،2015)، ص.64.

[2] ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص.240.

بمحاذاة الشريط الساحلية السوري، إذ تتحدث دراسات عن اكتشاف حقل "قارة" سيحقق حوالي 400 ألف متر مكعب يوميا لسورية، إضافة إلى 560 برميلا مكثفا في اليوم، فيما تبلغ مساحة التركيب الحاملة للغاز بنحو 25 كم مربع، أما الاحتياطي القابل للإنتاج في هذا التركيب يقدر بحوالي 47 مليار متر مكعب غاز، إضافة إلى 21 مليون برميل مكثفات، وهو ما يجعل سوريا في المرتبة الأولى في منطقة المتوسط، فهذه الاكتشافات جعلت سوريا محط أطماع لجهات خارجية عدة ترغب في الهيمنة على إمكانات الطاقة السورية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

إضافة إلى ذلك، فإن الرغبة الروسية في احتكار مصادر الطاقة في سوريا سيضمن لها سيطرة فعلية على الأراضي السورية، وبالتالي ستضمن إفشال خط الغاز القطري الذي يفترض مروره في حلب للوصول إلى الأراضي التركية وضمان الاستحواذ على الغاز المستخرج من الساحل السوري وتوجيهه بعد ذلك إلى أوروبا[1].

2.3 – الأمن في توجهات السياسة الخارجية اتجاه منطقة شرق المتوسط: سوريا مسرحا لتغيير موازين القوى

إن روسيا تسعى إلى تفعيل قاعدة دورها والعمل على توسيعه في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومواجهة القوى التقليدية فيه، فروسيا ترفض الفكرة القائلة بأن الغرب المسيحي يمثل الديمقراطية وأن الشرق الإسلامي معاد لها ويجب تغييره. وروسيا هنا تقف إلى جانب الرأي المضاد للولايات المتحدة في فكرة تصديرها للديمقراطية لبلدان شرق المتوسط الشرق أوسطية.

إن تصريحات بوتين بأن روسيا أظهرت الكثير من نقاط الضعف وأن الوقت حان لإظهار نقاط القوة ما هو إلا إشارة إلى وجود إستراتيجية جديدة بشأن دورها المستقبلي، فما قيامها بعقد صفقات لبيع الأسلحة إلى سوريا وتقوية علاقاتها مع مصر لاحقا فضلا عن دعمها المتواصل لإيران إلا دليل على ذلك، فعلى الرغم من معارضة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بيع أسلحة إلى سوريا نجد وجود نوع من الإصرار في روسيا على إتمام هذه الصفقة. وبالرغم من الضغوط في عدم تزويد إيران بالأسلحة ومنظومة الرادارات المتطورة من قبل الغرب وإسرائيل، وتخوف وحذر الدول الخليجية من التقارب الروسي مع مصر، إلا أنه على ما يبدو أن روسيا قد شرعت برسم خط إستراتيجي جديد وهو تحول مهم، إذ تحسنت العلاقات الروسية مع بلدان شرق المتوسط خاصة العربية منها في فترة الرئيس بوتين، كما ان المثلث الإيراني السوري اللبناني فتح مجالا واسعا للتحرك الروسي فيما يبدو

[1] مركز جرمون للدراسات المعاصرة، **سوريا في المعايير الجيوسياسية الروسية وموقع كرد سوريا فيها**، أفريل 2017، ص ص.6-7.

إن كل ما يحدث بين روسيا ودول منطقة شرق المتوسط يعكس طبيعة سياسة موسكو تجاه البلدان النامية عموما، إذ تحتل روسيا المركز الأول في نادي باريس في مجال إسقاط وإعادة جدولة ديون هذه الدول وقيام روسيا بشطب الجزء الأكبر من ديونها المستحقة على سوريا ولبنان وليبيا وحتى العراق يعد إسهاما كبيرا في تنمية اقتصاد هذه البلدان[1].

لقد انصب اهتمام بوتين مند عودته رئيسا على استعادة النفوذ السوفييتي من خلال إدخال جملة من المبادئ كما هو موضحا أعلاه، يضاف عليها إدخاله لتعديل على العقيدة العسكرية الروسية في 2014 يتيح مواجهة بؤر التوتر في العالم، واستخدام القوة العسكرية خارج إطار مجلس الأمن، إذ لقيت هذه التوجهات ترحيبا في أوساط القوميين الروس ومن حلفاء موسكو السابقين، فبعد مغامرة لم تتبلور نتائجها بعد في أوكرانيا، ها هو يتقدم بعيدا عن حدود روسيا إلى الشرق الأوسط، وتحديدا منطقة شرق البحر المتوسط الذي انسحبت منه الولايات المتحدة سياسيا وعسكريا في فترة الرئيس باراك أوباما، ويتنامى فيه نفوذ حليفته إيران، وتبدي بعض دول دوله العربية رغبة في مساهمة روسيا في حلحلة بعض قضاياه العالقة، إضافة إلى وضع بشار الأسد الحرج الذي جعله قابلا لأي نوع من التدخل وبلا قيد أو شرط[2].

لقد جاء التدخل العسكري الروسي في سوريا ليحدث ليس فقط تغييرات في الجانب العسكري الميداني على الأرض السورية، وإنما ينسحب على الواقع الجيوسياسي للصراع ليس فقط في سوريا، إنما في المنطقة والعالم، فما قبل التدخل العسكري الروسي غير ما بعده، وهذا يظهر في:

1–على المستوى السوري، لم تعد روسيا مجرد لاعبا ثانويا، إنما غدت طرفا مقررا في الصراع الدائم اليوم وفي مستقبل سوريا غدا. فتدخلها العسكري المباشر أحدث تغيرا في ميزان القوى لصالح النظام.

والسبب ليس فقط جدية القصف الروسي إنما أيضا قوة جيش النظام وحلفائه، والذي رغم تقهقره، إلا أنه لا يزال القوة العسكرية الأبرز مقارنة بالمجموعات العسكرية للمعارضة المتشرذمة[3]. ومن ناحية أخرى، يبدو أن الأسد، والنخبة العلوية المقربة منه، إضافة إلى القطاع السني الذي لا يزال يؤيده، يخشى من الهيمنة الإيرانية المطلقة، وخاصة من سعيها الحثيث لاصطناع كيان مذهبي مرتبط بها على شاكلة حزب الله اللبناني، وتخشى عائلة الأسد من مقايضة إيرانية تطيح بها مقابل الحصول على رعاية وحماية العلويين والشيعة عبر ذلك الكيان والميليشيات التي أنشأتها، وتعد المضلة العسكرية الروسية في هذه

---

[1] عناد كاظم حسين النائلي، **روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الإستراتيجي العالمي**(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)، ص ص.243-244.

[2] مركز الجزيرة للدراسات، التدخل **العسكري الروسي في سوريا: الدواعي والتداعيات والأفاق**، أكتوبر 2015، ص.3.

[3] عايدة العلي سري الدين، **البوابة السورية والعودة الروسية** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2016)، ص. 257.

الحالة ضمانة لها من السقوط أمام الثوار من جهة، وخيارا بديلا من الوقوع الكلي تحت نفوذ طهران وسياستها البراغماتية المذهبية من جهة أخرى، يضاف إلى ذلك ارتباط الأسد بإيران وحلفها الشيعي هو العقبة الكأداء التي تجعل من عملية اختراق سياسي للصف المعادي له عملية مستحيلة، وأن تولي أمره من طرف روسيا، بما لها من ثقل دولي ونفوذ على بعض العواصم العربية، مع تواري إيران عن المشهد قليلا، سيجعله مقبولا، وعلى الأقل سيفتح إمكانية الحوار معه عبر القناة الروسية، على أمل أن تتغير تلك القوى الرافضة له بشكل مطلق بعض موافقتها منه[1].

لقد أصبح لروسيا اليوم قاعدة عسكرية على شرق البحر الأبيض المتوسط وفي منطقة الشرق الأوسط قبل ذلك كانت لقاعدة طرطوس البحرية، أهميتها من دون أدنى شك، فهي موطئ قدم روسي في المياه الدافئة، أما اليوم فالقاعدة الجوية في اللاذقية تثبت الوجود العسكري الروسي في سوريا وانطلاقا منها يمكن لروسيا التدخل في أي من جغرافية بلدان المنطقة بحجة ضرب الإرهاب، ولا يمكن للدول الغربية والإقليمية منعها، فهذه الأخيرة سبقتها دول أخرى للتدخل في الصراع السوري عبر تزويد المعارضة بالسلاح والإغارة بطائراتها على المدن في سوريا والعراق، كما سبقتها دول أخرى إلى إرسال جنود للقتال وفي مقدمتها إيران ومن هنا تشدد الدبلوماسية الروسية على ضرورة ضرب الإرهاب قبل الحل السياسي للحرب الأهلية السورية[2].

3-من ناحية أخرى تتداخل روسيا مع الأزمات في المنطقة للحفظ على مينائها في طرطوس السوري ولتضمن تواجدها في المياه الدافئة في منطقة المتوسط، بشكل يسمح لها بمراقبة منطقة شرق المتوسط الواعدة باكتشافات النفط والغاز ما يمكنها من حماية مصالحها والحفاظ على مكانتها كمصدر أساسي إلى الغاز إلى أوروبا، وكذلك من أجل مواجهة الجهود التركية لتنصيب نفسها كدولة معبر رئيسية لأنابيب الغاز القادمة من إيران وبحر قزوين وشرق المتوسط إلى أوروبا، لهذا تعمد موسكو إلى دعم قبرص في صراعها مع تركيا، خاصة فيما تعلق بحق قبرص في تصدير غازها مستقبلا[3].

4-التحدي الروسي للنظام الدولي الحالي الأحادي القطبية عبر خلق مواقع حيوية في مناطق جغرافية مختلفة موازنة للضغوط الأمريكية على روسيا الاتحادية في جوارها الجغرافي المباشر وإلى إيجاد موطئ قدم لها

---

[1] مركز الجزيرة للدراسات، عبد الناصر العابد، **التدخل العسكري الروسي في سوريا: الدواعي والتداعيات والأفاق**، أكتوبر 2015، ص. 4.

[2] سري الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص. 258.

[3] محمد سليمان الزاوي، **بحر الثأر– تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط** (الرياض: مركز البيان، 2015)، ص ص. 96-97.

في الصراعات الدائرة بالمناطق الجغرافية المحيطة بها، خصوصا التي تشكل أولوية لأمنها القومي. وقد حدث ذلك حينما تدخل الجيش الروسي في جورجيا أولا وأوكرانيا ثانيا والآن جاء دور سوريا ثالثا.

5-إنهاء حرب الآخرين على الأرض السورية، وتصفية الحسابات السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية بقصف جبهة النصرة وتنظيم داعش والتنظيمات الإرهابية الأخرى تحت ستار الحرب على الإرهاب في مجال نفوذها الوحيد في الشرق الأوسط.

6-الإقرار بالفشل الإيراني وعجز كل من طهران ودمشق أولا عن حسم الصراع عسكريا وثانيا عن استدراج مساومة دولية وتسريبها للحصول على صفقة مبكرة لها لاستمرار نظام بشار الأسد في سوريا، والذي لا يزال هدفهما النهائي.

7-إغلاق الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وتركيا والمملكة العربية السعودية، أفق الحل السياسي المفضل روسيا عبر تأسيس حكومة انتقالية في سوريا يؤدي فيها الرئيس بشار الأسد دورا مهما، حيث طالب الجميع برحيل الأسد باستبعاده من أي تسوية سياسية، فمن البديهي أن الروس وجدوا أن تفاهمهم مع الأمريكيين على الخطوط العريضة للحل السياسي وعلى قيادتهم الخطوات الأولى لهذا الحل لا قيمة له إذا لم يكن لهم وجود عسكري وازن على الأرض لحماية أوراقهم واستخدامها في الوقت المناسب، وهو ما يفسر لاحقا تراجع بعض هذه الدول على رحيل الأسد نهائيا من السلطة[1].

8-تصفية الجهاديين المنحدرين من الشيشان وداغستان ومنطقة القوقاز عموما، حيث يقاتل كثيرا منهم في سوريا إلى جانب تنظيم داعش وباقي التنظيمات الإرهابية الأخرى، والذين يزيد عددهم عن 5 ألاف رجل، ومن ثم ترى روسيا أن تصفيتهم على أرض غير روسية وتحت جنحة الإرهاب سيكون أفضل كثيرا من تصفيتهم وهم في الداخل الروسي، وثمة تخوف روسي من المخاطر التي تنطوي عليها عودة أولئك العناصر بعد اكتسابهم خبرة قتالية في مناطق النزاع في سوريا، فقد صرح الرئيس الروسي بوتين بأن: "المرء ليس بحاجة لأن يكون خبيرا في الشؤون الأمنية ليعلم أنه إذا انتصر هؤلاء في سوريا، فسيعودون إلى بلادهم، ويعودون إلى روسيا أيضا[2]، خاصة وأن نسبة المسلمين في روسيا تصل إلى 20% من سكان روسيا البالغ 140 مليونا، ثم أن عدد المساجد في روسيا وحدها ازداد عشرة أضعاف من 500 في ثمانينات القرن العشرين إلى ستة ألاف عام 2015، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن روسيا لا تفرق بين الجهاديين والإرهابيين، ولا بين المسلحين والمدنيين، فالضربات الجوية التي تنفذها الطائرات الروسية، مند

---

[1] وسيم خليل قلعجية، **روسيا الاوراسيا زمن الرئيس فلاديمير بوتين** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص ص. 333- 334.

[2] مركز جرمون للدراسات المعاصرة، جوان حمو، **سوريا في المعايير الجيوسياسية الروسية وموقع كرد سوريا فيها**، افريل 2017، ص ص. 5-6.

تدخلها في سوريا وحتى الأن، لم تفرق بينهم، وما حدث في مدينة حلب وريفها أكبر دليل على ذلك، من حيث عدد الضحايا المدنيين، وحجم الدمار الهائل للمباني والمستشفيات[1].

وهذا ما جعل من التدخل العسكري في سوريا يحتل مكانة إستراتيجية بالنسبة لروسيا، ليس من الجانب العسكري فقط، بل الأهم من ذلك الجانب الاقتصادي الذي يمثل نقطة تفاهم بين روسيا وسوريا يعود تاريخها إلى الحرب الباردة، فقد كانت الحرب الأهلية السورية فرصة لا تعوض بالنسبة لروسيا للتخلص من جزء من ذخيرتها العسكرية التي تعود لمرحلة الحرب الباردة وبالتالي تحرير الأموال المحتجزة في مخازن السلاح لدعم القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني الروسي، وذلك من خلال سياسة الحرب مقابل المال التي تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية مند حرب الخليج الأولى، وقد استفادت الصناعة الحربية الروسية من الحرب في سوريا من خلال تزويد القوات النظامية بمختلف قطع غيار العتاد العسكري، من الأسلحة البسيطة إلى الطائرات الحربية حتى أن الجسر الجوي بين البلدين لم ينقطع مند ست سنوات وهو ما يمثل حركية اقتصادية كبيرة للشركات الروسية في مجال الصناعة الحربية، والتي انتقلت إلى مستوى جديد في تجارة السلاح وقطع الغيار المرتبط به[2].

الخاتمة

شهدت روسيا الاتحادية نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين متغيرات أثرت على كيانها إلى درجة شكلت معها مخاطر على مستقبل وحدة البلاد بعد تفكك الاتحاد السوفييتي السابق، فالنظام الذي شهد انهيار سياسي مطلع التسعينات من القرن العشرين تبعه انهيار اقتصادي واسع لم يكن بالإمكان احتواء تداعياته التي انعكست على النظام والمجتمع الروسي.

فمند مجيء الرئيس بوتين حصل تبدل في مبادئ السياسة الخارجية الروسية، فقد كان لشخصية بوتين دورا بارزا في توجيه السلوك العام الخارجي، فقد أضحت الأهداف السياسية والعسكرية ترسم وفقا للظروف الموضوعية الداخلية والخارجية التي مرت بها روسيا مند انتهاء الحرب الباردة، وطبيعة التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي الروسي والحروب المحتملة التي يمكن أن تدخلها روسيا بعد أن كانت هذه الأحكام تصاغ وفقا لتعاليم الماركسية اللينينية في الحقبة االسوفييتية. إذ أعطت المبادئ الجديدة التي تبناها بوتين في السياسة الخارجية الروسية تحرك واسعا لبلاده على مستوى السياسة الدولية في ظل الأزمات التي يعاني منها العالم، لاسيما في ظل سعي إدارة بوتين لإقامة تحالفات إقليمية ودولية عن طريق محاولة إقناعها

[1] **المرجع نفسه**، ص 10.

[2] ليلى سيدهم، "اقتصاد الحرب كمحرك للسياسة الخارجية الروسية بعد 2015"،**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد. 13(جويلية 2018)، ص ص. 135-145.

للآخرين بضرورة تبني النهج الروسي، لاسيما فيما يتعلق بضرورة رفض الهيمنة الأمريكية وضرورة تحقيق التوازن الدولي.

إن العامل الجيوبوليتيكي هو الأساس في التوجه الروسي نحو منطقة شرق المتوسط، ذلك أن سوريا تعتبر أخر موطئ قدم لها في المنطقة، وبها قاعدتها البحرية الوحيدة في المياه الدافئة التي تؤمن لها وجودا عسكريا له أهمية كبرى في لعبة التوازنات بمنطقة البحر الأبيض المتوسط مع القوى التقليدية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الأوروبيون، وقد ازدادت أهمية منطقة شرق المتوسط بالنسبة لروسيا بعد تدخلها العسكري في سوريا، حيث أبانت موسكو على أنها لاعب مؤثرا في أي توازنات مستقبلية تخص منطقة شرق المتوسط؛ خاصة في مسائل مكافحة الإرهاب (داعش)، أو تلك المتعلقة بالطاقة خاصة الاستثمارات الروسية الضخمة في قبالة السواحل السورية المتعلقة أساسا باستخراج الغاز، أو تلك المتعلقة بإفشال خطط مشاريع أنابيب وخطوط نقل الغاز القطري إلى تركيا وبقية أوروبا المنافسة للغاز الروسي، والتي تعد الأراضي السورية طرفا مهما في وصوله إلى تركيا.

قائمة المراجع:

أولا/باللغة العربية

الكتب

1. الزاوي، مُحَمَّد سليمان. **بحر الثأر– تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط** . الرياض: مركز البيان، 2015.
2. زيدان، ناصر. **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.
3. السامرائي، محمود سالم. **إستراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة– نهاية القطبية الأحادية** . عمان: الأكاديميون العرب للنشر والتوزيع، 2018.
4. العلي سري الدين، عايدة. **البوابة السورية والعودة الروسية** . بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2016.
5. العوضي، حسني عماد حسني. **السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017.
6. قلعجية، وسيم خليل. **روسيا الاوراسيا زمن الرئيس فلاديمير بوتين** . بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016.
7. لاكوير، وولتر. ترجمة. فواز زعرور. **البوتينية روسيا ومستقبلها مع الغرب**. بيروت: دار الكتاب العربي، 2016.

8. معنمد عبد الحميد، عاطف. **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي– أزمة الفترة الانتقالية.** بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2009.
9. نادكارني، فيديا. **الشركات الإستراتيجية في أسيا– توازنات بلا تحالفات.** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014.
10. النائلي،عناد كاظم حسين. **روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الإستراتيجي العالمي.** بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، .2017
11. نعمة،كاظم هاشم. **روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة: فرص وتحديات.** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
12. يرغين، دانييل، ترجمة.هيثم، نشواتي. **السعي بحثا عن الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الحديث.** الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية،2015.

المقالات

1. حسن مُحَّد، وليد. "دور الرئيس بوتين في رسم الإستراتيجية الروسية الجديدة"،**مجلة دراسات دولية**،العدد.64-65(2016)،ص ص.267-293.
2. راشد، باسم."المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لوسيا في الربيع العربي"، **مجلة اوراق**، العدد.9(201")، ص ص.1-34.
3. زهير جاسم، حيدر. "روسيا الاتحادية : مقومات القوة وتحديات المستقبل"،**مجلة دراسات دولية**،العدد.67(2016)،ص ص.251-291.
4. السعدون، حميد حمد. "الدور الدولي الجديد لروسيا"، **مجلة دراسات دولية**، العدد.42(2009)، ص ص.1-12.
5. سيدهم، ليلى. "اقتصاد الحرب كمحرك للسياسة الخارجية الروسية بعد 2015"،**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد. 13(جويلية 2018)، ص ص. 135-145.
6. محمود أحمد، وليد. "توجهات السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة"، **مجلة دراسات إقليمية**،العدد.33(2014)، ص ص.285-309.

التقارير

1. مركز الجزيرة للدراسات. التدخل **العسكري الروسي في سوريا: الدواعي والتداعيات والأفاق**، أكتوبر 2015.
2. مركز الجزيرة للدراسات، عبد الناصر العابد. **التدخل العسكري الروسي في سوريا: الدواعي والتداعيات والأفاق**، أكتوبر 2015.

3. مركز جرمون للدراسات المعاصرة. **سوريا في المعايير الجيوسياسية الروسية وموقع كرد سوريا فيها**، أفريل 2017.
4. مركز جرمون للدراسات المعاصرة، جوان حمو. **سوريا في المعايير الجيوسياسية الروسية وموقع كرد سوريا فيها**، افريل 2017.
5. مؤسسة راند للتعاون، جيمس سلادن وآخرون. **الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط**، 2017.

الرسائل العلمية

1. برد، رتيبة. **الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009.
2. شاكري، قويدر. **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001–2011**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015.

ثانيا/ اللغة الانجليزية

1. Hadjipavhid ,Panayiotis.''the geopolitical importance of the eastern mediterranean airs pace''**,eastern mediterranean geopolitical review** , vol.1(fall 2015), p p.44-60.
2. World health organization, regional office for the eastern mediterranean, **health systems in the eastern mediterranean region**,march 2012.

"الاقتصاد الرأسمالي كعلاقة عضوية بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية في النموذج الغربي"

أ.د. رباحي أمينة
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،
جامعة الجزائر3، الجزائر

مقدمة:

بدأت طريقة الإنتاج الرأسمالية تفرض نفسها على نحو متسع في أوروبا مع انفجار الثورة الصناعية منذ منتصف القرن الثامن عشر. تلك الثورة تعني تطور التوسع الصناعي، ووصوله إلى تحقيق التصنيع واسع النطاق للاقتصاد القومي وبناء الأساس الصناعي، وقد فضل كل من أرون (Aron) وبارسونز (Parsons) استعمال المجتمع الصناعي بدلا من المجتمع الرأسمالي.

لنبدأ بسؤال عن خصائص الصيغة الرأسمالية لعملية التصنيع، نجد أنفسنا مدعوين للإشارة إلى السمات التي تتعلق بتراتبية المجموعات وتمفصل المؤسسات. وكان سبنسر (Spencer) يواجه المجتمع الصناعي – ذلك المجتمع الذي يسيطر عليه المنتجون، على غرار أتباع سان سيمون (Saint Simon) – والمجتمع العسكري، حيث يسيطر المحاربون ليس فقط العسكريون ولكن رجال سلطة الدولة القمعية والزجرية، وإذا كان سان سيمون قد تنبأ بوصول المنتجين والتجار الى قمة التفريع الاجتماعي. ولكن تراتبية هذا الصعود لا يمكن أن يستمر إلا إذا استندت إلى تنسيق مؤسساتي يضمن للرأسماليين عددا معينا من الامتيازات، وبالنظر إلى الكتلة الغربية، يطرح سؤال ملح: في أي سياق برزت الظاهرة الثقافية في الحضارة الغربية؟ ولماذا أصبحت ذات مدلول وقيمة كونية؟

1 – تطور مفهوم الليبرالية:

لقد توصل الليبراليون في الغرب عبر مسالك تاريخية إلى بناء دولة محدودة متسمة بالاستقلال الذاتي النسبي للدائرتين الروحية والثقافية (علمانية الدولة في الصيغة الفرنسية) وبتمايز ثلاثي سياسي وإداري واقتصادي.

إن الليبرالية ايدولوجيا اقترنت بالثورة الصناعية في القرن 17، تحكم على نوعية التنظيم الاجتماعي بواسطة اتساع الدائرة التي يعترف بها للمبادرة وللاستقلال الذاتي للأفراد، إذ هي مجمع من التوجهات النظرية والعملية تشكلت خلال العملية التاريخية للعلمنة وتخصص السلطة السياسية، إذ كان النزاع عميقا وطويلا بين التقليد الليبرالي والسلطات الدينية. فقد طالب الليبراليون الدولة الامتناع عن وضع

سلطتها المدنية تحت تصرف الكنيسة (فصل الدين عن الدولة)، وعدم تدخلها في الشؤون الاقتصادية (تحرير الاقتصاد)، أما الليبرالية من الناحية السياسية كانت تهدف إلى إقامة حكومة برلمانية، وإلى تأكيد حرية الصحافة والتعبير، وحرية العبادة وإلغاء الامتيازات الطبقية. وفي مرحلة متأخرة قيام أحزاب ليبرالية كما في انجلترا تشمل منح حق التمثيل السياسي لجميع المواطنين.

ولأن مبدأ الحرية أو غاية الحرية تمثل نقطة الانطلاق في الفكر الليبرالي لدور الدولة يرتكز على هذا المبدأ. فالدولة في المفهوم الليبرالي لا تنشأ لتدافع عن، وتنشر نموذجا معينا للسعادة والفضيلة، ولكنها تنشأ لتدافع عن حرية الفرد في إتباع أسلوب حياة الذي يراه مناسبا له، ولتضمن التعايش السلمي بين الأفراد في المجتمع، وعليه فهي مسئولة عن سن القوانين التي تحفظ الحقوق والحريات وتضمن بيئة مستقرة تسمح لأفرد المجتمع أن يحققوا غاياتهم بدون تدخل الدولة.[1]

ولأن المفكر الليبرالي لا يهتم بمسألة الغايات أو الأهداف التي يتطلع لها الأفراد فإن اهتماماته تنحصر على مسألة الحقوق التي تضمن الحريات وتترجم هذه عمليا في عدة قوانين أو مبادئ دستورية، التي تنص على حرية الفكر والاختيار والتجمع، ومنه فالليبرالية هي قاعدة قانونية تعترف بحريات وحقوق معينة للفرد خاضعة لسيطرة الحكومة (المدنية: حرية التصرف في ممتلكاته) والحقوق الدينية (حرية ممارسة العبادة) والحقوق السياسية كحرية المواطن من سيطرة الحكومة. أما الديمقراطية، فهي الحق المعترف به من الجميع لكافة المواطنين في إشراكهم ومساهماتهم في ممارسة السلطة السياسية (المشاركة السياسية).

2 – مفهوم الديمقراطية:

تنتمي كلمة الديمقراطية إلى المصطلح الإيديولوجي، ولكنها ذات محتوى تحليلي كذلك، يؤكده المكان الذي يحتله في مصطلح الفلاسفة وعلماء السياسة وعلماء الاجتماع، ويرجع أصل مفهوم الديمقراطية إلى العهد الإغريقي، وهي تعني حكم الشعب نفسه بنفسه وهي مرتبطة بالمشاركة السياسية. ويقارن بانجمان كونستا Benjamin Constant الديمقراطية المباشرة لأثينا بالديمقراطيات الغربية التي هي تمثيلية وتعددية، تتميز بتقسيم متقدم جدا للعمل وبوجود مجتمع مدني[2]، إنها مفهوم عملي وعقلاني للديمقراطية على الطريقة الإنجليزية، ويمكننا إضفاء سمة الليبرالية على المفهوم الذي يدافع عنه كونستا الذي يستند إلى النموذجين الإنجليزي والأمريكي.

---

[1]– دينا شحاتة، "الليبرالية: نظرة نقدية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 132، أبريل 1998، ص.ص 47– 49

[2]– بودون وف. بوريكو، **"المعجم النقدي لعلم الاجتماع"**، ترجمة سليم حداد، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ديوان المطبوعات الجامعية، بيروت، 1986، ص.ص. 310 – 315.

[3] – خليل أحمد خليل، **"تاريخ الأفكار السياسية"**، كتاب الفكر العربي 8، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت 1984، ص.ص. 163 – 164.

إن الديمقراطيات، إذا نظرنا إليها من وجهة نظر تراتبية القيم نجدها محكومة بالتعابير الثلاثة للشعار الفرنسي – حرية، مساواة، إخاء –

أ– مبدأ الحرية:

تعطي الديمقراطية الليبرالية الأولوية للحرية التي تفهم على أنها استقلال وعدم تدخل السلطة في دائرة المصالح الخاصة، إلا بدافع من المنفعة العامة المعترف بها شرعا وبصورة متناقضة، وتقوم حرية الاقتصاد عند الكلاسيك على المبادئ التالية:

- أن مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض، كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة ولذلك يتعين على الدولة أن لا تتدخل في الشؤون الاقتصادية. ولا يكون تدخل الدولة إلا فيما يخص حماية الأفراد وصيانة حقوق الملكية، فان السياسة الاقتصادية تقوم على أساس حرية العمل وحرية التجارة المرتكزة على مبدأ آدم سميث Laissez faire, laissez passer.
- أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسموه بالثمن العادل Bon prix، وهو الثمن الذي يحقق للبائعين ربحا معقولا من وجهة نظر المستهلك. (1)

فالمنافسة وحرية التجارة هو لب الحياة الاقتصادية ومحركها بالدرجة الأولى لصالح المستهلكين والشركات على حد سواء، فعن طريق المنافسة يصبح المستهلكون أكثر قدرة على الحصول على المنتجات والخدمات ذات الجودة وبأفضل الأسعار، وعن طريق المنافسة أيضا تكون ثمة حوافز حقيقية للمنتجين تدفعهم إلى زيادة الإنتاج وتطوير التكنولوجيا الخاصة بهم وتحسين جودة إنتاجهم وخدماتهم.

إن المنافسة تحفز على الابتكار وتخفض الأسعار وتشجع تحسين الجودة وتزيد من خير المجتمع، وعليه نحدد الحريات الاقتصادية التي تحققت في الغرب فيما يلي: وقف التدخل الحكومي، حرية التجارة الداخلية والخارجية، روح المبادرة وحرية التصرف في الممتلكات الفردية، وحرية التعاقد مع الغير، أما الحرية السياسية فيراها مونتسكيو أنها مضمونة من خلال فصل السلطات، كما أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقانون، لأن الحرية تفهم على أنها الحق في فعل كل ما تسمح به القوانين، وعليه فقد ظهرت الليبرالية حسب الصيغة الشهيرة لمونتيسكيو "السلطة تضع حد للسلطة"، وإن تشكيلة الوسائل المستعملة للوصول إلى هذه الغاية متنوعة جدا، وما البرلمانية سوى إحدى هذه الوسائل. وهنا يتميز النموذج البريطاني عن غيره من النماذج الغربية، أما الليبرالية الفرنسية فترتكز على مبدأ الفصل بين السلطات.

إن مراقبة السلطة بكل أشكالها هي الوجه البارز في الايدولوجيا الليبرالية. وتتراوح التدابير الدستورية من الفصل الجامد تقريبا بين السلطات على الطريقة الأمريكية إلى رجحان واضح للأكثرية البرلمانية على الطريقة الانجليزية. ولكنهما يشتركان في بعض السمات التي تتعلق بطرق مراقبة المحكومين للحكام.

فلقد اختلف علماء القانون الدستوري حول تحديد وظيفة الدستور ما بين اتجاه يرى أن الدستور قد وضع لكي يبين حدود السلطات، واتجاه آخر يقول إن الدستور قد وضع لضمان الحقوق والحريات العامة.

وبالنظر إلى تطور موجة الحرية التي انتشرت في انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة، يتبين أن الدستور قد ارتبط بقضية الحقوق والحريات العامة، وأن تنظيم الفصل بين السلطات ليس إلا نتيجة لتلك الحقوق والحريات العامة التي يتمتع بها المواطنون، كما أن العقد الاجتماعي الذي نادى به جان جاك روسو في فرنسا بين السلطة والشعب قد تراضوا فيما بينهم على إعطاء السلطة حقوقا في مواجهة أفراد الشعب من أجل خدمة الشعب، وتحقيق النظام والأمن فيما بينهم.[1]

إن التمييز بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية، يتجاهل الترابط بين هذه الجوانب المختلفة، المتكاملة في التراث الليبرالي. وغالبا ما تتقلص الليبرالية إلى صيغة " دعه يعمل، دعه يمر". إن المجتمعات التي تكون حريات الأفراد فيها مضمونة فعليا بواسطة شرعة الحريات، وبواسطة المراقبة القضائية على الإدارة والمراقبة البرلمانية على السلطة التنفيذية، يمكن أن تتضمن درجة عالية من تدخل السلطات الإدارية في إنتاج الثروات وإعادة توزيع العائدات أو المبادلات مع الخارج، الاقتناء، والعمل وحرية المشاركة السياسية...إلخ

إن ما يؤمن الترابط بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية هو تصور للفرد وحقوقه، محددة بالترابط مع حقوق الدولة، تنطلق من المؤسسات المكونة للمجتمع المدني: العائلة والملكية الخاصة والسوق، فالفرد باعتباره زوجا ومالكا ومنتجا حر في إنجاز عدد معين من النشاطات على أساس شرطي المبادلة والمشروعية، وتكون الدولة ضامنة للعقود وتؤمن للمالكين التمتع الهادئ بأموالهم، فهي ليست حارسا فقط وإنما وسيط وحكم كذلك.

ب – مبدأ المساواة:

المساواة تعني غياب الامتيازات حيث تقيم بمقدار ما تظهر أنها شرط مساعد لتحقيق الاستقلال الشخصي والسيادة الشخصية، أو أنها الحالة الاجتماعية المميزة لأصحاب الكفاءات التي تقترن بها بشكل طبيعي. أما المساواتية فهي إيديولوجيا تقيم مجتمع معين بواسطة العلاقة بين المساهمات والمكافآت التي تقوم بين الأفراد.

فهي من بين القيم الداخلة في صيغة المشروعية القائمة في المجتمعات الصناعية. وهنا يرى دي توكفيل أن الأوضاع القانونية للأشخاص أصبحت متساوية مع تصفية الإقطاع، وهكذا اعترف للأفراد

[1]– أحمد فتحي سرور، "**العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة والقانون**"، دار الشروق، الطبعة الثانية، مصر 2005، ص.231.

بأنهم على قدم المساواة في الحقوق السياسية. ثم يعطي حق الانتخاب لكل الرجال ثم لكل البالغين في الجنسين. وفي مرحلة ثالثة، عندما أصبحت المجتمعات الغربية أكثر إنتاجية وأكثر غنى.

وعليه أصبحت الفوارق القصوى بين الوفرة والحاجة مندثرة. ثم التفاوت في المشاركة في المنافع العامة مثل التربية والصحة، وفي مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، قد تقلص إذ أصبح الجميع في المجتمعات الغربية تطمح إلى التمتع بنفس الثروة الثقافية.

فالمساواة تعتبر بأنها المساواة في الفرص، أي غياب الامتيازات والمعوقات، إذ أن شروط الانطلاق القائمة بالنسبة للمتنافسين ينبغي أن تكون متساوية، كما أن الحقوق لها سمة إلزامية بمعنى أن الأفراد الذين أنشئت لأجلهم ليس لديهم حرية رفضها.

فالتعليم الإلزامي حتى سن معينة قانونا، ومنع العمل زيادة على الساعات المحددة قانونا، هما على الأرجح مبررين: الأول لاعتبارات المنفعة العامة (من المفيد للدولة أن يذهب الأطفال إلى المدرسة حتى سن السادسة عشر للحد من نسبة الأمية) والآخر لاعتبارات تتعلق بشروط المنافسة المشروعة في سوق العمل.

ج– مبدأ الأخوة:

الأخوة وتعني وجود جماعة متضامنة سياسيا، فتقيم بمقدار ما ينجم عن الاحترام للأفراد المتساويين والأحرار. ويؤكد كارل دوتش على أهمية الإحساس بالجماعية كشرط للاندماج الاجتماعي. ويركز جورج بوردو على فكرة الحق حيث يرى أنه لا وجود للمجتمع دون هدف يرسخ عبر الولاء الروحي، تعايش الأفراد الذين يجمعهم. ودون وعي واضح إلى حد ما لهذا الهدف ثمة جمع فوضوي وليس مجتمعا. ومن ثم يحدد هذا الإدراك للغاية المشتركة توافقا ضمنيا يولد من تلاقي التمثلات الفردية لصورة معينة للمستقبل الجماعي.[1]

إن فكرة الحق التي يدافع عنها بوردو تعني فكرة ما عن نمط معين لتنظيم الحياة العامة وفقا لقواعد موضوعة مسبقا، إنها فكرة خاصة بنظام للحقوق والواجبات تعطي للعلاقات الاجتماعية نسقها الخاص، إنها فكرة البناء العائلي وكذلك طرق المبادلات التجارية، إنها فكرة ما يتوجب على الفرد للمجتمع وما يمكنه أن يتوقع من المجتمع. باختصار أنها فكرة هذه الشبكة من علاقات الترابط والاستقلال النسبي التي يعطي تنظيمها الشكل الخاص بالجماعة (كم من القواعد الأخلاقية والدينية، وحتى قواعد السلوك الاجتماعي، تطرح أوامر مماثلة لتلك التي تعلنها قواعد الحق: لا تقتل، احترم مقتنى

[1]– جورج بوردو، " الدولة"، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت 2002، ص. 56

غيرك، ساعد قريبك أو مواطنك في حالة الخطر...إلخ) إنها قواعد تلزم الفرد ولكنها تتعلق بالجماعة، والروح الجماعية.

ففي مجتمع فردي، منظم وفقا لمبدأ تقسيم العمل، يتحكم التوافق والاختلاف في بعضهما البعض. حيث حساب الربح والخسارة أو المبدأ النفعي يطغى على إدراك الفرد لمصلحته الذاتية لصالح ضرورة تعاونه مع الغير لأجل مصلحته الخاصة بالذات (أي الإدراك بضرورة التعاون). عندما يزيد نتاج عمله، بفعل التنظيم الجماعي لجهود الجماعة، تتزايد حصة كل منتج وتقل تكلفته (مبدأ التكاليف النسبية لريكاردو).

ولا يمكن أن تتحقق المبادئ الثلاث إلا بضمان حق المواطنة، فالقيمة المتزايدة التي وضعت على البعد الاقتصادي والاجتماعي للحياة العامة، بالإضافة إلى التأكيد الأكبر على المصالح الذاتية ومتعة الفرد النابعة من المنطق الإنتاجي، غالبا ما تضعف العلاقات السياسية وروح المواطنة.

ويبدو أن مبرر الدولة الحديثة يكمن أكثر في قدرتها على توفير الرفاهية المادية للشعب من خلال الإنتاج وحوالات دولة الرفاه، وهنا يسود المنطق التجاري على حساب منطق المواطنة. لذا يرى هيغل أن المجتمع المدني هو الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة وهو مجتمع الحاجة والأنانية.

وهذا التطور العام تعززه عوامل أوروبية بحتة، فدولة الرفاه تقوم بدور كبير جدا في أوروبا أكثر من غيرها. والمواطنة القومية أو الكلاسيكية ليست جوهر وإنما بناء تاريخي ارتبط بتطور الدولة الحديثة في أوروبا.

وقد قامت شرعية الدولة القومية الديمقراطية الكلاسيكية التي ولدت في انجلترا ونادت بمبادئها الثورتان الأمريكية والفرنسية، على فكرة المواطن. وهي شرعية يحددها عدد من الحقوق والمسؤوليات التي يضمنها القانون ويقرها. فجميع المواطنون يتمتعون بالحقوق نفسها وعليهم أن يفوا بالالتزامات نفسها ويخضعون للقوانين نفسها، دون أي اعتبار للعنصر بمفهومه الاجتماعي، أو للنوع، أو للانتماء لجماعة تاريخية أو عرقية بعينها، أو للدين، أو للصفات الاجتماعية أو الاقتصادية، وأيا ما كانت الكنسية التي ينتمون إليها، وتتعلق المجتمعات الديمقراطية بالتقاليد الفردية بشكل قوي إلى حد ما، وبالتقاليد المشتركة نفسها، حيث الاتجاه الديني (اليهودي – المسيحي في أوروبا وأمريكا) له أهمية خاصة.

ففكرة المواطنة هو تصور الفرد للحرية والمساواة وهي القيم المؤسسة للفكرة الديمقراطية الحديثة في الغرب، فالمواطنة تحدد مجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة داخل مجتمع الدولة القومية: " المواطنون محقون في مطالبتهم الدولة بأن تحترم حقوقهم، لأن الدولة محقة في مطالبتها للمواطنين بأن يفوا ببعض الالتزامات" وهي بذلك ترتبط ارتباطا وثيقا بحقوق الإنسان.

ويتحدد مفهوم حقوق الإنسان بمفهومين، الأول: "حقوق الحرية" الذي يضمن حقوق المواطنين في مواجهة السلطة الدولة بكفالة حرياتهم في التفكير أو التعبير أو الاجتماع أو العمل أو التجارة، وهي الحقوق التي لخصت في المادة 9 من الدستور الفرنسي لسنة 1791: "ينبغي أن يحمي القانون الحرية العامة والفردية من قهر المحكومين."

أما المفهوم الثاني فهو "حقوق المطالبة" فيحدد حقوق الأفراد في الحصول على الخدمات من الدولة: الحق في فرصة العمل، الرفاهية المادية، التعليم الجيد، ووقت الراحة. وعلى عكس حقوق الحرية فإن هذه الحقوق تقتضي تدخل الدولة لكي تقيد الفرد.[1]

وحسب وجهة نظر الكلاسيك تعتبر حقوق المطالبة التي لا خلاف على معناها وقيمتها، شروطا الممارسة حقوق الحرية والمواطنة، وجلي إن المواطنة نفسها تطورت خلال القرنين الماضيين حيث ازداد التأكيد على حقوق المطالبة، وقد ترسخ بصورة مطردة: نتيجة للإجراءات التي اتخذت عقب ثورات 1848، ومن خلال قوانين حماية العمال في بداية القرن العشرين، وبإقامة دولة الرفاه بعد الحرب العالمية الثانية، وأخير بقوانين الاتحاد الأوروبي.

3 – الديمقراطية الليبرالية كرابط عضوي:

وأول ما ظهرت الديمقراطية الليبرالية في القرن السابع عشر وتحديدا في مرحلة الرأسمالية الصناعية، وكان منشؤها في الغرب، لكن مجتمعات أوروبا الغربية لم تستطع المحافظة عليها والتمسك بتزعمها لها، فوجدت الولايات المتحدة مكانتها ولذلك باتت الديمقراطية الليبرالية تقترن بالولايات المتحدة.

ويذهب روبرت كونكست إلى أنه في داخل الغرب، كانت الجماعة الناطقة بالإنجليزية (بريطانيا – الولايات المتحدة) هي بالأساس التي قادت وحافظت على الوسطية بين الفوضى والاستبداد.[2]

فوزن الحركة الطهرية واضح جدا في تكوين المؤسسات الديمقراطية الأمريكية. ولقد شدد دو تكفيل على أن مستوطني ماي فلاور May Flower كانوا حجاجا قرروا تأسيس مجتمع مطابق لتعاليم الإنجيل وسط عزلة العالم الجديد.* وقد حلل ماكس فيبر في كتابه " الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"

---

[1]– دومنيك شنابر، "**الجدل الأوروبي بشأن المواطنة**"، ترجمة أحمد محمود، **الثقافة العالمية**، العدد 89، يوليو– أغسطس 1998، ص.ص 41– 58

[2]– تيموثي جارتون آش، "**هل بريطانيا أوروبية؟**"، **ترجمة: بدر الرفاعي**، **الثقافة العالمية**، العدد 112، مايو – يونيو 2002، ص.ص. 20 – 35.

* – ظهر **تأثير الطهرية** في الخطابات السياسية لرؤساء أمريكا في مبادئ ولسون، وخطاب الرئيس الأمريكي الحالي بوش جنيور أثناء تأدية اليمين الدستوري لولاية ثانية يوم 22 جانفي 2005، حيث قال إن حرية الولايات المتحدة يجب أن تكون حرية في العالم، وهذا واجب إلهي أنزله من السماء إليكم. وقد برر من قبل حربه في العراق على أنه واجب إلهي.

ذلك التطابق بين "الأخلاق" الكليفينية* و"روح" الرأسمالية والذي أثبته سومبار Sombart أن الأخلاق الكليفينية كان دورها الرئيس لليهود السيفارديين المطرودين من قبل الملوك الكاثوليكيين الذين يعتقدون بأنهم ضحايا الاضطهاد [1]، وهكذا كانت هامشية البروتستانت واليهود وتماسك مجموعاتهم المنتشرة في أوروبا هي التي جعلت من الهجرة إلى أمريكا بمثابة "أرض الميعاد"، كما أظهر ماكس فيبر مساهمة البروتستانت القوية في ملكية الرسمايل وفي الإدارة وفي ملاك كبار المستخدمين داخل المؤسسات الصناعية والتجارية الحديثة، لذا نشأت علاقات بين روح الحياة الاقتصادية الغربية وبين الأخلاق العقلانية لدى البروتستانتية النسكية.[2]

ومن خلال كتب ماكس فيبر ودوركايم، فإننا نعثر على توتر واضح لدى ماكس فيبر عن المفارقة التي تجمعها الطهرية، حيث تجمع بين الطاعة والخضوع- حيال القانون الإلهي — ومن جهة ثانية بين التجديد والابتكار في الأشياء الإنسانية. ونعثر على نفس التوتر في القيم الفردية حسب دوركايم بين روح النظام وروح الاستقلال.[3]

غير أن تنظيم المؤسسة الرأسمالية تنظيما عقلانيا على أساس حساب الربح في سوق منتظمة لا على أساس الظروف اللاعقلانية أو السياسية التي تتم فيها المضاربة، ليس هو الخصوصية الوحيدة في الرأسمالية الغربية، فلم يكن ذلك ممكنا من دون عاملين أساسية: فصل العمل المنزلي عن المؤسسة، وهو الذي ساد في الحياة الاقتصادية الحديثة، والمحاسبة العقلانية وهي مرتبطة به ارتباطا وثيقا.

إن قوة الديمقراطية الليبرالية هي الاعتدال، حيث تقوم على توازن السلطات بواسطة الكوابح والتوازنات، وبتعدد الضمانات والهيئات ووسائل المراجعة، ومنه يوصي الليبراليون بالمجالس التمثيلية.

4 – من الاقتصاد الصناعي إلى العولمة:

عندما يقال أن " العالم قرية صغيرة" فإن الأمر لا يتعلق بعبارة ملقاة بعفوية، إذ أن نهاية القرن العشرين تتزامن مع بزوغ ظاهرة جديدة " العولمة" كامتداد لعمليات التدويل الاقتصادي، والتي أفرزت بدورها دعوة كونية حول العولمة.

---

* نسبة **لجون كالفين** Jean Calvin مؤسسة الحركة الإصلاحية بفرنسا وسويسرا حيث أنشأ في هذه الأخيرة حكومة تيوقراطية، وتعتبر الكلفينية Calvinisme واللوثرية Luthéranisme أهم فروع البروتستانتية المنتشرة في فرنسا، إنجلترا وهولندا وأمريكا الشمالية بفضل الهجرة والحركة التبشيرية المرتكزة على **Les uns au salut, des autres à la damnation**

[1]– بودون وف. بوريكو، **"المعجم النقدي لعلم الاجتماع"**، المرجع السابق، ص.ص. 317 – 318.

[2]– ماكس فيبر، **"الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"**، ترجمة: محمد على مقلد، مركز الإنماء القومي/ مشروع مطاع صفدي للينابيع III، بيروت دون تاريخ نشر، ص. 9- 10

[3]– بودون وف. بوريكو، المرجع السابق، ص.453

فمفهوم العولمة هو أحد تلك المفاهيم متعددة الأوجه التي تستعصي على الباحث تحديدها بدقة، ففي كل مرة تقارب ذلك المفهوم سيتعين النظر إلى السياق الذي سيتم فيه استخدامه. فالعولمة من منظور الباحث الاقتصادي تختلف كثيرا عن الطريقة التي يمكن لباحث سياسي أن يتناول بها التعبير. الشيء الذي يجعلنا نطرح أسئلة كثيرة تستوجب الإجابة ولو أن الضبابية على المفهوم تبقى قائمة: ما هي على وجه التحديد هذه الظاهرة؟ هل العولمة ظاهرة تقنية محايدة؟ وبالتالي يرتبط تشكلها وتغيرها في عمليات التقدم العلمي والتكنولوجي العاصف والسريع في الظروف الراهنة؟ أم أنها درجة متطورة من التدويل بالمعنى الواسع؟ هل فعلا تتضمن زيادة التجانس أم تعمق الفوارق والاختلافات؟ ما الذي يجعل العولمة تستحوذ على حيز كبير من الاهتمام؟

ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار التالي:

1- نواجه ارتباكا في تأصيل الظاهرة، لأن العولمة ليست نتاجنا.

2- إننا الطرف المعولم فيها

3- ما يحدث في العالم يستغرق سنوات طويلة حتى يصل إلينا.

4- حينما يصل، يصل إلينا مشوها وبدرجات مختلفة.

بالنسبة لعولمة الاقتصاد الذي يعرفها جوردون لاكسر Gordon Laxer بأنها " تدويل الإنتاج، وتوافق الأذواق والمعايير وحركية رأس المال المتزايدة تزايدا كبيرا، وتحرير الاقتصاد، والاتجاه نحو الثقافة العالمية الكونية، وتناقص الدولة القومية"[1] فإنه أثار اهتمام عدة باحثين طوال فترة التسعينيات والتي ما زالت تثير الجدال.

وبأسلوب مشابه وصف جيمس ميثلمان James Mittelman العولمة بأنها " إعادة تنظيم المكاني للإنتاج، واختراق الصناعات للحدود، وانتشار الأسواق المالية، وتفشي السلع الاستهلاكية والهجرات السكانية الضخمة." وينتهي إلى أن مفهوم العولمة يجمع بين العديد من مستويات التحليل: الاقتصاد والسياسة والثقافة والايديولوجيا.

وفي تعريف آخر فإن مفهوم العولمة أنها "زيادة درجة الاعتماد المتبادل ما بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات"[2].

---

[1]– توما جيه بيرستيكر، " العولمة باعتبارها نمط تفكير في الكيانات المؤسسية الفاعلة الكبرى"، في نجي وودز، "**الاقتصاد السياسي للعولمة**"، ترجمة أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة رقم 575، الطبعة الأولى القاهرة 2005، ص.193

[2]– عبد الأمير السعد، العولمة... مقاربة في التفكير الاقتصادي"، في سمير أمين وآخرون، " **العولمة والنظام الدولي الجديد**"، سلسلة كتب المستقبل العربي 38، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ديسمبر 2004، ص.82

وفي تعريف آخر يذهب إلى نفس الاتجاه "تعني العولمة حركة اندماج أسواق العالم التجارية والاستثمارية، وسرعة انتقال الأموال واليد العاملة والثقافات والتكنولوجيا، بفضل ثورة المعلوماتية والاتصالات، الأمر الذي يزيد من فعالية قوى السوق العالمية على مستوى العالم بأكمله، كما يعزز دور الشركات الرأسمالية الدولية متعددة القوميات على حساب سيادة الدولة."[3]

فالأغلبية الذين كتبوا عن العولمة يعرفونها باعتبارها زيادة هائلة في حجم المعاملات الدولية. ويركز معظمهم على الزيادة في التبادلات الاقتصادية كالتدفقات التجارية أو المالية أو الاستثمارية، أو على نقل المعلومات والأفكار والثقافة المتصلة ببعضها التي تحركها التكنولوجيا[4].

ويحدد المفكر العربي سمير أمين الحالة الجديدة بداية مرحلة تاريخية انطلقت خلال 1989-1991 من خلال الاخفاق التام المزدوج لطموحات أنظمة وبلدان الشرق "الاشتراكية" وأنظمة الجنوب "الاستقلالية الوطنية" ويتوالد عهد جديد "عهد السوق" سماها "بالامبريالية الجديدة"[1].

لذا يرى إبراهيم أبراش[2] أن الكلمة تعني وضع الشيء على مستوى عالمي، أو تعميم خاص وطني ليصبح عالميا. أو هي مسعى لإزالة الحدود والموانع ما بين الدول للسماح بحرية الأفكار والثقافات والأموال والسلع من دون قيود تفرضها السيادة الوطنية أو الخصوصيات القومية.

والتداخل بين الاقتصاد والسياسة والثقافة يجعل للدارس لظاهرة العولمة أن يفترض أن من يتحكم بالاقتصاد العالمي سيكون معنيا بعولمة ثقافته وقوانينه وأنماط سلوكه لتسهيل انتشاره وتغلغله الاقتصادي، ومن تصاحب الحديث عن العولمة الاقتصادية بالحديث عن العولمة الثقافية والعولمة السياسية (تعميم الديمقراطية) والعولمة القانونية (على مستوى القانون الدولي العام وتأسيسي شرعية دولية جديدة وعلى مستوى القوانين الداخلية، أي القانون الخاص: في الاقتصاد والتجارة وحتى التشريع في مجال الأحوال الشخصية)، وهنا الذي يمتلك الاقتصاد لا يعني أن ثقافته أفضل أو قيم أفضل، فالأمر يتعلق بالإمكانات وليس بالأفضلية.

وكعملية تفكيكية لمصطلح العولمة، نستطيع تمييز خمسة أنواع من الأفكار حول العولمة هي:

---

[3]– عصام نعمان، " مواجهة الهجوم الأمريكي الصهيوني في سياق مشروع نهضوي عربي"، **المستقبل العربي**، السنة 29، العدد 337، مارس 2007، ص.ص. 64- 77.

[4]– نفس المرجع، ص.194

[1]– انظر :

- هالة مصطفى، " العولمة... دور جديد للعولمة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 134، أكتوبر 1998، ص.ص 43- 47.
- سعيد الصديقي، " الإقليمية والتحديات الجديدة."، **المستقبل العربي**، العدد 332، أكتوبر 2006، ص.ص 120- 132

[2]– إبراهيم أبراش، " في عصر العولمة تتجدد تساؤلات عصر النهضة"، **المستقبل العربي**، السنة 29، العدد 337، مارس 2007، ص.ص 6-46.

أولا: يساوي كثيرون بين مصطلح "العولمة" و"التدويل" internationalization، من هذا المنظور يكون الوضع الكوني هو ذلك الذي يتميز بالتفاعل والاعتماد المتبادل المكثفين بين وحدات الدول.

ثانيا: يفهم معلقون كثيرون كلمة "العولمة" على أنها تعني "تحير التجارة"، وفي هذا الاستخدام تشير الكونية إلى عالم "مفتوح" تنتقل فيه الموارد إلى أي مكان لا تعوقها القيود التي تفرضها الدول من الحواجز التجارية وقيود رأس المال وتأشيرات السفر.

ثالثا: يفهم محللون كثيرون "العولمة" على أنها تستلزم "التعميم" univeralization وفي هذه الحالة تكون الظاهرة "الكونية" ظاهرة موجودة في أنحاء العالم كافة.

رابعا: يستخدم بعض المراقبين مصطلح "العولمة" كمرادف للغربنة westernization أو الأمركة Amercanization وفي هذا السياق تنطوي الكونية على فرض البنى الحديثة وخاصة بالشكل الاستهلاكي الأمريكي.

خامسا: يعرف بعض الباحثين العولمة على أنها "عدم الارتباط بالأرض deterritorialization وهنا ينظرون إلى العلاقات الكونية على أنها تشغل مساحة اجتماعية تتجاوز الجغرافيا الإقليمية.

ويمكن تصنيف مدرستين للتفكير: مدرسة التفكير التقني للتحولات، ومدرسة المراحل التطورية لنمط الإنتاج.

1 – مدرسة التفكير التقني للتحولات:

تركز على أطروحة الانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي. فقد برز مفهوم العولمة بالأساس في البداية في مجال الاقتصاد وكنتاج للثورة العلمية والتكنولوجية، التي مثلت نقلة جديدة لتطور الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية التي ميزت القرنين السابقين 19 و20. فالثورة الصناعية بشكلها التقليدي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر في انجلترا ثم أوروبا حيث أدى التطور في استخدام الطاقة (البخار والكهرباء) إلى تغير جذري في أسلوب وقوى وعلاقات الإنتاج. واستمرار التطور التكنولوجي وثورة المعلومات والاتصالات.

والاقتصاد الحديث أصبح يعتمد بدرجة كبيرة على المعلوماتية مقارنة بالاقتصاد القديم الذي كان يعتمد على الموارد، فمصادر قوة الدولة لم تعد تلك المصادر التقليدية، كالموارد الطبيعية، الموقع الجغرافي، المساحة، عدد وبنية السكان، والعقيدة الوطنية ونوع القيادة، بل أصبحت مصادر جديدة هامة في تحديد القوة وهي التعليم والتكنولوجيا والتطور الاقتصادي[1]، وترى سوزان سترانج Sausan Strange أن:

[1] – Joseph. S. Nye. JR, « **Le leadership américain : quand les règles du jeux changent** », Presses Universitaires de Nancy, 1992, P.23

"النظام الدولي المعاصر يولي أهمية بالغة لمصادر القوة، وأن السلطة الآن تتحول من يدي الأغنياء من حيث رؤوس الأموال وحتى الأغنياء من حيث الموارد الطبيعية إلى الأغنياء في المجال التكنولوجي والمعلوماتي."[2]

وفي هذا الصدد يرى توفلر Alevin Toffler أن العامل « K » أي أن المعرفة « Knowledge » هي أساس القوة. فالأغنياء في التكنولوجيا والمعلوماتية هم المسيطرون على الساحة الاستراتيجية نظرا لتقدمهم العسكري الهائل. أي أن العولمة في جوهرها درجة متقدمة من المجال التقني. ويصبح العالم مرتبط بما يقرر في وادي السيليكون Silicon Valley وهو موطن ثورة الكمبيوتر.[3] ففي المجال التكنولوجي هناك ثورة في علوم المواد حيث تستخدم مقادير متناقصة من الموارد الطبيعية التي سقطت من المعادلة التنافسية، فامتلاكها ليس هو السبيل لأن يصبح بلد ما غنيا، وعدم امتلاكها ليس حائلا لأن يصبح البلد غنيا، فاليابان لا تمتلكها ولكنها قوة تكنولوجية واقتصادية والأرجنتين أو السعودية أو الجزائر تمتلكها ولكنها ليست غنية ولا قوى تكنولوجية.[1]

ويتحدد مضمون العولمة من خلال عمليات مثل " المنافسة، الابتكار، والتحديث" من خلال ثلاث عمليات:

1- نمو وتعميق الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات الوطنية.

2- وحدة الأسواق المالية.

3- تعميق المبادلات التجارية في إطار نزاعات قواعد الحمائية وعليه اقتصاد العولمة هو "اقتصاد الخدمات".

علينا أن نشير إلى الملاحظات التالية:

1. تركيز أطروحة الانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي على بعد واحد "دور التكنولوجيا". فالفجوة التكنولوجية بين وادي السيلكون وباقي العالم، ستجعل 358 الأكثر ثراء في العالم يسيطرون على عدد سكان العالم الباقين.
2. ترتكز الأطروحة على بعد واحد "دور التكنولوجيا" في التطور الاجتماعي، بمعزل عن العلاقات الاجتماعية المختلفة ولاسيما علاقات الإنتاج والبنية المجتمعاتية.

---

[2] – Jean Guellec, « **Relations internationales** : **Naissance du troisième millénaire** », Ellipses, Editions Marketing 1994, P.24

[3]– هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، " **فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**"، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 238، الكويت، أكتوبر 1998، ص 22

[1]– رباحي أمينة، " **التكتلات الاقتصادية الكبرى في "النظام الدولي الجديد": دراسة مقارنة بين أوروبا الموحدة والنافتا**"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية (غير منشورة)، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، أكتوبر 1999، ص.31- 32.

3. القول بأن مضمون العولمة يتحدد من خلال " المنافسة، الابتكار والتحديث" غير مفهوم، فقد كان المركب الثلاثي أساس الثورة الصناعية الأولى

2 – مدرسة المراحل التطورية لنمط الإنتاج

أما هذه المدرسة فمضمون أطروحتها أن ظاهرة " العولمة" هي بداية عولمة الإنتاج، فتوسيع سوق الدول الصناعية لاستيعاب المنتجات الحديثة وهي المرحلة التي عرفت بمجتمع الاستهلاك Consumer Society الكبير، ذلك أنها:

1- المرحلة الراهنة تعبر عالميا عن كونها تحول رأسمالي عميق.

2- هذا التحول الرأسمالي العميق أصبح اليوم يمس الإنتاج لا التبادل.

3- بهذا التحول الرأسمالي دخلت الرأسمالية مرحلة جديدة، حيث أصبح تسليع كل شيء ممكنا، وتكون العولمة قد رسلمت العالم على مستوى العمق بعدما رسملته على مستوى السطح. أي إعادة صياغة مجتمعات الأطراف مجددا في عمقها الإنتاجي، والانتقال من التداول إلى الإنتاج لا يعدو كونه حالة من حالات نشاط الشركات المتعددة الجنسية.

وبالتالي فالعولمة ليست فقط نتاج تطورات تكنولوجية معلوماتية واتصالية، وهي ليست مرتبطة حصرا بعمليات رسملة العالم على مستوى العمق بل هي نتاج سياسات وخيارات محددة للشركات المتعددة الجنسية، فالعولمة هي آخر مرحلة من مراحل الرأسمالية، لأن التشكيلة العولمية الناشئة في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي لا تعدو كونها تشكيلة رأسمالية. أي أن العولمة موجودة في جذور النظام الرأسمالي، بل هي المرحلة الراهنة من مراحل تطور النظام الرأسمالي حسب جوناتان فريدمان ورونالد روبرتسون، فيستخدم مصطلح العولمة في المجال الاقتصادي لبيان ثلاثة ضغوط على الدولة، وهي ضغوط القدرة التنافسية في أسواق السلع والخدمات الدولية وتعدد جنسيات أنظمة الإنتاج وتكامل الأسواق المالية.

والسؤال فيما إذا كان هذا ينطبق هذا أيضا على منتجات الدول الجنوبية التي لا تعرف طريقا إلى أسواق الدول الشمالية، بينما المنتجات الشمالية، بحجة العولمة، تلقى رواجا كبيرا. فهل العولمة أسلوب جديد تستعمله الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على الأسواق العالمية؟

5 – العولمة وقضية الملكية:

لقد أدت العولمة إلى تنوع في أشكال وأنماط الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وقد سيوع هذا النظام للملكية الخاصة إلى تركيز رأس المال العالمي Concentration du Capital International بين أيدي قليلة من الشركات العالمية الكبرى على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأدى تحير التجارة والاستثمارات على مستوى عالمي وما صاحبه من فتح للأسواق، وإلى ظهور تجمعات اقتصادية

ومالية كبيرة اتخذت أنماطا وأشكالا جديدة في مجال الإنتاج والتسويق، وتبعا لذلك تغيرت القوانين الدولية المتعلقة بملكية المؤسسات، ويمكننا أن رصد حالتين لنظام الملكية الاقتصادية الخاصة في عصر العولمة:

– **الحالة الأولى:** تتمثل في انتشار حركة اندماج وابتلاع Fusion- acquisition الشركات الاقتصادية والمالية على نطاق عالمي وهي مصاحبة لاقتصاد الشبكات Economie des réseaux وهو اقتصاد يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعلى المهارات وعلى الذكاء البشري والصناعي في آن واحد.

– **الحالة الثانية:** تتعلق بنظام ملكية الأوراق المالية والأسهم الذي أعطى نفوذا واسعا لأسواق الأوراق المالية العالمية في توجيه الدورة الاقتصادية العالمية، وبالتالي في التأثير في نشاط المؤسسات المنتجة للثروة. مما ساعد على هيمنة الرأسمال العالمي.

وفي ظل العولمة غيرت الشركات المتعددة الجنسية أنماط استثمارها استجابة لثلاثة عوامل هي:

1- امتيازات الشركات التنافسية أو المتعلقة بالملكية.

2- امتيازات الدول التنافسية أو المتعلقة بالموقع.

3- الأساليب التي تنسق بها الشركات امتيازاتها المتنقلة المتعلقة بالملكية مع امتيازات الدول الثابتة المتعلقة بالموقع.

6 – عناصر الاقتصاد الرأسمالي العالمي:

حسب ولارشتاين أن الاقتصاد العالمي يتميز بثلاثة عناصر هي:

***السوق العالمية الواحدة:** تقوم الاقتصاد العالمي على سوق عالمية واحدة، وهي سوق رأسمالية، والإنتاج في هذه السوق موجه بالدرجة الأولى نحو التصدير وليس للاستهلاك المحلي. بمعنى أن المنتجين لا يستهلكون ما ينتجونه لا يستهلكون ما ينتجونه من سلع وإنما يسوقون هذه السلع في السوق العالمية. وبذلك تصبح السوق الرأسمالية هي المؤسسة الوحيدة التي تحدد فيها أسعار السلع، التي تخضع لمبدأ المنافسة بين المنتجين، وعليه فالنظام الاقتصادي العالمي هو اليوم نظام واحد تحكمه أسس عالمية مشتركة (الليبرالية)، وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير في كل الاقتصادات المحلية.[1]

***نظام متعدد الأطراف:** مع التسليم بوجود سوق عالمية واحدة، فإن هناك نظما سياسية متعددة كضرورة للمنظومة الاقتصادية الكبرى. فمنذ فترة طويلة سيطر الرباعي (الولايات المتحدة، الاتحاد

[1]– عبد الخالق عبد الله، " العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، **عالم الفكر**، السنة 28، العدد 2، أكتوبر- ديسمبر 1999، ص.ص 67- 72.

الأوروبي، اليابان وكندا) على منظمة الغات وبعدها المنظمة العالمية للتجارة، ترى أن في التحرير متعدد الأطراف فائدة لكل الدول، إلا أنه يبقى على الحماية في القطاعات مثل الزراعة وصناعة النسيج.

وبعولمة الليبرالية فإن الانفتاح وتعددية الأطراف جزء أساسي من العملية نفسها. حيث تزداد تعددية الأطراف قوة وعمقا بينما يندمج المزيد من الدول في الاقتصاد العالمي وتتقارب المزيد من الأسواق لتصبح سوق موحدة.

وتواجه تعددية الأطراف تحديا من مجموعة أخرى من القوى. فقد باتت الترتيبات التجارية أكثر عرضة للتغيرات والأزمات من ناحية أسعار الصرف والاستثمار الأجنبي وتدفق رؤوس الأموال.

***المنظومة الثلاثية:** يرى ولارشتاين أن عمليات الاستغلال الجارية عبر الاقتصاد العالمي تعمل دائما في صيغة ثلاثية الأطراف، وفي حالة عدم التوازي وعدم التكافؤ يصبح المجتمع العالمي ساحة مواجهة وصراع بين طرفين اثنين. ففي التوازنات الكبرى يظل العالم مقسم إلى دول غني ومتطورة جدا ودول فقيرة ومتخلفة جدا. وعليه وجود الاقتصاد العالمي المتواصل يرجع إلى نجاح جماعات حاكمة للحفاظ على وجود طرف ثالث لتخفيف حدة التوتر والصراع. فتلعب الطبقة الوسطى في المجتمعات في خلق توازن بين طبقة رأسمالية وطبقة عمالية. ومن منظور عالمي فإن النزوع الاستقطابي للعولمة المعاصرة يتسم بعدم الاستقرار في المدى المتوسط بالنظر إلى تآكل الطبقة الوسطى. وهنا يرى ولارشتاين أن قبول جماعات إثنية وسطية من قبيل ما يسمى "الفقراء البيض Poor whites" تحرص عليه الطبقات الحاكمة لضمان الاستقرار والتوازن داخل المجتمعات التعددية.

7 – أبعاد العولمة: يمكن أن نحدد ثمانية أبعاد للعولمة[1]:

1- **العولمة المالية:** وتشير إلى الاندماج الكامل للأسواق المالية، وتصف السوق المالية العالمية المتعامل بها في المدن المالية عبر العالم على مدى 24 ساعة يوميا. وحركية واسعة للاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات التمويل الدولي. وتتميز العولمة المالية الشاملة بتزايد السرعة والكمية والانتشار الجغرافي وأثرها التمويل الدولي، أي خلق ما يمكن تسميته بحق "النظام المالي الكوني".

2- **العولمة التكنولوجية:** وتصف المجموعة المترابطة من تكنولوجيات الكومبيوتر والاتصالات وعمليات ربطها بالأقمار الصناعية والتي نجم عنها انضغاط الزمان/ المكان، والانتقال الفوري للمعلومات عبر العالم. فهي تصنف هذه العولمة بالسرعة والضخامة " السريع يأكل البطيء" و"الضخم يدمر الصغير" بمعنى « Get big or get out »

---

[1] – بيتر تيلور، كولن فلنت، " **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات**"، ترجمة: عبد السلام رضوان، اسحق عبيد، الجزء الأول، سلسلة عالم المعرفة، يونيو 282، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2002، ص.ص. 19- 20.

3- **العولمة الاقتصادية:** وتصف نظم الإنتاج المتكامل الجديدة التي تمكن الشركات الكونية من استغلال المال والعمل عبر العالم على اتساعه. فنظام الاقتصاد العالمي World economy الذي يعتمد الإنتاج الرأسمالي ومعيار الإنتاج بوصفه رأس مال. والمنافسة بين وحدات الإنتاج تحدد وفق أحوال السوق. وهنا لا وجود لسلع أقل جودة، ويتم مكافحة الإغراق. وعليه فهي تشير إلى الاندماج الكامل للاقتصاد وتآكل القيود المكبلة لحركة السلع والعمل، كما أنها تشير إلى تدفقات رأس المال ونظم الإنتاج والأسواق وأنماط التبادل للسلع والخدمات وتقسيم جديد للعمل.

4- **العولمة الثقافية:** إن تأثير العولمة على تغير حياة الناس وأذواقهم في أنحاء العالم وتؤثر في ثقافتهم وقيمهم. وتعني نظم الاتصال الجديدة أن الإعلام والموسيقى والكتب والانترنت والأفكار والقيم الدولية يمكن نشرها جميعا بطريقة كونية وفورية بالفعل. وينتج هذا ما يمكن وصفه بأنه ثقافة كونية. وتشير إلى استهلاك المنتجات الكونية عبر العالم، وتعني ضمنا في أكثر الأحيان التأثير المهيمن كما في تعبير Cocacolaization وعالم ماك McWorld. وما الليبرالية الثقافية وتعميم ثقافة حقوق الإنسان تشكل تراثا إنسانيا عالميا لا تحده حدود جغرافية معينة.

5- **العولمة السياسية:** في حالة تشكل النظام السياسي الكوني ستصبح الحدود أقل أهمية بكثير، ففي النظام القديم كانت الدول ذات السيادة تتفاعل مع بعضها البعض طبقا لقواعد اتفقت عليها باعتبارها دولا، أما في النظام السياسي المتشابك الجديد فالنفوذ والنشاط السياسيين يمتدان عبر حدود الدول القومية. فقد ظهرت قضايا كونية تقتضي تنسيق السياسات على مستويات تتعدى الدولة القومية، وهي تشمل انتشار الليبرالية الجديدة المؤيدة لخفض إنفاق الدولة، والتحرير التشريعي، والخصخصة، والاقتصاد المفتوح بوجه عام، وقضايا حقوق الإنسان. فلم يتم القضاء على الدولة بل تم إعادة ترتيب أدوارها واختصاصاتها.

6- **العولمة البيئية،** تصاعد هاجس المحافظة على قدرة كوكب الأرض على البقاء كوكب حي، أمام التطور التكنولوجي والصناعي، والسعي لعولمة سياسية خضراء وهي محاولة للحفاظ على النوعية الحيوانية والنباتية أمام تصاعد التلوث البيئي وانقراض بعض أنواع الحيوانات والأسماك الضرورية للتوازن البيئي.

7- **العولمة الجغرافية:** وتتعلق بإعادة تنظيم الحيز والمساحة في الكوكب بإحلال الممارسات المتعدية للدولة القومية محل الممارسات الدولية في عالم تذوب فيه الحدود بصورة متزايدة وتصبح بذلك قرية عالمية أو تكوين مدن عالمية.

8- **العولمة السوسيولوجية:** وهي إقامة مجتمع عالمي واحد أو كل اجتماعي مترابط يتجاوز حدود المجتمعات القومية. وتكوين مجتمع مدني عالمي. أي محاولة تنميط المجتمع الدولي بنمط واحد وهو الديمقراطي الليبرالي. واعتبار الفرد محور أساسي واجتماعي واقتصادي للمجتمعات الرأسمالية، فمن خلال عولمة ثقافية مرتكزة على ثقافة حقوق الإنسان التي كفلت حقوق وحريات الأفراد في كافة المجالات مثل الفكر والتعبير والسلوك والحرية الشخصية وغيرها مما يدخل في نطاق الحريات، التي أدت إلى نشر قيم التعددية، والتسامح، والحرية والمساواة وقبول الآخر.

هذه الأبعاد الثمانية مترابطة بطرق عديدة ومعقدة في حياتنا بوصفنا عاملين، ومستهلكين، ومستثمرين، وناخبين، ومشاهدين.فالعولمة شملت أربع مجالات على نحو متواز وهي: الاستثمار والصناعة والمعلومات والأفراد، وتؤثر مباشرة على المجالات الأخرى. فالاستثمارات لم تعد مقيدة بالجغرافيا والحدود، والتصنيع أصبح عالميا مع نمو دور الشركات المتعددة الجنسية، ومع توزيع قدراتها الإنتاجية في أقطار متعددة. والمعلومات أصبحت الآن بسهولة وبتكاليف قليلة من خلال الانترنت، ويمكن نقلها بتكلفة متواضعة وخلال وقت قصير من جزء من الكرة الأرضية إلى جزء آخر، والأفراد أصبحوا أقل فأقل مرتبطين بالمكان الذي ولدوا فيه، من خلال تحرير أكبر لتنقل الأفراد وحراك أكبر للقوى العاملة، وفي الاقتصاد المعولم فإن النقود تشبه السلع تباع تحت علامات تجارية مسجلة كما يرى الاقتصادي روبرت ألبرت Robert Albert أن الدولار وكوكا كولا كليهما اسمان تجاريان حيث يقول: " ينتج كل بنك مركزي علامة النقد التجارية الخاصة به... وكل نقد قومي منتج مختلف... وكل بنك مركزي لديه استراتيجية تسويق لتقوية الطلب على علامة تجارية بعينها من النقد"[(1)]، وبسبب تكنولوجيا المعلومات وتحرير الاقتصاد، فإن حركة رأس مال أصبحت أكبر بكثير، مما أعطى قوة لأصحاب رأسمال للضغط مباشرة وغير مباشرة على الحكومات من أجل إجراء إصلاحات اقتصادية أو مالية محددة، وهكذا فقد خلقت العولمة توجهات عامة في مجال المالية العامة للعديد من دول العالم، ومن أهم هذه التوجهات[(2)]:

[(1)]– بنجامين جي كوين، "النقد في عالم معولم"، في نجي وودز، "**الاقتصاد السياسي للعولمة**"، ترجمة أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة رقم 575، الطبعة الأولى القاهرة 2005، ص.126.

[(2)]– عبد الرزاق فارس الفارس، " العولمة ودولة الرعاية في أقطار مجلس التعاون"، **المستقبل العربي**، السنة 26، العدد 302، أفريل 2004، ص.ص 55- 75.

1- تقييد مستويات الضرائب المحلية بسبب الخوف من فقدان الاستثمار الأجنبي، والتحول من الضرائب المباشرة التصاعدية التي تسعى لتحقيق عدالة في توزيع الدخل إلى الضرائب غير المباشرة والتنازلية التي تستهدف استقطاب رأس المال الأجنبي.

2- تزايد الضغوط لتخفيض عجز الموازنة، مما يعني تخفيض الإنفاق الحكومي بشكل عام، والإنفاق الاجتماعي بشكل خاص.

3- تحول الدعم الحكومي من العمل إلى رأس المال.

لقد أوضحت سوزان سترانج كيفية دفع عولمة الأسواق العالمية المتزايدة الحكومات إلى نوع جديد من المنافسة الجيوبوليتيكية، وهي المنافسة من أجل حصص السوق العالمية باعتبارها أضمن وسيلة لتحقيق ثروة أكبر.

وفي الأخير نستطيع أن نقول أن العالم متوجه أكثر غياب الحدود ويعود الفضل إلى التكنولوجيا، وعليه نستعير من كينيشي أوهمي[3] المفاتيح الأساسية الأربعة للعولمة وهي الاتصالات، ورأس المال، والشركات والمستهلكين. فالاتصالات تعتمد على غياب الحدود، حيث انفتحت الأسواق الداخلية، التكنولوجيا الحديثة تلغى أسلاك الهاتف وكلفة تركيبها وصيانتها. واستعمال الهاتف النقال خارج حدود الدولة وأزيل حاجز الاتصالات. كما أن الانترنت تجاوزت الدبلوماسية التقليدية، إذ أصبح الفرد الاتصال بالجامعات الأجنبية دون قيود.

ويشكل رأس المال المفتاح الثاني، وهو أيضا يستفيد من عالم بلا حدود، بحيث يشهد العالم تدفقات مالية بسرعة بفضل الاستثمار الأجنبي. كما استجابت الشركات المفتاح الثالث بنجاح للاقتصاد العابر للحدود وتوسيع حركيتهم والاستغناء عن أسسها الوطنية.

أما بالنسبة إلى المفتاح الأخير، المستهلكين، فقد جعله عنصر الاقتصاد العالمي اللامحدود. ويسمح الانترنت للمستهلكين مقارنة المنتوجات والأسعار وتسهيل الاختيار المبني على المعلومات، كما تسمح برامج الدفع عبر بطاقة الائتمان شراء المنتوج، صناعته وتسليمه.

الخاتمة:

ولا يسعنا إلى الإشارة أن العولمة ليست ظاهرة بلا جذور، بل هي التطور حتمي للنظام الرأسمالي أين لا تتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ولا تكون إلا دولة رفاه. أن مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض، كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة ولذلك يتعين على الدولة أن لا تتدخل في

[3]- كينيشي أوهمي، **"الاقتصاد العالمي المرحلة الثالثة؟ تحديات وفرص في عالم بلا حدود"**، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، لبنان 2006، ص.ص 44-45.

الشؤون الاقتصادية، ولا يكون تدخل الدولة إلا فيما يخص حماية الأفراد وصيانة حقوق الملكية، فان السياسة الاقتصادية تقوم على أساس حرية العمل وحرية التجارة المرتكزة على مبدأ آدم سميث Laissez faire, laissez passer. أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسموه بالثمن العادل Bon prix، وهو الثمن الذي يحقق للبائعين ربحا معقولا من وجهة نظر المستهلك. فالمنافسة وحرية التجارة هو لب الحياة الاقتصادية ومحركها بالدرجة الأولى لصالح المستهلكين والشركات على حد سواء. فعن طريق المنافسة يصبح المستهلكون أكثر قدرة على الحصول على المنتجات والخدمات ذات الجودة وبأفضل الأسعار. وعن طريق المنافسة أيضا تكون ثمة حوافز حقيقية للمنتجين تدفعهم إلى زيادة الإنتاج وتطوير التكنولوجيا الخاصة بهم وتحسين جودة إنتاجهم وخدماتهم. إن المنافسة تحفز على الابتكار وتخفض الأسعار وتشجع تحسين الجودة وتزيد من خير المجتمع.

وعليه نحدد الحريات الاقتصادية التي تحققت في الغرب فيما يلي: وقف التدخل الحكومي، حرية التجارة الداخلية والخارجية، روح المبادرة وحرية التصرف في الممتلكات الفردية، وحرية التعاقد مع الغير.

كما أن العالم الثالث يبقى خارجها لأنها ظاهرة تاريخية موضوعية ناتجة عن ثورة الاتصالات والطبيعة التوسعية للإنتاج الرأسمالي، بينما العالم الثالث الذي بقي يراوح في المراحل الأولى للثورة الصناعية مازال بعيدا جدا عن الوصول إلى الركب المتقدم، فهو أصغر بكثير لكي يواجه الأكثر ضخامة، ونموه أبطئ بكثير حتى يلتحق بالسريع، وإنتاجه يبقى أقل جودة حتى يستطيع ولوج الأسواق.

قائمة المراجع:

1 – بالعربية:

– الكتب:

– أمين (سمير) وآخرون، " **العولمة والنظام الدولي الجديد**"، سلسلة كتب المستقبل العربي 38، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ديسمبر 2004.

– أوهمي (كينيشي) ، "**الاقتصاد العالمي المرحلة الثالثة؟ تحديات وفرص في عالم بلا حدود**"، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، لبنان 2006.

– انمار(لطيف نصيف جاسم) ، " **العالمية الجديدة: المرجعية، الأهداف، والوسائل**"، المكتبة الثقافية، الطبعة الثانية، القاهرة 2002.

– بودون (وف. بوريكو)، "**المعجم النقدي لعلم الاجتماع**"، ترجمة سليم حداد، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ديوان المطبوعات الجامعية، بيروت، 1986.

– بوردو (جورج)، " **الدولة**"، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت 2002،

– تيلور (بيتر) ، فلنت (كولن) ، " **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات**"، ترجمة: عبد السلام رضوان، اسحق عبيد، الجزء الأول، سلسلة عالم المعرفة، يونيو 282، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2002.

– الجميل (سيار)، "**العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط: مفاهيم عصر قادم**"، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت 1997.

– حشيش (عادل أحمد) وآخرون، **أساسيات الاقتصاد السياسي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2003

– خليل (أحمد خليل)، "**تاريخ الأفكار السياسية**"، كتاب الفكر العربي 8، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت 1984.

– سرور (أحمد فتحي)، "**العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة والقانون**"، دار الشروق، الطبعة الثانية، مصر 2005.

– سعدي (مُحَّد) ، "**مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**"، سلسلة أطروحات الدكتوراه (58)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2006.

– فيبر (ماكس) ، "**الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**"، ترجمة: مُحَّد على مقلد، مركز الإنماء القومي/ مشروع مطاع صفدي للينابيع III، بيروت دون تاريخ نشر.

–كلاين (نعومي)، **عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث**، ترجمة نادين خوري، شركة المطبوعات للتوزيع والاستيراد، الطبعة 4، بيروت 2017.

– مارتين (هانس بيتر) ، شومان (هارالد) ، " **فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**"، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 238، الكويت، أكتوبر 1998.

– نجير وودز، "**الاقتصاد السياسي للعولمة**"، ترجمة أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة رقم 575، الطبعة الأولى القاهرة 2005.

– المقالات والدوريات:

– أبراش (إبراهيم)، " في عصر العولمة تتجدد تساؤلات عصر النهضة"، **المستقبل العربي**، السنة 29، العدد 337، مارس 2007، ص.ص 6- 46.

– آش (تيموثي جارتون)، "هل بريطانيا أوروبية؟"، ترجمة: بدر الرفاعي، **الثقافة العالمية**، العدد 112، مايو يونيو 2002، ص.ص. 20 – 35.

– الصديقي (سعيد) ، " الإقليمية والتحديات الجديدة."، **المستقبل العربي**، العدد 332، أكتوبر 2006، ص.ص 120- 132

– شحاتة (دينا) ، "الليبرالية: نظرة نقدية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 132، أبريل 1998، ص.ص 47- 49

– شنابر (دومنيك)، "الجدل الأوروبي بشأن المواطنة"، ترجمة أحمد محمود، **الثقافة العالمية**، العدد 89، يوليو- أغسطس 1998، ص.ص 41- 58

– الفارس (عبد الرزاق فارس)، " العولمة ودولة الرعاية في أقطار مجلس التعاون"، **المستقبل العربي**، السنة 26، العدد 302، أفريل 2004، ص.ص 55- 75.

– عبد الله (عبد الخالق)، " العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، **عالم الفكر**، السنة 28، العدد 2، أكتوبر- ديسمبر 1999، ص.ص 67- 72.

– مصطفى (هالة) ،" العولمة... دور جديد للعولمة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 134، أكتوبر 1998، ص.ص 43- 47.

– نعمان (عصام) ، " مواجهة الهجوم الأمريكي الصهيوني في سياق مشروع نهضوي عربي"، **المستقبل العربي**، السنة 29، العدد 337، مارس 2007، ص.ص. 64- 77.

– الأطروحات:

– رباحي (أمينة)، **" التكتلات الاقتصادية الكبرى في "النظام الدولي الجديد": دراسة مقارنة بين أوروبا الموحدة والنافتا"**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية (غير منشورة)، جامعة مُحَّد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، أكتوبر 1999.

2 – بالفرنسية:

– CASSEN (Bernard) et d'autres, **« le G8 illégitime. »**, % Association pour la Taxation des Transactions financières pour l'Aide aux Citoyens (ATTAC), Editions mille et une nuits, N°48, Librairie Arthème/ Fayard, Paris 2003

- ESAMBERT (Bernard), **« La guerre économique »**, Ecole polytechnique, promotion 1989, Paris Janvier 1991.

- GAUCHON (Pascal)et d'autres, **« La triade dans la nouvelles économie mondiale »,** Presses Universitaire de France, Paris 1992

- Guellec (Jean), « **Relations internationales : Naissance du troisième millénaire** », Ellipses, Editions Marketing 1994.

–. NYE. JR (Joseph. S), **« Le leadership americain : quand les règles du jeux changent »**, Presses Universitaires de Nancy, 1992.

- DE MONTBRIAL (Thierry) & Jacquet (Pierre) (Sous direction), **Rapport Annuel Mondial sur le Système Economique et les Stratégies (RAMSES 2000)**, Editions DUNOD, IFRI, Paris 1999.

- « Mondialisation et inégalités Dossier », **Questions internationales**, N°22 Novembre- Décembre 2006

السياسة الحمائية الدولية والإقليمية للتنوع البيولوجي

International and regional protectionism policy for biodiversity

د. لمين هماش
كلية الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة الشاذلي بن جديد بالطارف، الجزائر
د. زهرة بوسراج
كلية الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة باجي مختار بعنابة ، الجزائر

الملخص:

تسعى هذه الورقة العلمية لعرض الجهود المبذولة من طرف المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية منها وغير الحكومية من أجل بناء سياسة حمائية للتنوع البيولوجي الذي يعرف العديد من التهديدات الناجمة عن الفعل الآدمي والإستغلال غير العقلاني لمختلف مكونات التنوع البيولوجي، حيث أخذ هذا النوع من النظام البيئي العالمي إهتماما بالغا في أجندة المنظمات الدولية والإقليمية التي تعنى بصفة مباشرة أو غير مباشرة بحمايته، الأمر الذي يستدعي تضافر الجهود للحد من خسارته وإندثاره.

الكلمات المفتاحية:

التنوع البيولوجي، منظمات دولية وإقليمية، منظمات غير حكومية، السياسة الحمائية.

Summary:

This scientific paper seeks to present the efforts made by international and regional governmental and non-governmental organizations to build a protection policy for biological diversity that defines many threats resulting from the human act and irrational exploitation of various components of biological diversity, as this type of the global ecosystem took great interest On the agenda of international and regional organizations concerned directly or indirectly with its protection, which calls for concerted efforts to limit its loss and disappearance.

Keywords:

biodiversity, international and regional organizations, NGOs, protectionism policy.

مقدمة:

تقتضي السياسة الحمائية للتنوع البيولوجي ضرورة عقلنة استغلاله وإستعماله عبر مقاربة الرشادة الأيكولوجية المبنية على أسس علمية وفنية صادرة من دراسات علمية وأكاديمية من طرف مختلف الفواعل الدولية، من منطلق أن خسارة التنوع البيولوجي يعتبر من أبرز مظاهر إختلال النظام البيئي العالمي، حيث سارع المنتظم الدولي لأمننة هذا النوع عبر مجموعة من الإتفاقيات والبرتوكولات والمؤتمرات العالمية، وإبرام العديد من الإتفاقيات الدولية والإقليمية، حيث اتفاقية التنوع البيولوجي لعام 1993 أول اتفاقية لصيانة التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام حسب الكثير من المهتمين بالبيئة وهي من بين الاتفاقيات التي تم تطويرها من خلال الوعي البيئي المتنامي، حيث تشهد الكثير من دول العالم إنقراض كبير لمختلف أنواع النباتات وهلاك الكثير من الحيوانات ونذرتها بسبب الجفاف أو التغيرات المناخية أو الإحتباس الحراري، أو التصحر، حيث يعتبر النظام البيئي العالمي بمثابة سلسلة من الحلقات المترابطة يتأثر ببعضه البعض وأي ضرر ناجم من مختلف التهديدات البيئية سيؤثر على باقي التنوع البيولوجي بمختلف أشكاله، وعلى هذا الأساس تعالت الأصوات الدولية منها والمحلية بضرورة البحث عن سبل مشتركة لحماية التنوع البيولوجي، وهو ماعكفت عليه مختلف المنظمات الدولية والاقليمية الحكومية منها وغير الحكومية، وعلى هذا الأساس تتمثل إشكالية الدراسة فيمايلي: ما مدى مساهمة الجهود الدولية والإقليمية في حماية التنوع البيولوجي؟

وسوف تتم الإجابة على هذه الإشكالية من خلال النقاط التالية:

1_ حفظ التنوع البيولوجي في إطار منظمة الأمم المتحدة

لعبت منظمة الأمم المتحدة دورا كبيرا في مجال حماية البيئة بصفة عامة، وفي مجال حفظ التنوع البيولوجي خصوصا، وذلك من خلال مختلف أجهزتها الرئيسة منها المتمثلة في الجمعية العامة ومجلس الأمن والهيئات القضائية (المطلب الأول) إلى جانب الهيئات الأخرى من ومؤسسات مالية ووكالات متخصصة (المطلب الثاني).

1.1_ دور الهيئات الرئيسة لمنظمة الأمم المتحدة في حفظ التنوع البيولوجي

لقد ورد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، العزم على الدفع بالرقي الاجتماعي قدما، ورفع مستوى الحياة في جو أفسح، وكذلك استخدام الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعا، وكذلك العمل على تحقيق التعاون الدولي، لحل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية والإنسانية، وعلى احترام حقوق الإنسان .....، وهذا حسب المادة الأولى الفقرة

الثالثة" إذ أن هذا الرقي واحترام حقوق الإنسان لن يتأتى إلا من خلال المحافظة على البيئة، وحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية(بيئة نوعية) [1].

1.2_ جهود الجمعية العامة للأمم المتحدة في حفظ التنوع البيولوجي

لقد أصدرت الأمم المتحدة مجموعة من القرارات إضافة إلى رعايتها للمؤتمرات البيئية العالمية، التي عملت على بلورة هياكل مؤسساتية جديدة لمعالجة القضايا البيئية، التي تمحورت في كما يلي :

أولا– القرارات الصادرة عن الجمعية العامة:

- ✓ القرار 117/49 المؤرخ في 19 ديسمبر 1994 المتعلق بدخول اتفاقية التنوع البيولوجي حيز النفاذ.
- ✓ القرار 49 /119 المؤرخ في 19 ديسمبر 194 المتعلق باليوم الدولي للتنوع البيولوجي.
- ✓ القرار 111/50 المؤرخ في 20 ديسمبر 1995 المتعلق باتفاقية التنوع البيولوجي.
- ✓ القرار 182/51 المؤرخ في 16ديسمبر 1996 بشأن اتفاقية التنوع البيولوجي.
- ✓ القرار 2000/35 المؤرخ في 17 ديسمبر 2000 المتعلق بإنشاء منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.
- ✓ القرار 162/62 الصادر في 19 ديسمبر 2007 المتضمن اعتماد برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للجبال في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي.
- ✓ القرار 201/52 المتعلق باتفاقية التنوع البيولوجي.
- ✓ جدول أعمال القرن 21 وبخاصة الفصل 15 منه المتعلق بحفظ التنوع البيولوجي والفصول ذات الصلة.
- ✓ التوصيات المقدمة في الدورة الثالثة للجنة التنمية المستدامة بشأن استعراض الفصل 15 من جدول أعمال القرن 21 المتعلق بحفظ التنوع البيولوجي.

ثانيا– المؤتمرات الدولية:

من مظاهر اهتمام الأمم المتحدة بالتنوع البيولوجي، عقدها لمؤتمرات دولية غطت في جانب من فقراتها وبنودها موضوع حفظ التنوع البيولوجي، نذكر منها :

[1] جمال العايب، **التنوع البيولوجي كبعد في القانون الدولي والعلاقات الدولية**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر1: كلية الحقوق، 2005)، ص 76.

1-مؤتمر استوكهلم الخاص بالبيئة البشرية لسنة 1972 (CNUEU):

عقد المؤتمر بناء على مبادرة من حكومة السويد في مدينة استكهولم من 5 إلى 16 يونيو 1972[1] ، بعد سنتين من تحضيره من طرف الأمم المتحدة بمشاركة 113 دولة، وقد نشرت وثائق المؤتمر بألف ومائتي صفحة[2] .

وكان من ضمن اهتمامات هذا المؤتمر البيئي التنوع البيولوجي فقد نص الإعلان الصادر عن هذا المؤتمر أنه (يتعين الحفاظ لصالح الجيل الحاضر والأجيال المقبلة على الموارد الطبيعية للأرض بما في ذلك الهواء، المياه، التربة، الحيوانات والنباتات وبالأخص العينات النموذجية من النظم الإيكولوجية الطبيعية.....)[3].

ويلاحظ من هذا المبدأ تأكيده ضرورة المحافظة على حياة الكائنات الحية والأنظمة الإيكولوجية والاهتمام بالتنوع البيولوجي البحري، من خلال إلزام الدول بمنع أي تلوث بحري يهدد الكائنات الحية[4] .

2-الميثاق العالمي للطبيعة 1982:

اهتمت الجمعية العامة للأمم المتحدة بحماية البيئة فأصدرت الميثاق العالمي للطبيعة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار 7/37 المؤرخ في28 أكتوبر 1982، الذي تقدم به الإتحاد الدولي لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية.

من ضمن مبادئ الميثاق نجد:

- ✓ تخضع جميع مناطق الأرض، في البر والبحر ، لمبادئ الحفظ هذه، وتمثل حماية خاصة للمناطق الفريدة ، ولعينات تمثل جميع الأنماط المختلفة للنظم الإيكولوجية، ولموائل الأنواع الإحيائية النادرة او المعرضة للخطر.
- ✓ تدار النظم الإيكولوجية والكائنات الحية، فضلا عن الموارد الأرضية والبحرية والجوية التي يستخدمها الإنسان، وذلك لتحقيق الإنتاجية المثلى والمستمرة منها للمحافظة عليها، ولكن لا تدار بطريقة تعرض للخطر سلامة مايتعايش معها من نظم ايكولوجية وأنواع إحيائية.
- ✓ تصان الطبيعة من التدهور الناجم عن الحرب او الأنشطة العدائية الأخرى.

---

[1] نورة سعداني و محمد رحموني، **دور منظمة الأمم المتحدة في تطوير القانون الدولي البيئي**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات،(العدد الثاني والأربعون، 2017)، 198

[2] عبد الرزاق مقري، **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية**، (الجزائر : دار الخلدونية للنشر والإشهار ، 2008)، ص266.

[3] المبدأ الثاني من مؤتمر ستوكهولم.

[4] المبدأ السابع من نفس المؤتمر.

3-مؤتمر البيئة والتنمية ريو لسنة 1992(CNUED) :

انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والمعروف بـ قمة الأرض" بريو ديجانيرو في البرازيل من 3-14 جوان 1992[1].

وكانت لهذا المؤتمر نتائج تتضمن صدور 27 مبدأ، وتتفق هذه المبادئ حول أولوية الإنسان باعتباره المحور الرئيسي للتنمية المستدامة، وتكفل له حقه في الحياة الصحية والمنتجة ، التي تتلاءم مع البيئة البشرية، حيث ينص المبدأ الأول على أن البشر يقعون في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة[2]، ومن النتائج المباشرة لهذا المؤتمر هو إبرام عدة اتفاقيات بيئية دولية مهمة وهي:

✓ **اتفاقية التنوع البيولوجي:** التي تعد من أهم الاتفاقيات الدولية المعنية بموضوع حماية وصيانة التنوع البيولوجي، بوصفها أول اتفاقية عامة وشاملة لهذا الموضوع.

✓ **جدول أعمال القرن 21** : و هو برنامج عمل مكون من 40 فصل تحوي على 115 موضوع، يمثل خطة مبدئية للعمل في جميع المجالات الرئيسية التي تؤثر على البيئة وتمتد من عام 2000 إلى نهاية القرن 21، و ينقسم إلى أربعة أقسام من ضمنها حماية وحفظ و إدارة الموارد و التي تضم أربعة عشرة فصلا منها حماية الغلاف الجوي ومكافحة التصحر و الجفاف وحماية التنوع البيولوجي[3]. .....، كما يهدف إلى إعمال الحق في التنمية على نحو يكفل الوفاء بشكل منصف بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة[4].

وقد أكد المؤتمر في المبدأ السابع على أن تتعاون الدول، بروح من المشاركة العالمية، في حفظ وحماية واستعادة صحة وسلامة النظام الإيكولوجي للأرض، وبالنظر إلى المساهمات المختلفة في التدهور العالمي للبيئة ، يقع على عاتق الدول مسؤوليات مشتركة وان كانت متباينة[5] .....

---

[1] عبد الرزاق مقري، **نفس المرجع السابق**،268.

[2] **نفس المرجع**، ص269.

[3] صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، **النظام القانوني الدولي لحماية البيئة**، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية ،ط1، 2010)، ص56.

[4] المبدأ الثالث من إعلان ريو دي جانيرو للبيئة والتنمية 1992، ص3. وثيقة رقم(A/ CONF.151/26/Rev.1(Vol.I.

[5] المبدأ السابع ، **نفس المرجع**.

4–مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة 2002 (CNUDD):

انعقد هذا المؤتمر في مدينة جوهانسبرغ (جنوب إفريقيا) في الفترة من 26 أوت إلى 4 سبتمبر 2002[1] ومن خلال الإعلان السياسي الصادر عنه يظهر مدى الاهتمام بالتنوع البيولوجي، إذ أشار ذلك الإعلان إلى أن احد المتطلبات الأساسية للكرامة الإنسانية هو الحصول على التنوع البيولوجي[2]، وأكد الإعلان ضرورة احترام التنوع الثقافي والتي نصت على (نحن نحترم تنوع الثقافات واختلاف نظم القيم فضلا عن النهوض بمصالح الشعوب الأصيلة)[3]، وإعطاء الدور للمجتمعات المحلية في مجال حفظ التنوع البيولوجي[4].

وركز الإعلان على ضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي سواء أكان ذلك على المستوى الوطني آو الدولي والحد من فقدانه، إذ نص الإعلان على (حماية واستعادة سلامة النظام الإيكولوجي لكوكبنا مع التشديد بصفة خاصة على صون التنوع البيولوجي والعمليات الطبيعة التي يعتمد عليها استمرار الحياة على الأرض، فضلا عن التصدي لعملية التصحر، ويشكل الحد بدرجة كبيرة من المعدل الحالي لفقدان التنوع البيولوجي على المستويين الوطني والعالمي أولوية بالنسبة لتأمين سبل معيشية مستدامة للجميع[5].

1.3_ جهود مجلس الأمن في حفظ التنوع البيولوجي

على الرغم من غياب مبادئ القانون الدولي للبيئة في قرارات مجلس الأمن، فإن اهتمام المجلس بالبيئة كان أول مرة بمناسبة محاولة تحقيق الأمن والسلم،بصدد مكافحة التجارة غير المشروعة في المواد الأولية التي تعرضت لها ليبيريا بعد نهاية الحرب عام 1989، مع أن اهتمام مجلس الأمن كان ظرفيا ولا يعكس إرادته في الاهتمام بالحماية الإيكولوجية، لأنه جاء في سياق الاهتمام بالموارد الطبيعية الثمينة كالخشب والألماس التي تزخر بها ليبريا[6].

---

[1] تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الفصل الأول ، القرار1،جوهانسبورغ ، جنوب افريقيا ، 22 اوت –4 سبتمبر 2002 ، ص1، وثيقة رقم A/CONF.199/20* .

[2] الفقرة –29– من الإعلان التأسيسي لمؤتمر التنمية المستدامة في جوهانسبرغ لسنة 2002.

[3] الفقرة –26، من الإعلان التأسيسي لمؤتمر التنمية المستدامة ،المرجع السابق .

[4] الفقرة 27– ،**نفس المرجع**.

[5] الفقرة– 44– ،**نفس المرجع**.

[6] صافية زيد المال ، **حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي**، أطروحة دكتوراه ،(الجزائر: جامعة تيزي وزو ، 2013)، ص170

وتتمثل أهم استحقاقات مجلس الأمن في ليبيريا،في تأمين الحظيرة الوطنية SOPO،إذ غادرها حوالي 500 شخصا كانوا يعملون في تهريب تلك المواد الأولية،كما تمكن من تحقيق الأمن والحفاظ على مزارع المطاط فيها[1].

1.4_ الفرع الثالث: دور محكمة العدل الدولية في حفظ التنوع البيولوجي:

نظرا للتطورات في ميدان القانون البيئي، شكلت محكمة العدل الدولية في سنة 1993 غرفة مكونة من 7 أعضاء من اجل النظر في القضايا البيئية، فقد نصت المادة 26 الفقرة 1من نظام المحكمة الأساسي على أنه" نظرا للتطورات في ميدان القانون البيئي والحماية التي وقعت في السنوات القليلة الأخيرة،اخذين بعين الاعتبار ضرورة استعدادها وبأقصى درجة ممكنة لمعالجة أي قضية بيئية ضمن اختصاصها القضائي"[2]، ومن ضمن القضايا التي عالجتها المحكمة نجد:

أولا– الولاية على مصايد السمك الأيسلندية : بريطانيا العظمى ضد أيسلندا.

تعد قضية الولاية على مصائد السمك الأيسلندية أو ما يعرف ببساطة مصائد السمك "حرب سمك القد" كما تلقب أحيانا، من بين أهم القضايا التي أثيرت حول الموارد البحرية الحية، والتي برزت فيها أيسلندا كطرف من جانب وعدد من دول الصيد لشمال الأطلسي من جانب أخر، بسبب ما تمثله الموارد الحية على اختلافها وتنوعها عنصرا بيئيا مهما بحيث أن تهديده ينعكس مباشرة في اختلال واضح لتوازن النظام البيئي[3].

1– خلفية النزاع :

نشأ نزاع الولاية على المصائد الأيسلندية بسبب أن سلطات أيسلندا أنشأت مناطق للولاية على مصائد السمك في المياه المحيطة بالجزيرة، وحاولت أن تفرض ذلك على المراكب الأجنبية، وقد شهد هذا النزاع زمنيا أربع مراحل تتعلق بعدد والتوسعات في مناطق الصيد ، ففي البداية كانت 4 اميل بحرية في الفترة من (1952–1956) ثم إلى 12 ميل بحري (1958–1961) ثم 50 ميل (1972–1975) أخيرا 200 ميل بحري (197–1976)،أمام هذا الوضع لم يبق امام المملكة المتحدة وألمانيا الغربية والرافضة لمطالب أيسلندا بالتمديدات إلا الطعن في هذه المسافات، من خلال الاستمرار في الصيد

[1] **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[2] المادة 26 الفقرة 1من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[3] قويدر رابحي، **القضاء الدولي البيئي**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، (الجزائر: كلية الحقوق،جامعة تلمسان، 2016)، ص ص 259–260.

في المناطق المتنازع فيها، او عرض النزاع أمام محكمة العدل الدولية، مبدئيا تم الاتفاق على الحل الأخير، والمتمثل في عرض النزاع على محكمة العدل الدولية[1]:

حيث قررت المحكمة:

✓ أن الأنظمة الأيسلندية لعام 1972، والتي تشكل توسيعا من جانب واحد لحقوق الصيد الخالصة بالنسبة إلى أيسلندا إلى 50 ميلا بحريا من خطوط الأساس لا يعتد بها،وانه لا يحق لأيسلندا من جانب واحد أن تمنع سفن الصيد التابعة للإطراف من دخول المناطق الواقعة بين حدي 12 ميلا و50 ميلا، وان تفرض من جانب واحد قيودا على انشطة تلك السفن في هذه المناطق[2].

ثانيا–قضية صيد الحيتان : رفعت استراليا 31 ماي 2010 إلى محكمة العدل الدولية دعوى ضد اليابان بشأن نزاع يتعلق بـ "مواصلة اليابان تنفيذ برنامج واسع النطاق لصيد الحيتان في إطار المرحلة الثانية من البرنامج الياباني للبحوث بشأن حيتان المحيط المتجمد الجنوبي بموجب ترخيص خاص"، في إخلال بالالتزامات الواقعة على عاتق اليابان بمقتضى الاتفاقية الدولية لتنظيم صيد الحيتان الصادرة عام 1986، و في 20 نوفمبر 2012، أعلنت نيوزيلندا تدخلها في هذه القضية[3].

أصدرت المحكمة في 2014/03/31 حكما يقضي بمنع اليابان من اصطياد الحيتان في محيط القطب الجنوبي، وذكرت في حيثيات قرارها أن اليابان تنتهك بذلك الاتفاقية الدولية لعام 1986، هذا الحكم دفع طوكيو إلى وقف نشاطاتها في هذا المجال لموسم واحد لكنها استأنفت عام 2015، مبررة تصرفها بأنه منذ فترة طويلة لم تعد الحيتان مهددة بالانقراض، وأن صيدها لأغراض علمية ضروري للحفاظ على موارد بحرية كانت بعد الحرب العالمية الثانية مصدر بروتين رئيسي للدولة التي تضررت من الحرب .

1.5_ دور الهيئات الدولية المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية في حفظ التنوع البيولوجي

المنظمات المتخصصة، هي منظمات دولية بالمعنى الدقيق لهذا الاصطلاح، لكن اختصاصها يقتصر على جانب معين من جوانب التعاون الدولي بين الدول الأعضاء[4]،حيث اهتمت هذه الهيئات الدولية المتخصصة بالبيئة و المؤسسات المالية، في المحافظة عليها وحمايتها و العمل على نشر الثقافة البيئية

---

[1] قويدر رابحي، الأطروحة السابقة، ص 262.

[2] **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[3] ملخصات الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية، قضية يد الحيتان في القطب الجنوبي (أستراليا ضد اليابان: نيوزيلندا كطرف متدخل)، وثيقة رقم –16 (A) 14733، مارس 2014، ص4/55.

[4] جمال عبد الناصر مانع ، **التنظيم الدولي،النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة**،(الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع،الحجار ، عنابة،2006)، ص 384.

بين الدول، وحثت هذه الدول على المصادقة على الاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة وتقديم الدعم المالي من اجل حمايتها.

1.6_ دور الهيئات الدولية المتخصصة في حفظ التنوع البيولوجي

أدت الهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بوصفها منظمات دولية متخصصة دورا كبيرا في السعي لإيجاد آلية دولية للحفاظ على التنوع البيولوجي ، ونحاول هنا تسليط الضوء على ابرز تلك المنظمات الدولية التي اهتمت بالموضوع :

أولا–برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP):

من المبادرات التي قام بها البرنامج في مجال حفظ التنوع البيولوجي، التحضير لإصدار أول صك دولي لحماية التنوع البيولوجي أثناء مؤتمر ري ودي جانيرو، كما وضع خطة عمل شاملة تتضمن ثلاث مراحل، اهتمت الأولى بالتعريف بأهمية حفظ التنوع البيولوجي في المناطق التي تشكل خطرا عليه، أما الثانية فارتبطت بمفاهيم الحماية والصيانة والمحافظة على استمرار بقاء الموارد البيولوجية المرتبطة بالقضاء على الفقر وتحسين ظروف المعيشة، أما المرحلة الثالثة فارتبطت بالمحافظة على التنوع البيولوجي في إطار التنمية المستدامة[1].

ثانيا– منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO):

يدخل الحفاظ على التنوع البيولوجي في صلب اهتمامات منظمة الأغذية والزراعة ،حيث اعتمد مؤتمر المنظمة في دورته السابعة والعشرين نوفمبر 1993 المدونة الدولية للسلوك حول جمع المادة الوراثية واستخدامها المستدام وتلاف آو منع تأكل المادة الوراثية، وحماية مصالح الجهات المتبرعة والجامعة للمادة الوراثية النباتية[2].

وفي مجال البيئة البحرية، تبنى مؤتمر المنظمة في 1995/10/31 مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد،التي تهدف إلى إرساء مبادئ للصيد الرشيد مع مراعاة الجوانب الإحيائية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والتجارية، وقواعد القانون الدولي، وتبني مبادئ وآليات لإعداد وتنفيذ الخطط والسياسات الوطنية فيما يخص صيانة الموارد السمكية ومصايد الأسماك وإدارتها بصورة رشيدة،باعتبار المدونة صكا

[1] خالد ميسوم، **الحماية القانونية للتنوع البيولوجي في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، (الجزائر: كلية الحقوق، جامعة أدرار، 2017–2018)، ص 32.

[2] الفقرة 27، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، تحقيق أهداف التنمية المستدامة المرجع السابق، ص 6.

مرجعيا- يساعد الدول في تحسين أو وضع الإطار القانوني للصيد الرشيد كذلك تشجيع حماية الموارد المائية الحية وبيئيتها المائية والمناطق الساحلية مما يعزز التنوع البيولوجي البحري[1] .

وفي إطار اهتمام المنظمة بالتنوع البيولوجي الزراعي، وافق المؤتمر العام للمنظمة في 3 نوفمبر 2001 على الاتفاقية الدولية الخاصة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة،التي تعد اتفاقية دولية خاصة بالتنوع البيولوجي الزراعي ويدخل في نطاقها جميع الموارد الوراثية للأغذية والزراعة[2].

ففي 9 من شهر ماي2018 بروما دعا المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) جوزيه غرازيانو دا سيلفا إلى إحداث تغييرات جذرية في طريقة إنتاج الغذاء، بالاستناد إلى النظم الزراعية المستدامة القادرة على إنتاج غذاء صحي ومفيد وحماية التنوع البيولوجي على الأرض في نفس الوقت[3].

وقال غرازيانو في كلمة افتتح بها جلسة الحوار الدولي الذي يدور حول تعميم التنوع البيولوجي في السياسات والممارسات الزراعية: "إن التنوع البيولوجي ضروري جداً لحماية الأمن الغذائي العالمي والتغذية وتعزيز سبل العيش الريفية وتعزيز قدرة الأشخاص والمجتمعات على الصمود"[4].

وحسب الإحصائيات التي قدمتها منظمة الأغذية والزراعة، فان أكثر من 150 سلالة حيوانية انقرضت بين سنتي 2000 و2018 وأن مناطق الجبال الحرجية تتوفر على حوالي 25 %من التنوع البيولوجي البري. وان حوالي 20 إلى 30 % من الأراضي تعاني التدهور.

ثالثا – منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (UNESCO) :

شاركت اليونسكو في العديد من المبادرات التي تربط حماية التنوع البيولوجي بموضوع الثقافة والتعليم:

-شاركت في الاجتماع السنوي لسنة 2011 للجنة المشتركة بين الوكالات الذي يتألف من حلقة عمل مشتركة بين الوكالات بشأن معالجة التنوع البيولوجي.

---

[1] المادة (2) من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة في 1995/10/31 ، روما

[2] منظمة الأغذية والزراعة،تقرير حول الاتفاقية الدولية الخاصة بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة، روما، 2جوان 2002،ص ص 2.1 على الموقع : www.fao.org.

[3] جوزيه غرازبانو داس يلفا، **مدونة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة حالة المواد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم**، تحقيق أهداف التنمية المستدامة، 2018.

[4] نفس المرجع.

-شاركت مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي في إطار تبادل الشراكة بين الأمانة والمنظمة في حلقة عمل دولية للتعلم في مجال التنوع البيولوجي، بعنوان التثقيف في مجال التنوع البيولوجي التي عقدت في باريس بين 2-4 ماي 2012.

في 06 ماي 2018 شهد مقر اليونسكو بباريس تدشين تقرير التقييم العالمي للمنتدى الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، ينذر التقرير في نسخته هذه بأن العالم يشهد تدهور اعتبر مسبوق في الطبيعة التي تمتلك اليوم قرابة مليون نوع مهدد بالانقراض واعتبرت المديرة العامة لليونسكو " اودري اوزولاي" " لن يكون لأي شخص حجة بعد اليوم فبعد اعتماد هذا التقرير التاريخي لم يعد بإمكاننا الاستمرار في تدمير التنوع البيولوجي من حولنا ، فمن مسؤوليتنا تجاه الأجيال القادمة أن نحافظ على هذا التنوع"[1].

رابعا- منظمة الصحة العالمية(WHO) :

نشأت المنظمة في 22 يوليو 1946 وبدأت اعمالها في 06 ابريل 1947 بمدينة جنيف بسويسرا.

وفي العلاقة بين اتفاقية التنوع البيولوجي ومنظمة الصحة، تعمل أمانة الاتفاقية ومنظمة الصحة العالمية ومجموعة من المنظمات والشركاء الآخرين في أنشطة التنوع البيولوجي والصحة للمساهمة في تحقيق الأهداف التالية[2] :

- ✓ تشجيع الاستخدام المعزز للتنوع البيولوجي في البرامج التي تسهم في تحسين صحة الإنسان.
- ✓ زيادة الوعي بأهمية حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام من أجل المنافع المشتركة لصحة الإنسان.
- ✓ المساهمة في تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020 ودعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بأهداف التنمية المستدامة.

ففي 10 جانفي 2018 بنيروبي بكينيا اتفق برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية على تعاون جديد واسع النطاق للتعجيل باتخاذ إجراءات للحد من المخاطر الصحية البيئية التي تسبب ما

[1] Plateforme intergouvernementale sur la biodiversité et services écosystémiques (IPBES en anglais), le dangereux déclin de la nature:un taux d'extinction des espéces " sans precedent" et qui s'accélére,Paris , 6 mai 2019.

[2] الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، الإجتماع الثامن عشر،النظر في القضايا الجارية: الصحة والتنوع البيولوجي، الفقرة7، مونتريال، 23-28 يونيه، البند 9-7 من جدول الأعمال المؤقت،2014 ،رقم الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/18/17.

يقدر بنحو 12.6 مليون حالة وفاة سنويا،ويتعلق هذا الاتفاق باتخاذ الإجراءات المشتركة لمكافحة تلوث الهواء وتغير المناخ ومقاومة مضادات الميكروبات[1].

خامسا– المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية(IPBES):

تأسس في 21 أفريل 2012 ويضم 130 دولة ويقع مقره ببون الألمانية ووفقا للفقرة 6 (و)من الوثيقة الختامية لإنشاء المنبر بوصفه هيئة حكومية دولية مستقلة تتولى إدارتها واحدة أو أكثر من هيئات الأمم المتحدة آو وكالاتها أو صناديقها أو برامجها القائمة.والهيئة المسئولة عن صنع القرار في المنبر تعرف بالاجتماع العام ومن وظائفه يهدف إلى[2] :

– الترابط بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي، وخدمات النظم الإيكولوجية من أجل صون التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام.

– الاستجابة للطلبات المقدمة من الحكومات بما في ذلك الطلبات المقدمة إليه من الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالتنوع البيولوجي.

– يقوم بتقييمات منتظمة للمعارف المتاحة بشأن التنوع البيولوجي سوى عالمية أو إقليمية أو دون الإقليمية.

وفي مارس 2018 اصدر المنبر (IPBES) أحدث تقييم لتدهور الأراضي واستعادتها، حيث ظهر التقييم أن الربع فقط من إجمالي مساحة الكرة الأرضية خال تماما من أي تأثيرات للأنشطة البشرية،ومن المتوقع انخفاض هذا الجزء إلى نسبة العشرة بالمائة بحلول عام 2050،وقد أشار التقييم أيضا، إلى أن الأراضي الرطبة هي الفئة الأكثر تضررا،إذ أنها فقدت 87 بالمائة من مساحتها في العصر الحديث،وسببها سوء الإدارة المحلية لموارد الأرض ، ولكن الأسباب الرئيسية العالمية أو الإقليمية لهذا التدهور هو الطلب المتزايد على منتجات النظم البيئية،وهو ما يفوق قدرة النظم البيئية الهزيلة على توفير هذه المنتجات[3].

---

[1] منظمة الصحة لعالمية/https://www.who.int/globalchange/ecosystems/biodiversity/ar ، دون سنة نشر ،تاريخ الإطلاع2019/05/05،الساعة 10h00.

[2] الاجتماع العام لتحديد الطرائق والترتيبات المؤسساتية لإنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية(UNEP)،البند4(ب) من جدول الأعمال المؤقت،الدورة الأولى، نيروبي، 3-7 أكتوبر 2011 وثيقة رقم UNEP/ IPBES/MI/1/3.

[3] الصندوق العالمي للطبيعة،تقرير الكوكب الحي، سويسرا،2018.

1.7_ ممارسات المؤسسات المالية الدولية في حماية التنوع البيولوجي

تعمل صناديق وبنوك التنمية من حيث المبدأ على المساهمة في برامج حماية البيئة بصفة عامة وعناصرها بصفة خاصة ومنها:

أولا – صندوق شراكة الأنظمة البيئية الحرجة(CEPF)

هو مبادرة تمويل تعاونية من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) ومنظمة الحفظ الدولية : كونزيرفيشين انترناشيونال(CI) والإتحاد الأوربي (EU) ومرفق البيئة العالمي (GEF) وحكومة اليابان ومؤسسة جون د.وكاثرين ت،ماك آرثر(Jon D.and catherine T.MacArthur Foundation) والبنك الدولي، ويتمثل هدفهم المشترك في الحفاظ على المناطق الساخنة للتنوع الحيوي، وهي المناطق 36 الأكثر أهمية والأكثر تهديدا على الصعيد العالمي للحفاظ على التنوع الحيوي الأرضي، ويقدم هذا الصندوق التمويل إلى الدول التي وقعت على الاتفاقية المتعلقة بالتنوع الحيوي،وتلك المؤهلة للحصول على تمويل من مرفق البيئة العالمي، وتلك الأعضاء في مجموعة البنك العالمي[1].

وتعرف المناطق الساخنة بأنها مناطق يوجد فيها ما لا يقل عن 1500 نوع من النباتات التي لا توجد في أي مكان آخر في العالم، والتي فقدت أكثر من 71 %من نطاق موائلها الأصلية[2] .

ثانيا– البنك الدولي

البنك الدولي يشبه مؤسسة تعاونية، تعتبر البلدان الأعضاء فيها وعددها 189 مساهمين فيها ويُمثل المساهمون من خلال مجلس المحافظين، وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي وبصفة عامة، يكون المحافظون من وزراء المالية أو وزراء التنمية في البلدان الأعضاء ويجتمعون مرة واحدة في السنة في الاجتماعات السنوية لمجالس محافظي مجموعة البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، وتعمل مجموعة البنك الدولي مع البلدان المعنية لتحسين الحفاظ على التنوع البيولوجي وإدارته على نحو مستدام ويشمل ذلك[3] :

- ✓ الاستثمار في إدارة أحواض تصريف الأنهار، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والمناطق المحمية، حيث تعمل البلدان جاهدة لتحقيق أهدافها الإنمائية وتنفيذ خطط الحد من الفقر.

---

[1] موقع صندوق الأنظمة البيئية الحرجة : https://www.cepf.net /.

[2] صندوق شراكة الأنظمة البيئية الهامة ، الملف التشخيصي للنظام البيئي،منطقة التنوع الحيوي الساخنة في حوض البحر الأبيض المتوسط، ملخص تقني مطول، جويلية 2017، ص4 .

[3] البنك الدولي، هذا هو بيت القصيد، حماية التنوع البيولوجي في إفريقيا ، مقال منشور على الموقع: http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2019/02/14/biodiversity.، تاريخ النشر 2019/02/14،تاريخ الإطلاع:2019/05/13، الساعة 22h56.

- ✓ يعمل على مساعدة هذه البلدان على إيجاد وسائل لتحقيق عائدات من التنوع البيولوجي، بما في ذلك عن طريق السياحة أو المدفوعات مقابل الخدمات البيئية ،التي يمكن أن تغطي تكلفة إدارتها للتنوع البيولوجي وتحسين الاقتصاديات المحلية.
- ✓ يعمل مجموعة البنك الدولي بشكل وثيق مع الشركاء لتحسين الإدارة الرشيدة للغابات ومنع الجرائم التي ترتكب في حق الحياة البرية باعتباره وسيلة لحماية قيمة السياحة القائمة على الطبيعة والتي تؤثر بدورها على قدرة الأشخاص الذين يعيشون حول المناطق المحمية على التحمل .
- ✓ ويُعد إدراك أهمية رأس المال الطبيعي وخدمات النظم الإيكولوجية وقياسهما وإدارتهما على المستوى القُطري عاملًا أساسيًا في حماية التنوع البيولوجي ، كما قام البنك الدولي، بدعم من صندوق البيئة العالمية، بتمويل اكبر عملية حفظ للتنوع البيولوجي في أفريقيا. و التي بلغت قيمتها نحو 360 مليون دولار، في نحو 50 مشروعًا يجري تنفيذها حاليًا في منطقة أفريقيا المرحلة الأولى من هذا البرنامج (2015-2019) أكثر من 60 ألف مستفيد (نصفهم تقريبًا من النساء) في 10 مناطق محمية[1].

ثالثا– صندوق البيئة العالمي (FEM)

تم إنشاء هذا الصندوق سنة 1990، ويعتبر صندوق البيئة العالمي احد أهم المحركات الأساسية المخصصة لتنفيذ الاتفاقيات الدولية والمتعددة الأطراف وتمويل الأعمال التي تتصدى لأربع تهديدات حرجة للبيئة العالمية والمتمثلة في مايلي[2]:

- ✓ التنوع البيولوجي
- ✓ تقليل المخاطر المرتبطة بتغير المناخ.
- ✓ – مكافحة تلوث المياه وتدهور التربة.
- ✓ – إلغاء الملوثات العضوية الثابتة.

2_ دور المنظمات الإقليمية وغير الحكومية في حفظ التنوع البيولوجي

تتمثل الفئة الثانية من قواعد حفظ التنوع البيولوجي في تلك التي يتم تبنيها على المستوى الإقليمي والتي هي بوجه عام، ممكنة التطبيق على جميع الأنواع في المنطقة المعينة، وقد تم تبرير النهج الإقليمي على أنه يسمح بمعالجة الاحتياجات والاهتمامات البيئية للمناطق المختلفة، كما يسعى إلى

[1] البنك الدولي، هذا هو بيت القصيد، حماية التنوع البيولوجي في إفريقيا، مرجع سابق.

[2] حدة فروحات، **استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من اجل تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث،(عدد 07،جامعة ورقلة،2009 -2010)، ص129.

ضمان تفويض السلطات المرتبطة بمسؤولية إدارة الشؤون البيئية الدولية إلى أنسب مستويات الإدارة، سواء على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي أو الثنائي.

وكان أقرب اتفاق إقليمي هو اتفاقية لندن لعام 1900 وأحدثها بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لعام 1999 المتعلق بحفظ الحياة البرية وإنفاذ القانون، كما اعتمدت الترتيبات الإقليمية لأجزاء من أفريقيا والأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ وأوروبا وجنوب شرق آسيا وهو ما تطلب التطرق إليه في المطلبين الآتيين: .

2.1_ حفظ التنوع البيولوجي في إطار المنظمات الإقليمية

لقد تعددت المنظمات الإقليمية في عصرنا الراهن وفق متطلبات العلاقات الدولية، حيث يوجد العديد من المنظمات والهيئات التي تتنوع في مستويات عملها وما تتمتع به من سلطات.رغم اختلاف الفقهاء في تقسيماتهم لها حسب اختلاف طبيعة العضوية فيها، ونشاطاتها واختصاصاتها المختلفة.

حيث اهتم البعض من هذه المنظمات الإقليمية بالبيئة، وذلك من اجل المحافظة عليها وحمايتها ونشر الثقافة البيئية بين سكانها وفق تشريعات أو مؤسسات محلية تعمل في هذا المجال ورغم اختلاف تخصصاتها إلا أن الهدف المشترك بين أنشطتها هو الحفاظ على البيئة وحمايتها.

2.2_ الإتحاد الأوروبي

جرت أولى المباحثات حول الإتحاد الأوروبي خلال اجتماع ماستريخت سنة 1991، وهو الاجتماع الذي نتجت عنه اتفاقية الإتحاد الأوروبي، التي وقع عليها من قبل قادة الدول الأوروبية بتاريخ 1982/02/07 في مدينة ماستريخت، والتي دخلت حيز النفاذ في 1993/11/01[1].

يستند الإتحاد الأوروبي في حماية الطبيعة والتنوع البيولوجي على تشريعات 1979 " توجيه الطيور البرية".

قد جاءت إستراتيجية التنوع البيولوجي الجديدة للإتحاد الأوروبي مع حلول 2020 تحت عنوان " التأمين على حياتنا، رأس مالنا الطبيعي"، كانطلاقة من اجل الرفع من مساهمته وعمله لمعالجة أزمة التنوع البيولوجي العالمية،بما في ذلك منطقة المتوسط بأكملها والتي تضمنت الأهداف التالية[2] :

---

[1] جمال عبد الناصر مانع، **مرجع سابق**، ص 329.

[2] مكتب معلومات البحر المتوسط للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة، اتحاد المنظمات غير الحكومية المتوسطية حول البيئة والتنمية المستدامة،التنوع البيولوجي في منطقة المتوسط، 2012 ، ص5 ، مقال منشور على الأنترنات ، http://mio-ecsde.org/، تاريخ النشر : نوفمبر 2012، تاريخ الإطلاع :2019/04/14، الساعة 18h30 .

- ✓ **الهدف الإستراتيجي أ:** معالجة الأسباب الأساسية لخسارة التنوع البيولوجي من خلال تسليط الضوء على التنوع البيولوجي في الحكومة والمجتمع.
- ✓ **الهدف الإستراتيجي ب:** الحد من الضغوط المباشرة حول التنوع البيولوجي وتعزيز الاستخدام المستدام.
- ✓ **الهدف الإستراتيجي ج:** تحسين وضع التنوع البيولوجي من خلال حماية النظم البيئية،والأنواع ،والتنوع الوراثي.
- ✓ **الهدف الإستراتيجي د:** تعزيز المنافع الناشئة عن التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية في المجتمع.
- ✓ **الهدف الإستراتيجي هـ:** تعزيز التطبيق من خلال التخطيط التشاركي، وإدارة المعرفة، وبناء القدرات.

2.3_ الإتحاد الإفريقي

أنشئ الإتحاد الإفريقي في 9 تموز عام 2002 في قمة مدينة ديربان في جنوب إفريقيا ، ومن ضمن أهدافه تعزيز مواقف إفريقيا المشتركة بشأن القضايا التي تهم القارة وشعوبها[1].

وفي إطار حفظ التنوع البيولوجي تم إعداد نشرة التوقعات للتنوع البيولوجي العالمي الإصدار الرابع حول المراجعة النصف السنوية للخطة الإستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020 والذي يتعرض إلى وضع التنوع البيولوجي في إفريقيا . ولكنها تضمنت معلومات إقليمية محدودة[2].

هذا التقرير يعتمد على مجموعة من المؤشرات الإقليمية وعلى المعلومات الواردة في التقارير الوطنية الخامسة حول الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (CBD) والتقارير الحكومية الأخرى والحالات قيد الدراسة والكتابات المنشورة ، وذلك بغية تأمين مراجعة لكل هدف على حدا لتقدم سير العمل نحو تحقيق أهداف أيشي العشرين[3].

إن العبر المستوحاة حول وضع التنوع البيولوجي في إفريقيا والضغوطات التي يتعرض لها والمستخلصة من هذا التقييم هي :

- ✓ بشكل عام فإن التنوع البيولوجي في إفريقيا في تناقص مستمر مع تراجع قائم وخسارة للأنواع والموائل الطبيعية.

---

[1] نزيه رعد ،**المنظمات الدولية والإقليمية**، ط1 ،(طرابلس: شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، 2013)، ص 134.

[2] **The State of Biodiversity in Africa (UNEP), a mid-term review of Progress towards the Aichi biodiversity targets** , 2011-2020, May 2016 ,p10

[3] **Ibid.**

- ✓ الخسارة القائمة في التنوع البيولوجي في إفريقيا ناتجة عن مجموعة من العوامل ذات المنشأ البشري.
- ✓ تتركز التهديدات بشكل خاص على الأنظمة البيئية للمياه العذبة في افريقيا والتنوع البيولوجي المرتبط بها.
- ✓ تتعرض إفريقيا بشكل مستمر لإزالة الغابات وتدهورها.
- ✓ إن الآثار السلبية للتغير المناخي على الأنواع وعلى الأنظمة البيئية تؤدي إلى مضاعفة كل الضغوط السابقة[1].

ومن اجل تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي في إفريقيا تم اتخاذ عدة إجراءات منها:

- ✓ استخدام آلية عالمية تدعم الاستخدام المستدام للأنظمة البيئية.
- ✓ تطبيق إجراءات الصون والحماية بشكل أوسع للحد من فقدان المزيد من التنوع البيولوجي في إفريقيا.
- ✓ تقوية الإجراءات العابرة للحدود بين الدول المتاخمة لبعضها البعض.
- ✓ تقوية دور المجتمعات المحلية ضمن الأنظمة الحكومية.
- ✓ تطبيق مخرجات ونتائج المؤتمرات والتي تتطلب حشد الموارد وبناء قدرات الدول الإفريقية.
- ✓ بناء القدرات المؤسسية القادرة على تطبيق الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

وفي القمة الوزارية الإفريقية للتنوع البيولوجي وبالتعاون مع مفوضية الإتحاد الإفريقي التي عقدت في شرم الشيخ بمصر في 13 نوفمبر 2018 بعنوان" تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية استعادتها"توصل المسئولون الأفارقة في مشروع إعلانهم الوزاري الإفريقي بشأن التنوع البيولوجي[2] إلى:

- ✓ زيادة الاستثمارات في التنوع البيولوجي والقدرة على الصمود في إفريقيا.
- ✓ – مكافحة تدهور الأراضي وتعزيز استعادة النظم الإيكولوجية في المنطقة.
- ✓ تيسير تعزيز مبادرات تعميم التنوع البيولوجي لمعالجة العوامل الدافعة القطاعية لتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي.
- ✓ تشجيع الدول الأعضاء على متابعة الخطة الإستراتيجية للتنوع البيولوجي2011-2020 .

[1] The State of Biodiversity in Africa (UNEP),**Op.cit.**

[2] هديل هاشم، توصيات مشروع الإعلان الوزاري الإفريقي بشأن التنوع البيولوجي جريدة الفجر،مصر،2018 ، مقال منشور على الموقع، https://www.elfagr.com/، تاريخ النشر 01 نوفمبر 2018، تاريخ الإطلاع 2018/12/11 ،الساعة 12h54.

✓ حث الدول الأعضاء بالدور الهام للمناطق المحمية في حفظ التنوع البيولوجي[1].

ومن خلال هذا اللقاء الوزاري، عبر المسئولون الأفارقة عن القلق والأثر الكبير لتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية على التنوع البيولوجي، مما يؤثر على أكثر من 485 مليون شخص ويؤدي إلى تكبد تكلفة سنوية تقدر 9.3 مليار دولار[2].

2.4_ حفظ التنوع البيولوجي في إطار المنظمات غير الحكومية (ONG)

أصبح عدد المنظمات غير الحكومية المهتمة بمجال حماية البيئة، وتفعيل القانون الدولي للبيئة في تزايد مستمر ففي 20 سبتمبر 2011 وقع الأمين التنفيذي ورؤساء التنفيذيون لعدد 26 منظمة تتألف من منظمات دولية غير حكومية ومنظمات حكومية مذكرة تفاهم من اجل تنفيذ الخطة الإستراتيجية لحماية التنوع البيولوجي 2011-2020 وصيانته مع عدة منظمات غير حكومية [3].

إلى جانب المنظمات غير الحكومية المعروفة بنشاطها في مجال حماية البيئة وعلى رأسها منظمة السلام الأخضر والاتحاد الدولي لصون الطبيعة، نجد في مجال حفظ التنوع البيولوجي العديد من المنظمات غير الحكومية المتخصصة في هذا المجال

2.5_ منظمة حياة الطيور الدولية (Birdlife International)[4] :

تأسست في 22 يونيو 1922 وكانت تسمى المجلس العالمي للحفاظ على الطيور وفي 1993 أصبحت تسمى ما هي عليه اليوم يقع مقرها بكامبريدج الألمانية وهي تعمل على تحديد وحماية المناطق التي تتجمع فيها الطيور بأعداد كبيرة وكذلك تسجيل الطيور المهددة في العالم بالانقراض وموائلها الطبيعية في دفتر يسمى دفتر البيانات الحمراء للطيور في سنة 1966 والذي أصبح اليوم يسمى بالقائمة الحمراء للإتحاد الدولي للحفظ والمحافظة على الأنواع المهاجرة والاهتمام بالطيور البرية ومساكنها ونمط عيشها[5].

انعقد مؤتمر مسارات الهجرة العالمية (Flyw ays Summit) في ابوظبي بالإمارات العربية المتحدة من 23 إلى 26 افريل 2018، وشهد المؤتمر مشاركة ممثلين عن الحكومات والجهات المانحة

---

[1] هديل هاشم، **المرجع السابق**.

[2] **نفس المرجع**

[3] مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ،التعاون مع الاتفاقيات الأخرى والمنظمات والمبادرات الدولية،الاجتماع الحادي عشر ، إياد حيدر ، الهند، 8-19 أكتوبر 2012 ،ص 7 وثيقة رقم UNEP/CBD/COP/11/17.

[4] مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي،التعاون مع الاتفاقيات الأخرى والمنظمات والمبادرات الدولية، الاجتماع الحادي عشر ، المرجع السابق ، ص 7 .

[5] موقع منظمة حياة الطيور الدولية :https://www.birdlife.org/ .

والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، إضافة إلى نخبة من الباحثين وعلماء الطيور من أكثر من 70 دولة و100 منظمة من العالم، للتعرف على احدث التحاليل العلمية بشأن الطيور المهاجرة والجهود المبذولة للحفاظ عليها وحماية موائلها[1].

وأطلقت منظمة حياة الطيور البرية خلال هذه المؤتمر تقريرها حول حالة الطيور في العالم لعام 2018 والذي جاء فيه أن من بين 11000 نوع من الطيور المتواجدة في العالم، نوع من كل خمسة أنواع هو من الطيور المهاجرة، وان 40 % منها تقريبا في انخفاض، في حين نجد أن نوعا من كل ثمانية أنواع هو مهدد بالانقراض[2].

حيث سجلت كذلك في تقريرها أن من بين 561 نوعا من الطيور التي تم تقييمها في الدراسة أن هناك 375 نوعا على الأرجح يقتل بشكل غير قانوني بأعداد كبيرة كل عام منها الطيور المائية الطيور الجارحة والبلابل ، فيما يحتمل أن 81 نوعا يقتل بطريقة غير قانونية ولكن بأعداد ضئيلة[3].

بتكليف من الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف(MEAs) ، خاصة الاتفاقية بشأن الحفاظ على الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية (CMS) والاتفاق المتعلق بحفظ الطيور المائية الأفريقية–الأوروبية–الآسيوية المهاجرة (AEWA) واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (CBD)، ينبغي تأسيس منتدى عالمي يحمل إسم "العناية بالسواحل (Caring for Coasts) " يجمع مختلف أصحاب المصلحة المعنيين. يهدف المنتدى إلى النهوض بتنفيذ النهج المستدامة لحماية النظام الإيكولوجي الساحلي وإدارته واستعادته من أجل الأنواع المهاجرة وتعزيز خدمات النظم الإيكولوجية مثل القدرة على التكيف مع تغير المناخ،وينبغي لهذا المنتدى أن يدعم الشراكات والآليات القائمة للحفاظ على نطاق مسارات الطيران مثل شبكات مواقع مسارات الطيران، وأن يدعمه تحليل الوضع الإقليمي لحالة واتجاهات الموائل الساحلية (على سبيل المثال حملة MedWet بشأن الأراضي الرطبة الساحلية في البحر الأبيض المتوسط) [4].

---

[1] اليوم العالمي للطيور المهاجرة 2018 : لنوحد أصواتنا لحماية الطيور ، مقال منشور الموقع: https://medwet.org/ar/2018/05/world-migratory-bird-day-2018-unifying-our-voices-for-bird-conservation/، تاريخ النشر:2018/05/09 ،تاريخ الإطلاع 2019/05/24 ، الساعة: 22h50.

[2] نفس المقال.

[3] **نفس المرجع**.

[4] اليوم العالمي للطيور المهاجرة 2018 : لنوحد أصواتنا لحماية الطيور، **المرجع السابق**.

2.6_ التحالف من أجل وقف الانقراض[1] :

يعمل هذا الجهاز على توفير جميع الإمكانيات لأجل وضع حد لظاهرة الانقراض، التي تلحق بمجموع الأصناف النباتية والأنواع الحيوانية، ولقد عمل بالشراكة مع مؤتمر الأطراف لخلق سبل الحفظ المستدام والتعريف بأسباب الانقراض، كما دعي جميع الدول أصحاب المصلحة في رفع نسبة الدعم المعنوي والمادي لأجل التمكن من استدامة الأنواع والأصناف والعمل على تحقيق وتنفيذ إستراتيجية الحفظ،وشارك في ملتقى التعاون الدولي لحفظ التنوع البيولوجي الذي نظمه مؤتمر الأطراف تحت عنوان التعاون مع الاتفاقيات الأخرى والمنظمات والمبادرات الدولية لحماية التنوع البيولوجي[2].

2.7_ منظمة الحفظ الدولية :

تعمل هذه المنظمة بالشراكة مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي ومؤتمر الأطراف في تعزيز سبل حفظ مكونات التنوع البيولوجي،وللمنظمة العديد من الأجهزة التي تبحث في المعلومات الخاصة بالأرقام ونمط عيش الحيوانات والنباتات وتحديد جميع العوامل التي تشكل خطرا على بقائها، كما حددت جميع الفاعلين في الحفظ، ووضعت المنظمة مجموعة من المشاريع تتعلق بمسألة الحفظ بالشراكة مع مؤتمر الأطراف[3]:

- ✓ وضع شبكة عالمية للحفظ.
- ✓ مشروع إقامة الشبكة العالمية للمحميات الطبيعية الخاصة بالحفظ.

2.8_ منظمة حفظ الأنواع النادرة:

عملها إحصائي بالدرجة الأولى، حيث تعمل على التدقيق الرقمي في جميع الأنواع النادرة غير الموجودة بكثرة،وارتبطت مهامها بتنفيذ خطة وإستراتيجية الحفظ، التي تسعى من خلالها إلى متابعة تواجد الأنواع النادرة والعمل على تكاثرها وتوفير المناخ الملائم لعيشها وبقائها، وشكلت هذه المنظمة مرجعية أساسية لمؤتمر الأطراف في اخذ الأرقام الحقيقية حول الأنواع النادرة[4].

الخاتمة:

تم من خلال هذا البحث استعراض الأدوار التي لعبتها مختلف المؤسسات والهيئات الدولية لحماية التنوع البيولوجي، حيث أدت الأمم المتحدة الدور الأكبر في هذا المجال عبر مختلف أجهزتها، و ساهمت

---

[1] مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ،التعاون مع الاتفاقيات الأخرى والمنظمات والمبادرات الدولية،الاجتماع الحادي عشر ، المرجع السابق ،ص 7 .

[2] خالد ميسوم، **المرجع السابق**،ص 37.

[3] **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[4] **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

إلى جانب حفظ الأنواع في إرساء وتطوير قواعد القانون الدولي البيئي عامة وقواعد حفظ التنوع البيولوجي خاصة من خلال صياغة الاتفاقيات الدولية إلى جانب التوصيات والقرارات وكذا السوابق القضائية، كما ساهمت المنظمات الإقليمية في حماية النظم البيئية وخصائصها في إطارها الإقليمي، وهيئات المجتمع المدني على الصعيد الدولي للقيام بأدوار فعالة لتوجيه الرأي العام الدولي نحو انتهاك الدول، حيث تتمثل أهم توصيات هذه الدراسة فيمايلي:

_ ضرورة صون مختلف مكونات التنوع البيولوجي على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

_ تشجيع دور المنظمات الدولية غير الحكومية وفسح المجال لها خاصة في الرقابة على أعمال الشركات المتعددة الجنسيات عبر تعزيز دورها في اللجوء للقضاء الدولي في المجال البيئي.

_ تعزيز دور هيئة الأمم المتحدة وأجهزتها بالجانب الإلزامي ومختلف أساليب الردع لحماية التنوع البيولوجي.

_ العمل على توطين البرامج الإنمائية الفنية والتقنية على المستوى المحلي.

_ وضع استراتيجية دولية لعقلنة إستغلال التنوع البيولوجي.

_ التأكيد على دور الإعلام بكل أنواعه على حماية التنوع البيولوجي من خلال الدور التوعوي والتحسيسي المناط به.

_ تكثيف التعاون الإقليمي والبيني ونقل التجارب الناجحة على مختلف الأصعدة.

قائمة المراجع:

- العايب جمال ، **التنوع البيولوجي كبعد في القانون الدولي والعلاقات الدولية**، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر1: كلية الحقوق، 2005.

_ سعداني نورة ، رحموني محمد ، **دور منظمة الأمم المتحدة في تطوير القانون الدولي البيئي**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثاني والأربعون، 2017.

- مقري عبد الرزاق ، **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية**، الجزائر : دار الخلدونية للنشر والإشهار ، 2008.

_ الحديثي صلاح عبد الرحمان عبد ، **النظام القانوني الدولي لحماية البيئة**، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية ،ط1، 2010.

- إعلان ريو دي جانيرو للبيئة والتنمية 1992.

- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الفصل الأول ، القرار1،جوهانسبورغ ، جنوب افريقيا ، 22 اوت -4 سبتمبر 2002 ، ص1، وثيقة رقم *A/CONF.199/20 .

- الإعلان التأسيسي لمؤتمر التنمية المستدامة في جوهانسبرغ لسنة 2002.

- صافية زيد المال ، **حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي**، أطروحة دكتوراه، الجزائر: جامعة تيزي وزو ، 2013.

_ النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

– قويدر رابحي، **القضاء الدولي البيئي**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، الجزائر: كلية الحقوق،جامعة تلمسان، 2016.

[1]ملخصات الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية، قضية يد الحيتان في القطب الجنوبي (أستراليا ضد اليابان: نيوزيلندا كطرف متدخل)، وثيقة رقم 16– (A) 14733، مارس 2014، ص4/55.

– مانع جمال عبد الناصر ، **التنظيم الدولي،النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع،الحجار ، عنابة،2006.

_ ميسوم خالد ، **الحماية القانونية للتنوع البيولوجي في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، الجزائر: كلية الحقوق، جامعة أدرار، 2017–2018.

_ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة في 1995/10/31 ، روما

_ منظمة الأغذية والزراعة، تقرير حول الاتفاقية الدولية الخاصة بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة، روما، 2جوان 2002، على الموقع : www.fao.org.

[1] جوزيه غرازبانو داس يلفا، **مدونة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة حالة المواد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم**، تحقيق أهداف التنمية المستدامة، 2018.

_Plateforme intergouvernementale sur la biodiversité et services écosystémiques (IPBES en anglais), le dangereux déclin de la nature:un taux d'extinction des espéces '' sans precedent'' et qui s'accélére,Paris , 6 mai 2019.

– الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، الإجتماع الثامن عشر،النظر في القضايا الجارية: الصحة والتنوع البيولوجي، الفقرة7، مونتريال، 23–28 يونيه، البند 9–7 من جدول الأعمال المؤقت،2014 ،رقم الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/18/17.

– منظمة الصحة العالمية https://www.who.int/globalchange/ecosystems/biodiversity/ar/. الاجتماع العام لتحديد الطرائق والترتيبات المؤسساتية لإنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية(UNEP)،البند4(ب) من جدول الأعمال المؤقت،الدورة الأولى، نيروبي، 3–7 أكتوبر 2011 وثيقة رقم UNEP/ IPBES/MI/1/3.

– الصندوق العالمي للطبيعة،تقرير الكوكب الحي، سويسرا،2018.

– موقع صندوق الأنظمة البيئية الحرجة : https://www.cepf.net/.

– صندوق شراكة الأنظمة البيئية الهامة ، الملف التشخيصي للنظام البيئي،منطقة التنوع الحيوي الساخنة في حوض البحر الأبيض المتوسط، ملخص تقني مطول، جويلية 2017.

– البنك الدولي ،هذا هو بيت القصيد، حماية التنوع البيولوجي في إفريقيا ، مقال منشور على الموقع http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2019/02/14/biodiversity.

_ فروحات حدة ، **استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من اجل تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، عدد 07،جامعة ورقلة،2009 –2010.

– مكتب معلومات البحر المتوسط للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة، اتحاد المنظمات غير الحكومية المتوسطية حول البيئة والتنمية المستدامة،التنوع البيولوجي في منطقة المتوسط، 2012 ، ص5 ، مقال منشور على الأنترنات ، http://mio-ecsde.org/.

[1] نزيه رعد ،**المنظمات الدولية والإقليمية**، ط1 ،طرابلس: شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، 2013.

- **The State of Biodiversity in Africa** (**UNEP**), **a mid–term review of Progress towards the Aichi biodiversity targets** , 2011–2020, May 2016.

- هاشم هديل ، توصيات مشروع الإعلان الوزاري الإفريقي بشأن التنوع البيولوجي جريدة الفجر،مصر،2018 ، مقال منشور على الموقع، https://www.elfagr.com/ .

- مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ،التعاون مع الاتفاقيات الأخرى والمنظمات والمبادرات الدولية،الاجتماع الحادي عشر ، إياد حيدر ، الهند، 8-19 أكتوبر 2012 ،ص 7 وثيقة رقم UNEP/CBD/COP/11/17 .

- موقع منظمة حياة الطيور الدولية :https://www.birdlife.org/ .

- اليوم العالمي للطيور المهاجرة 2018 : لنوحد أصواتنا لحماية الطيور ، مقال منشور الموقع: https://medwet.org/ar/2018/05/world-migratory-bird-day-2018-unifying-our-voices-for-bird-conservation/.

- مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ،التعاون مع الاتفاقيات الأخرى والمنظمات والمبادرات الدولية،الاجتماع الحادي عشر .

الإقتصـاد السياسي للدولة الريعية ومأزق الخيار الديمقراطي في ليبيا

The Political Economy of Rentier State and the Dilemma of Democratic Choice in Libya

د. أحمد الزروق أحمد الرشيد
كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي - ليبيا
د. شكري عاشور رجب السويدي
كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي - ليبيا
د. سعد الزروق أحمد الرشيد
كلية القانون - جامعة سبها - ليبيا

ملخص:

تسعى هذه الدراسة للبحث في طبيعة العلاقة بين الخيار الديمقراطي والاقتصاد الريعي أحادي المورد الذي من شأنه أن يعمّق ثقافة استهلاك الثروة بدلا من إنتاجها، ويعزّز من تبعية المجتمع للدولة، ويقلل من فرص الانتقال الديمقراطي، فاعتماد الدولة الريعيّة في مواردها على عائدات النفط بدلاً من الضرائب، يحميها من محاسبة مواطنيها، ويعزز من مكانتها اجتماعياً، واستقلاليتها سياسيّاً، إنّ هذه النوع من الدول يتبنّى سياسات توزيعيّة تؤدي إلى إخراج المواطنين من الحيّز السياسي، بل تجعلهم تابعين لها ويأتمرون بأمرها، وبالتالي لا تأبه لأية ضغوطات داخلية أو خارجية من أجل تعزيز المشاركة السياسية. إن هيمنة الاقتصاد الريعي، وما يرتبط به من علاقات هيمنة وتبعية بين الدولة والمجتمع، تؤدي إلى ظهور نظام سياسي غير قابل للمساءلة، حيث يولد اقتصاد الريع طبقة سياسية واجتماعية تعمل بما تحقق لديها من مكاسب ومكانة على إعاقة التحول إلى تنويع الاقتصاد، وبالتالي إلى عرقلة الانتقال الديمقراطي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد السياسي، الاقتصاد الريعي، الدولة الريعية، القصور الديمقراطي، مأزق الخيار الديمقراطي.

Abstract:

This study seeks to examine the nature of relationship between democratic choice and the rentier mono-revenue economy which might root the culture of wealth consumption rather than its production, enhances the dependency of society to state, and reduces opportunities for democratic transition. The dependency of rentier state on oil revenues instead of taxes secures it from its people's accountability, promotes its social status, and

promotes its political independence. This type of states adopts distributive policies that not only lead to the exclusion its citizens from the political sphere, but also make them its subordinators and fully obedient to it. As a result, it does not pay attention to any internal or external pressures for enhancing political participation. The dominance of the rentier economy, along with whatsoever dominance relationships and subordinate between the state and the community, lead to the emergence of an unaccountable political system, where the rentier economy generates a political and social class that works with its gains and prestige to impede the shift to diversification of the economy and thus impede the democratic transition.

Keywords: Political economy; rentier economy; rentier state; Democratic deficit; dilemma of democratic choice.

1. مقدمة:

حظيت العلاقة بين الاقتصاد الريعي والخيار الديمقراطي باهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين بدراسة النظم السياسية المقارنة خاصة في الدول العربية المصدرة للنفط، وتضاعف هذا الاهتمام بتأثير اقتصاد الريع بعد الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط ومشتقاته في الأسواق العالمية، وذلك نتيجة للحظر الذي فرضته بعض الدول العربية خلال حرب أكتوبر 1973، الذي استهدف الدول التي ساندت إسرائيل في الحرب العربية – الإسرائيلية، لقد تسبب ذلك الحظر وما صاحبه من توقف في إمدادات النفط في ارتفاع كبير في الأسعار من جهة، وتكدّس هائل في العوائد المالية لدى الدول المصدرة للنفط من جهة أخرى، وهو ما عزّز من مكانة السلطة السياسية التي تحتكر استخراج الموارد وتوزيعها بما يتلاءم مع سياساتها وأهدافها. لقد أسهمت تلك الأحداث في زيادة الاهتمام بالبعد الاقتصادي للريع، في حين لم ينل البعد السياسي ذات الاهتمام، أي تأثير الاقتصاد الريعي في المسار الديمقراطي للنظم السياسية، خاصة مع رغبة السلطة السياسية في الاستحواذ على الريع بما يضمن لها التحكم في آليات استخراج الموارد وتوزيعها وكسب ولاء مواطنيها.

لقد أسهم اكتشاف النفط في تغير مجريات الأحداث وأنماط الحياة في جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ليبيا، فقد تحولت البلاد من دولة فقيرة محدودة الموارد والإمكانيات تعتمد بشكل كبير على التجارة والرعي التقليدي والزراعة البدائية البسيطة، وتنعدم فيها الصناعة وغيرها من القطاعات الإنتاجية الأخرى، وهو ما جعلها رهينة للمساعدات الخارجية، وما تحصل عليه من عوائد تأجير أجزاء من أراضيها كقواعد عسكرية لبعض الدول الغربية. وبذلك فقد أسهم انتاج النفط والغاز في تعزيز أهمية ليبيا ومكانتها إقليميا ودولياً، وأصبح الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على تصدير النفط

كسلعة أساسية ومصدر للدخل عند معظم السكان، ووسيلة أساسية لحصول الدولة على الدخل من العملات الأجنبية.

وفي شأن العلاقة بين العوامل الاقتصادية والعملية الديمقراطية، فقد سادت ثلاثة اتجاهات فكرية، يؤكد الأول منها على أن العوامل الاقتصادية هي التي تفسر البناء الديمقراطي، بمعنى أن الديمقراطية لن تتحقق ما لم تتوفر شروط ترتبط بالتطور والتنمية الاقتصادية بما في ذلك التعليم، والصحة، والثقافة المدنية. أما الاتجاه الثاني فإنه يؤكد على أن الديمقراطية شرطٌ أساسيٌ لتحقيق التطور والتنمية الاقتصادية، على اعتبار أن الديمقراطية شرطٌ مسبقٌ للتنمية، وقد ساندت هذا الاتجاه وكالات التنمية الدولية التي اتجهت نحو التركيز على المسار الديمقراطي لتحقيق التنمية ومكافحة الفقر. وارتبط المنظور الثالث بأطروحة آمارتيا سن (Amartya Sen) التي لم تكتف بطرح مسألة الأولية، بل اعتبر أن التنمية قبل كل شيء هي حرية، وبالتالي من الضروري الاهتمام بمسألة الحريات والديمقراطية، ليس فقط لتحقيق التطور والتنمية، بل لأنها تحمل أهمية جوهرية في مفهوم الحرية الإنسانية بشكل عام[1].

أهمية الدراسة وأهدافها: تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تبحث في العلاقة بين الخيار الديمقراطي في ليبيا خلال تاريخها الحديث والمعاصر والاقتصاد الريعي أحادي الجانب، ومن هنا جاءت هذه الدراسة محاولةٌ لكشف طبيعة العلاقة بينهما، إلى جانب تحقيق الأهداف التالية: تفسير أسباب الاستعصاء الديمقراطي، التعرف على علاقة التبعية الاقتصاد الليبي وتموجات أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتعرّف على أهم المظاهر السياسية للاقتصاد الريعي.

إشكالية الدراسة: يمكن بلورة إشكالية الدراسة وصياغتها في التساؤل التالي: كيف أثر الاقتصاد الريعي أحادي المورد على الخيار الديمقراطي في ليبيا؟ ويتفرع عن هذا التساؤل تساؤلات فرعية أخرى تتمثل في:

- ما طبيعة الاقتصاد الريعي وما أهم خصائصه؟
- ما أثر تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على الاقتصاد الليبي؟
- ما المظاهر السياسية للاقتصاد الريعي؟

فرضيّة الدراسة: "توجد علاقة ارتباط بين الخيار الديمقراطي والاقتصاد الريعي أحادي المورد الذي يعمّق ثقافة استهلاك الثروة بدلاً من إنتاجها، ويعزّز من تبعية المجتمع للدولة، ويقلل من فرص الانتقال الديمقراطي".

([1]) رضوان بروسي، "جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية مقاربة غير معيارية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 409، مارس 2013، ص ص 17-18.

منهجية الدراسة: استخدمت هذه الدراسة منهجيات متنوعة ومتعددة، شملت مدخل الاقتصاد السياسي الذي يهتم بدراسة دور العوامل الاقتصادية في تشكيل طبقات المجتمع والدولة وفحص علاقات التأثير المتبادل بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات السياسية، إلى جانب المدخل التاريخي، بحيث يتم تتبع تطور الأحداث المرتبطة بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية، ويصفها بطريقة موضوعية، ويرتبها في سياقها الزمني، وستتبع الدراسة المنهج المقارن. وبما أن هذه الفترة تضمنت فترات زمنية متعددة ومختلفة، وَجَبَ استخدام المنهج المقارن للوقوف على تأثير الاقتصاد الريعي على المسار الديمقراطي في هذه الفترات. كما لجأت الدراسة إلى استخدام الأسلوبين الكمي والكيفي في جمع ومعالجة المعلومات والبيانات المتعلقة بالدراسة، وبذلك يمكن تحديد محاور الدراسة في التالي:

- الاقتصاد والدولة الريعية (تقديم نظري).
- أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الريعي.
- علاقة الاقتصاد الريعي بالمسار الديمقراطي.
- المظاهر السياسية للاقتصاد الريعي.
- ملاحظات ختامية.

2. الاقتصاد والدولة الريعية (تقديم نظري):

1.2. مفهوم الاقتصاد الريعي:

بالرجوع إلى معاجم وقواميس اللغة العربية يلاحظ أن أغلب المعاني للريع (Rent) ترتبط "بالنماء والزيادة"، حيث يطلق على الأرض المريعة الأرض الخصبة والمثمرة[1]، ويقال رَيْعَانُ الشيء أي أَوَّلُهُ وأَفضله، مثل ريعان الشباب، وبذلك فإن الريع يعني امتلاك الشيء قيمة اقتصادية بما يوفر دخلا مضموناً لفترة من الوقت. وفي القرآن الكريم جاءت كلمة الريع بمعنى المكان المرتفع، يقول الحق سبحانه وتعالى: (أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ)[2]. وفي معجم المعاني جاءت كلمة الريع بمعنى "الجزء الذي يؤدّيه المستأجر إلى المالك من غلّة الأرض، مقابل استغلال قُواها الطبيعية التي لا تقبل الهلاك"[3].

وفي اللغة الإنجليزية جاءت كلمة الريع بعدة معانٍ، فقد استعملها ديفيد ريكاردو كبديل لكلمة (Reality) للإشارة إلى "الإتاوة" أو حصة المالك، فهو الأجر الذي يقدمه المزارع لمالك الارض لقاء استغلاله لها مدة معينة، وهي الميزة المادية التي تتميز بها أرض خصبة بالنسبة إلى أرض ثانية أقل خصوبة،

([1]) جاوي زوميه، "أثر الاقتصاد الريعي على التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة مولاي الطاهر– سعيدة – كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص 1.

([2]) سورة الشعراء، الآية 128.

([3]) معجم المعاني: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/% %B9

ونتج عن ذلك ما يعرف بالريع أي الفرق في القيمة التجارية أو الاستثمارية بين الأرض الأولى والثانية التي تحتاج إلى تكاليف نسبية أعلى للحصول على نفس الإنتاج. وبذلك فقد استخدم مفهوم الريع ليشير إلى إيجار البيوت والعقارات، وإلى الضريبة التي تفرض بشكل مستقل عن حصة المالك، وكان هذا الاستعمال شائعا في زمن الامتيازات النفطية ولا تزال تستعمل في بعض العقود النفطية[1].

لقد اختلف الكتّاب والباحثون حول تعريف مصطلح اقتصاد الريع، إلا أن أغلبهم متفقون على مضمون واحد ألا وهو اعتماد بعض الدول على مصدر واحد للدخل. فالريع يشير للدلالة إلى طبقات طفيلية غير منتجة أو استهلاكية. ويعتبر آدم سميت (Adam Smith) أول من استخدم مصطلح الريع في كتابه الشهير "ثروة الأمم" ليصف به شكلا من أشكال المردود الرأسمالي. كما استعمل كارل ماركس (Karl Marx) مفهوم الريع كنمط اقتصادي، حيث تقوى علاقات القرابة والعصبية في الاقتصاد الريعي، وتسيطر علاقات الإنتاج في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية. لقد لفت ماركس الانتباه إلى ما أسماه "الرأسمالية الريعية" ليصف بها طبقة رأسمالية غير منتجة وفاعلة اقتصادياً، وأن دخلها لا يتأتى من إنتاج السلع والبضائع، بل من خلال امتلاك مصادر الريع مثل الأراضي والعقارات المؤجرة، والأسهم والسندات[2].

ويرى جورج قرم أن الريع مفهوم اقتصادي يعني إيرادا دون سعي أو عمل، وعرفه ابن خلدون في مقدمته على أنه كسب وميزة عن الرزق الذي لا يتطلب أي جهد، ونظر إليه ديفيد ريكاردو على أنه ثالث مكونات الثروة بعد الأجور والأرباح[3]. ووصف آدم سميث (Adam Smith) عالم الاقتصاد المعروف، الريعَ بأنه دخل يحصل عليه الشخص – حصدا دون أن يزرع – أي غير ناجم عن جهد أو عمل أو تضحية أو مشقة. وهو على عكس الأجر الذي يحصل عليه العامل مقابل جهده وتعبه أو الفائدة التي يحصل عليها صاحب المال مقابل الامتناع عن الاستهلاك أو تأجيله، أو من الربح الذي يحصل عليه أرباب العمل مقابل تحمّل مخاطر المشروع أو رأس المال[4].

([1]) نظرية يكاردو في الريع، انظر:
http://edunet.bh/e_content/level_3/stage_10/subject_ID_35/Part_3/e_books/qsd211/files/assets/common/downloads/page0066.pdf

([2]) ذياب فهد الطائي، "المظاهر السياسية للاقتصاد الريعي": http://www.odabasham.net

([3]) محمد نبيل الشيمي، "الاقتصاد الريعي المفهوم والإشكالية"، **الحوار المتمدن**،
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=295122&r=0:2012/2/13

([4]) نقلاً عن غسان إبراهيم، "الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية"، انظر:
http://parliament.gov.sy/SD08/msf/1431322317_pdf

2.2. مفهوم الدولة الريعية:

يُعد حسين مهدوي عالم الاقتصاد الايراني من أوائل الاقتصاديين الذين وضعوا أسس الدولة الريعية، كمصطلح ومفهوم، في كتابته عن إيران في ستينيات القرن الماضي باعتبارها تجسد دولة ريعية تحصل على جزء أساسي من إيرادها من مصادر خارجية على شكل ريع[1]. كما أن مهداوي هو أول من ربط بين مفهوم الريع والدولة في دراسته "نمط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية حالة إيران"، في عام 1970، إلا أن من أعطى معنىً اقتصادياً اكاديمياً للريع هو ديفيد ريكاردو في كتابه "حول مبادئ الاقتصادي السياسي والضرائب[2]. وتأتي هذه المحاولات في إطار نظرية الدولة الريعية باعتبارها نظرية اقتصاد سياسي تسعى لتفسير علاقات الدولة بالمجتمع في الدول التي تتحصل على نسبة كبيرة من دخلها من الخارج، وبذلك فهي إيرادات غير إنتاجية، وعادة ما تكون هذه إيجارات أو إتاوات أو مدفوعات أخرى لصادرات المواد الخام مثل النفط والمعادن[3].

يمثل ريع النفط مصدراً من أهم المصادر الخارجية للدخل، حيث تتحصل عليه الدولة نظير تأجير أراضيها إلى شركات النفط العالمية، فهو دخل غير مكتسب، ولم يتولد عن عمليات الإنتاج الذي تشارك فيه العديد من الأطراف. فإنتاج النفط لا يرتبط بقطاعات الدولة الاقتصادية الأخرى، لا من حيث العمالة والتوظيف، أو استهلاك النفط محليا، ولا في تأثيره على الصناعة الوطنية، أو توظيف الفائض من الدخل محليا. ومما سبق، يتضح أن الدولة الريعية تعتاش على عائدات من الخارج، إما من خلال بيع مواد الخام أو من خدمات استراتيجية، أو من ضرائب تجبى على تحويلات العاملين من الخارج. وما يميز هذه الدولة، بحكم الطبيعة الريعية غير الديمقراطية، بل تعوق أي تطور للمجتمع المدني يستطيع أن يعيد إنتاج ذاته خارج إطار الدولة وهيمنتها[4]. الدولة الريعية لا تعتمد أساساً على دخل لا يتم كسبه عن طريق الإنتاج والعمل، ويشير حسين مهداوي بالخصوص إلى أن مفهوم الاقتصاد الريعي يقوم على مسلّمتين أساسيتين:

([1]) Matthew Gray, (2011), "A Theory of Late Rentierism in the Arab States of the Gulf", Center for International and Regional Studies, Georgetown University School of Foreign Service in Qatar, Occasional Paper No., P 5

([2]) كنعان حمة غريب عبدالله، "أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي"، **مجلة جامعة التنمية البشرية**، المجلد 3، العدد 3، 2017، ص 699.

([3]) Matthew Gray, (2011), "A Theory of Late Rentierism in the Arab States of the Gulf", **op. cit.**, P 1.

([4]) جاوي سوميه، "أثر الاقتصاد الريعي على التمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 5.

أ- اعتماد الدولة الريعيّة في مواردها على صادرات النفط والمعادن، فهي لا تعتمد كثيرا على الضرائب التي تفرض على المواطنين، فالدولة لا تخضع لمحاسبتهم، بل مستقّلة عنهم سياسيّاً انطلاقاً من استقلالها الضريبي عن المواطنين.

ب- إنّ هذه النوع من الدول تتبنى سياسيات توزيعيّة تؤدي إلى إخراج المواطنين من الحيّز السياسي، بل تجعلهم تابعين لها ويأتمرون بأمرها، الأمر الذي يجعل هذا النوع من الدول لا يأبه لأية ضغوط داخلية أو خارجية من أجل المزيد من الديمقراطية.

وفي عقد سبعينات القرن الماضي، عاد الاهتمام إلى مفهوم الدولة الريعية، وأصبح محور اهتمام الباحثين والمهتمين وصانعي القرار، وتزامن ذلك مع طفرة النفط الأولى التي أسهمت في ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتدفق عائداته بكميات وفيرة على الدول المنتجة، بحيث اكتسبت فكرة الريع أهمية كبيرة خاصة في المنطقة العربية. لقد ساعدت هذه العائدات الدولة الريعية في إعادة توزيع الدخل بعيداً عن الضغوط الداخلية، وهو ما جعلها تتمتع بحرية واسعة مادام اقتصادها لا يعتمد على فرض الضرائب على الانتاج. وبعبارة أخرى، فإن الدولة الريعية تتمتع باستقلالية عن المجتمع بما تمتلك من عائدات النفط، وهو ما يعزز حريتها واستقلاليتها عن القواعد المحلية للدعم أو الشرعية، لذلك فإن غياب العمليات والمؤسسات الديمقراطية هو نتيجة حتمية وطبيعية للريع[1].

تتسم الدولة الريعية بعدة سمات تتمثل في الاعتماد شبه التام على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل، وضعف هياكل الإنتاج المحلي، وانفصام العلاقة بين العائدات الريعية التي تؤول للحكومة والجهد الإنتاجي للمجتمع ككل، وتؤول نسبة كبيرة من الريع إلى فئة محدودة متمثلة بالنخبة الحاكمة، ومن ثَم يتم توزيعه على باقي السكان. ويشكل الإنفاق العام نسبة كبيرة من الدخل القومي دون الحاجة لفرض الضرائب، ودون الوقوع في عجز في ميزان المدفوعات. وتهيمن في الدولة الريعية العقلية التي تنظر إلى عائدات النفط على أنها لا تعدو أن تكون رزقاً وليست جزءاً من نظام إنتاجي. ويلاحظ أن العلاقة بين الدولة والمجتمع هي علاقة من طرف واحد، فهي تقرر كل شيء، وتوفر كل شيء، وتوزع كل شيء، وبالتالي فإن محور العلاقة بين المواطن والدولة يتمحور حول مقدار ما يحصل عليه منها من مال أو خدمات[2].

(1) Matthew Gray, (2011), "A Theory of Late Rentierism in the Arab States of the Gulf", **op. cit.**, P 6.

(2) حامد عباس محمّد المرزوك، "سمات الدولة العربية الريعية":
http://law.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=7&lcid=19900

3. علاقة الاقتصاد الريعي بالمسار الديمقراطي.:

ظهرت في أدبيات الاقتصاد السياسي العديد من الدراسات التي تهتم بكشف العلاقة بين الاقتصاد الريعي والديمقراطية يأتي في مقدمتها دراسة جورج قرم بعنوان: الاقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي في الحالة العربية، التي خلصت إلى أن الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج هو المدخل المناسب إلى الحياة الديمقراطية[1]. وتطرق كنعان غريب عبدالله إلى العلاقة بين الاقتصاد الريعي والنظام السياسي في دراسته الموسومة: "أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي"، التي خلصت إلى أن تبني الاقتصاد الريعي يؤدي إلى ظهور نظام سياسي غير قابل للمساءلة[2]. إما محليًا، فقد تطرق ناصر بوخشيم إلى دور الاقتصاد السياسي في تعطيل الديمقراطية في دراسته: "ثقافة اقتسام الثروة بدلاً من إنتاجها"، والتي أكدت على أن اقتصاد الريع يولد طبقة سياسية واجتماعية تعمل بما تحقق لديها من مكانة على إعاقة التحول نحو التنويع الاقتصادي مثلما تعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعطل الديمقراطية[3]، وفي سياق هذه العلاقة يضع مايكل روس في تحليلاته آليات شكلت العلاقة بين الوفرة النفطية وغياب الديمقراطية وهي:

1.3. الأثر الضريبي (Tax effect):

تعزز الضرائب عادة وجود التمثيل وبالتالي المجالس النيابية، وبالخصوص يؤكد ج. لوشيان أن عائدات النفط تفتت هذه الصلة، بحيث تصبح عملية جمع الضرائب غير ذات أهمية، وليست مطلباً ملحاً للسلطة السياسية واهتماماتها. وبذلك تتحرر الحكومة من محاسبة دافعي الضرائب كمصدر دخل الدولة في الدول غير الريعية؛ والمساءلة إلى درجة تمكن الدولة الريعية أن تصبح مستقلة عن المجتمع، وهو ما يقلل من فرص المشاركة السياسية. ويضع مايكل روس تفسيراً للعلاقة بين المواطنين والحكومة في الدول المنتجة للنفط، بأنه عندما تُمول الحكومات عبر فرضها ضرائب تصبح أكثر تقيداً من قبل مواطنيها؛ لكن عندما تُمول من عائدات النفط، تصبح أقل عرضة للضغوطات العامة. وهذا يتوافق مع شعار الثورة الأمريكية "الضرائب من دون تمثيل"، الذي يتعارض مع الشعار السائد اليوم في الدول النفطية الريعية وهو "لا تمثيل من دون ضرائب".

([1]) جورج قرم، "الاقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي في الحالة العربية"، محاضرة ألقيت في قصر قرطاجة في تونس يوم 14 جوان/ حزيران 2014،

http://www.georgescorm.com/personal/download.php?file=final%20tunis%20text%20june%20014.pdf

([2]) كنعان حمة غريب عبدالله، مرجع سبق ذكره، ص 595.

([3]) عبدالناصر عزالدين بوخشيم، "الدولة الريعية، ثقافة اقتسام الثروة بدلا من إنتاجها"، **مجلة مركز البحوث الاقتصادية**، المجلد الرابع والعشرون، العددان الأول والثاني، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ص 24.

2.3. تأثير الإنفاق (Effect of expenditure):

توفّر عوائد النفط وتوزيعها من الدولة إمكانية الحصول على الدعم وتأييد وكسب الرأي العام؛ فالدولة بإنفاقها على التوظيف تصبح في بعض الدول الريعية أكبر مستخدم وموظف للموارد البشرية، وبذلك تكرس تبعية المجتمع لها، وتستقطب شرائح وفئات مجتمعية واسعة بتوزيع العطايا والمنافع لفئات أو جماعات بعينها بهدف تعزيز الولاء وكسب المؤيدين والمنتفعين، وتقوية العلاقة مع الموالين، وضمان دعمهم وتأييدهم لها، وهو ما يحبط أية محاولة ذات دوافع اقتصادية عند بعض الأفراد أو الجماعات المعارضة بالمطالبة بديمقراطية تمثيلية ومشاركة سياسية، ولم يتبق سوى بعض الأفكار الدينية أو الأثنية التي ربما تصبح قادرة على تحشيد نوع من المعارضة للسلطة الحاكمة، وفي الغالب لا يمكنها تعبئة معارضة حقيقية لهشاشتها ومحدودية قاعدتها الشعبية.

3.3. تأثير القمع (Effect of repression):

تساعد عوائد النفط الدولة في الحصول على العوائد التي يخصص جزء كبير منها في الإنفاق على التسلح واستيراد الأسلحة والمعدات العسكرية التي تحتاجها الأجهزة الأمنية القمعية في الدولة. وبسبب عدم حاجة الدولة للمواطنين في إداء وظيفتها الاستخراجية لكسب الدعم والتأييد الشعبي، فإن ذلك لا يمنعها من استخدام كافة وسائل القهر والإكراه **ضد** المعارضين والرافضين للنظام القائم للبقاء والاستمرار في السلطة.

4.3. تكوين المجاميع (Formation Group):

ويجري ذلك عبر تقديم الامتيازات والتسهيلات المالية، كما من شأن ذلك أن يقف حائلًا أمام التنظيمات المستقلة عن الحكم، وفي الوقت نفسه تنظم الدولة أنصارها في إطار أجهزتها ليأتمروا بأمرها. لذلك من الصعب تشكيل مجتمع مدني مستقل عن الحكم، فكل فروع المجتمع المدني مثل الأحزاب والمؤسسات المدنية وغير الحكومية هي منظمات شكلية ليس لها القدرة على المساءلة والشفافية في العلاقات الاجتماعية والقيام بالرقابة على مؤسسات الحكم.

4. النفط الليبي والاقتصاد الريعي:

تُعد أسعار النفط أحد أهم المتغيرات التي تؤثر في أداء الاقتصاد العالمي، وذلك لتأثيراتها المختلفة على اقتصادات الدول المتقدمة والدول النامية على السواء. غير أن تطور أسعار النفط لم يكن بوتيرة ثابتة، بل وفقا للاحتكارات النفطية، وما تقتضيه مصالح الشركات الكبرى، ومحاولات الدول المنتجة للنفط التأثير في الأسواق العالمية[1]. وجاءت هذه التقلبات الناتجة عن اختلالات في محددات العرض أو الطلب وما

(1) عماد الدين محمّد المزيني، "العوامل التي أثرت على أسعار النفط العالمية"، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، 2013، ص ص 319-322.

تحدثه من تقلبات حادة في أسعار النفطي إما بالارتفاع أو الانخفاض. وبالخصوص يمكن الإشارة إلى حدثين مهمين خلال حقبة سبعينيات القرن الماضي، تتمثل الأول في استخدام العرب للنفط في أعقاب حرب أكتوبر عام 1973 كسلاح في الصراع العربي- الإسرائيلي، وكان من نتائجه ارتفاع أسعار النفط لأكثر من ثلاثة أضعاف لتصل إلى 12 دولاراً أمريكي للبرميل في عام 1974[1]. وتمثل الثاني في اندلاع الثورة الإيرانية عام 1978-1979، وما نتج عنها من انخفاض كبير في إمدادات النفط إلى الأسواق العالمية[2].

1.4. علاقة أسعار النفط بنصيب دخل الفرد:

الجدول رقم (1): يوضح متوسط دخل الفرد السنوي في ليبيا (بالأسعار الثابتة لسنة 2003– بالدينار الليبي)

السنة	أسعار النفط الليبي المعلنة	الناتج المحلى الإجمالي بالمليون دينار	عدد السكان بالمليون نسمة	متوسط دخل الفرد "دينار"
1970	1.80	8915.7	1.963	4542
1975	12.17	20012.5	2.595	7709
1980	27.17	30130.5	3.181	9472
1985	28.00	24235.6	3.618	6699
1990	17.52	21426.1	4.525	4735
1995	17.00	24308.3	4.799	5065
2000	28.40	26077.4	5.427	4805
2005	54.40	43558.6	5.324	8665
2010	77.50	52009.9	6,265	8400

المصدر:

- قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 2009.
- المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962- 2000، مجلس التخطيط العام، 2001.
- التقرير السنوي الثاني والخمسون لمصرف ليبيا المركزي لسنة 2008، ص 42.
- التقرير السنوي الثالث والخمسون لمصرف ليبيا المركزي لسنة 2009، ص 39.

تشير بيانات الجدول رقم (1) إلى اعتماد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على قطاع النفط مما يجعله عرضة لتقلبات السوق العالمية للنفط، وانعكس ذلك في الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد اللَّذيْنِ يلاحظ أنهما متذبذبان بشكل كبير تبعا لتذبذب أسعار النفط، بعبارة أخرى فإن بيانات الجدول السابق توحي أيضاً بتأثير تقلبات العوائد النفطية خلال فترة الدراسة هبوطاً وصعوداً على نمو الناتج المحلي

(1) قطوش رزق وبن الوكيل رمضان، "تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على أسواق النفط في الجزائر: مقاربة تحليلية"، **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، العدد 17، السداسي الثاني 2017، ص 179.

(2) المرجع السابق، ص 180.

الإجمالي، لاسيما وأن الاقتصاد الليبي كان قد تعرض إلى أزمات قوية وحادة خلال فترة الحصار الغربي الاقتصادي (1987-1996).

لقد انعكست تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد في ليبيا خلال فترة الدراسة، فتراوحت بين الارتفاع والهبوط وفقا للتغييرات التي طرأت على أسعار النفط في الاسواق العالمية، فقد سجل متوسط دخل الفرد في عام 1970 نحو 4542 ديناراً ليبياً، وهذا يتوافق مع الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 8915.7 مليون، وفي عام 1975، ارتفع متوسط دخل الفرد الليبي إلى 7709 دينار ليبي، وهذا يرجع للارتفاع الكبير في الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام، حيث بلغ 20012.5 مليون دينار، وترجع هذه الزيادة إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط التي بلغت في عام 1975 نحو 12.17 دولار أمريكي للبرميل، لقد جاء هذا الارتفاع الهائل في أسعار النفط نتيجة للصدمة النفطية الأولى 1973-1978.

وتعكس الأرقام التي وردت في الجدول السابق الارتفاع الكبير في متوسط دخل الفرد في عام 1980 الذي يعكس الارتفاع في أسعار النفط والزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ نحو 30130.5 مليون دينار ليبي، وفي ذات الوقت أرتفع عدد السكان بشكل مطّرِد إلى 3.181 مليون نسمة في نفس العام، وترجع الزيادة الكبيرة في أسعار النفط إلى صدمة النفط الثانية 1979-1980 نتيجة للثورة الايرانية التي أدت إلى تعثر قطاع النفط الإيراني وتوقف إمدادات إيران من النفط، إضافةً إلى انخفاض إنتاج العراق إر اندلا ع الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر 1980، حيث وصل السعر الرسمي للخام العربي الخفيف في عام 1979 في المتوسط إلى نحو 22.74 للبرميل ثم قفز ليصل في عام 1980 في المتوسط إلى 27.17 دولاراً للبرميل الواحد.

كما تشير الأرقام في الجدول السابق إلى ثبات أسعار النفط عند مستوى 28 دولاراً للبرميل، وحققت ليبيا ناتجاً محلياً إجمالي وقدره 24235.6 مليون دينار ليبي، في حين انخفض متوسط دخل الفرد الليبي إلى 6699 ديناراً ليبياً، وربما يعزَى هذا الانخفاض إلى ارتفاع عدد السكان الذي وصل إلى 3.618 مليون نسمة. ويلاحظ ايضا انخفاض أسعار النفط في الاسواق الدولية إلى 17.52 دولار للبرميل، وهو ما انعكس سلبا على الناتج المحلي الإجمالي الذي حقق نحو 21426.1 مليون دينار، وهو ما انعكس سلباً على متوسط دخل الفرد في تلك الفترة، حيث انخفض إلى 4735 دينار ليبي.

وتشير إحصائيات عام 1995 إلى ثبات أسعار النفط، بحيث لم تختلف عن أسعار 1990، ورغم ذلك فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة قليلة فوصل إلى 24308.3 مليون دينار، وقد أسهم ذلك في ارتفاع متوسط دخل الفرد إلى 5065 ديناراً ليبياً، وفي ذات الوقت عادت أسعار النفط للارتفاع

إلى مستويات قياسية، فوصلت إلى 28.40 دولاراً للبرميل الواحد، وهو ما أسهم في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى 26077.4، أما متوسط دخل الفرد فقد انخفض بنسبة قليلة عند مستوى 4805 ديناراً ليبياً.

وتؤكد الأرقام في الجدول السابق الارتفاع الهائل في أسعار النفط، حيث بلغت 54.40 و 77.50 خلال عامي 2005 و 2010 على التوالي، وبالمثل فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 43558.6 وحقق متوسط دخل الفرد ارتفاعا ملحوظا بحيث وصل إلى 8665 ديناراً ليبياً في عام 2005. وقد استمر هذا الارتفاع، فقد وصلت أسعار النفط في عام 2010 إلى 77.50 دولار، وهذا يُعد رقما قياسيا مقارنة بأسعار النفط في السنوات السابقة. لقد تأثر الناتج المحلي الإجمالي بحيث وصل في عام 2010 إلى 52009.9 مليون دولار، وبالمثل فقد ارتفع متوسط دخل الفرد في نفس العام إلى 8400 ديناراً ليبياً.

ويتبين من العرض السابق أن قطاع النفط هو المحدد الرئيس للناتج المحلي الإجمالي، وكذلك متوسط دخل الفرد، إذ يلاحظ ارتباطهما بتذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية ارتفاعا وهبوطاً، كما يلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في عام 1975 متأثرا بصدمة النفط الأولى لعام 1974/1973 التي ارتفعت فيها أسعار النفط بشكل قياسي، كما بينت البيانات في الجدول السابق ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي مرة أخرى في عام 1980 كنتيجة لارتفاع الأسعار بسبب صدمة النفط الثانية عام 1980/1979. كما يتضح انخفاض الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1985 إلى عام 2000، وذلك بسبب العقوبات الأمريكية والغربية على ليبيا في تلك الفترة، ثم ما لبث أن ارتفع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 إلى 2010، وذلك بسبب فك الحصار على ليبيا بعد تسوية قضية لوكربي والعقوبات الأمريكية أحادية الجانب.

2.4. الأهمية النسبية لصادرات وإيرادات النفط:

الجدول رقم (2) يوضح الأهمية النسبية للصادرات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1970–2010)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات النفطية (مليون دينار)	النسبة %	الصادرات غير النفطية (مليون دولار)	النسبة %	إجمالي الصادرات
1970	8915.7	699.1	90.8	71.0	9.2	770.1
1975	20012.5	1925.3	93.8	127.9	6.2	2053.2
1980	30130.5	6486,4	99.2	51.5	0.8	6537.9
1985	24235.6	3184.3	86.7	488.9	13.3	3673.2
1990	21426.1	3085.1	95.0	162.4	5.0	3247.5
1995	24308.3	2470.4	79.3	645.7	20.7	3116.1
2000	26077.4	3841.9	62.1	2343.7	37.9	6185.6
2005	43558.6	30312.2	75.7	9643.0	24.3	39955.2
2010	52009.9	59850.0	97.1	1808.0	2.9	61658.0

المصدر:

- قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 2009،
- المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962- 2000، مجلس التخطيط العام، 2001.
- التقرير السنوي الثاني والخمسون لمصرف ليبيا المركزي لسنة 2008، ص 42.
- التقرير السنوي الثالث والخمسون لمصرف ليبيا المركزي لسنة 2009، ص 39.

تشير بيانات الجدول السابق (2) إلى مدى هيمنة الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970–2010)، حيث تراوحت هذه النسبة من 62.1% إلى 99.2%، كما سجلت الصادرات النفطية أهمية نسبية مرتفعة بوضوح في الناتج المحلي الإجمالي في أغلب سنوات الدراسة. كما توضح بيانات الجدول السابق ضآلة نسبة إسهام الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات وفي الناتج المحلي الإجمالي، فعند مقارنة هذه النسبة بنظيرتها في الصادرات النفطية، نجد أن الأولى منخفضة بوضوح طيلة سنوات فترة الدراسة (1970–2010)، حيث لم تتجاوز نسبة إسهامها 37.9% في الناتج المحلي الإجمالي ذلك في عام 2000، كما يتضح أيضاً عدم استقرار قيمة الصادرات النفطية وغير النفطية خلال فترة الدراسة، وهذا يرجع لتذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية.

3.4. الأهمية النسبية لإيرادات النفط في إجمالي الإيرادات للفترة (1970–2010):

الجدول رقم (3): يوضح الأهمية النسبية للإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات للفترة (1970–2010)

السنة	الإيرادات النفطية (مليون دينار)	النسبة %	الإيرادات غير النفطية (مليون دينار)	النسبة %	إجمالي الإيرادات مليون دينار)
1970	484.0	84.8	86.5	15.2	570.5
1975	1324.0	81.3	304.3	18.7	1628.3
1980	5951.1	87.4	857.4	12.6	6808.5
1985	1846.0	61.3	1166.0	38.7	3012.0
1990	1386.0	56.8	1055.4	43.2	2441.4
1995	2284.0	48.2	2453.8	51.8	4737.8
2000	2203.0	37.7	3640.6	62.3	5843.6
2005	34378.0	88.3	4565.3	11.7	38943.3
2010	55713.0	90.6	5790.1	9.4	61503.1

المصدر:

- الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى، **البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة 1962-2006**م، بنغازي: مركز البحوث العلوم الاقتصادية، ديسمبر، 2010)، ص ص201-215.
- التقرير السنوي الرابع والخمسون لمصرف ليبيا المركزي لسنة 2010، ص 39.

تشير البيانات التي احتواها الجدول السابق (3) إلى هيمنة الإيرادات النفطية على إجمالي الإيرادات في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، حيث سجلت 37.7% في عام 2000، وهي أقل نسبة خلال فترة الدراسة. كما سجلت الصادرات النفطية أهمية نسبية مرتفعة بوضوح في الناتج المحلي الإجمالي في أغلب سنوات الدراسة. وتوضح بيانات الجدول السابق أيضاً ضآلة نسبة إسهام الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات وفي الناتج المحلي الإجمالي، فعند مقارنة هذه النسبة بنظيرتها في الصادرات النفطية، نجد أن الأولى منخفضة بوضوح طيلة سنوات فترة الدراسة (1970–2010)، حيث لم تتجاوز نسبة إسهامها 62.3% في الناتج المحلي الإجمالي ذلك في عام 2000م، ويمكن تفسير في انخفاض الإيرادات النفطية وارتفاع الإيرادات غير النفطية في العام 2000 إلى تأثير الحصار الاقتصادي من جهة، وانخفاض أسعار النفط من جهة أخرى. كما يتضح أيضاً عدم استقرار قيمة الصادرات النفطية وغير النفطية خلال فترة الدراسة، وهذا يرجع لتذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية.

4.4. الأهمية النسبية للنفط في الناتج المحلي:

الجدول رقم (4): يوضح الناتج المحلي النفطي والناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الثابتة لعام 2003

(نسب مئوية)

السنة	الناتج المحلى الإجمالي (المليون دينار)	الناتج المحلي النفطي (مليون دينار)	% من الإجمالي	الناتج المحلي غير النفطي (مليون دينار)	% من الإجمالي
1970	8915.7	5625.8	%63.1	3289,9	%36.9
1975	20012.5	10686.7	%53.4	9325.8	%46.6
1980	30130.5	18620.7	%61.8	11509.8	%38.2
1985	24235.6	10809.1	%44.6	13426.5	%55.4
1990	21426.1	8420.5	%39.3	13005.6	%60.7
1995	24308.3	7705.7	%31.7	16602.6	%68.3
2000	26077.4	9857.3	%37.8	16220.1	%62.2
2005	43558.6	24324.2	%55.8	19234.4	%44.2
2010	52009.9	23379.6	%45.0	28630.3	%55.0

المصدر: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962-2010، مجلس التخطيط العام، الكانون (ديسمبر) 2001م.

ويُعد هيكل الناتج المحلي الإجمالي مؤشرًا لمدى إسهام القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وبالنظر إلي الإحصائيات المتاحة من إسهام الأنشطة الاقتصادية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي خلال الفترة الماضية، يتبين استمرار هيمنة القطاع النفطي، إذ مازال يستحوذ على أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970– 2009)، وكما هو مبين بالجدول (4).

ولقد استهدفت الاستثمارات الضخمة التي نفذت خلال العقود الماضية، إحداث تغيرات في هيكل الاقتصاد الوطني لصالح الأنشطة الاقتصادية غير النفطية تمشياً مع الاستراتيجيات الإنمائية لخطط التنمية الاقتصادية على المدى الطويل، فازداد إسهام الأنشطة الاقتصادية غير النفطية من الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية، حيث كان ينمو بشكل متزايد نتيجة للإسهام النشط للقطاع الخاص، لأن النظام الاقتصادي كان مختلطاً حتى منتصف السبعينيات. وما يبرر نمو مساهمة القطاع غير النفطي منذ التسعينيات وحتى سنة 2000 هو بسبب انخفاض أسعار النفط وانحسار الإيرادات النفطية، وليس بسبب نمو القطاع غير النفطي. أما الناتج الإجمالي لنشاط استخراج النفط والغاز فقد سجل انخفاضاً في إسهامه في الناتج المحلى الإجمالي وفقاً للأسعار الجارية خلال العقود الماضية وذلك مقارنة بمساهمة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية خلال نفس الفترة، وتجدر الإشارة أن هذا الانخفاض لم يكن بسبب النمو الكبير في نسبة الفعالية الإنتاجية للأنشطة الاقتصادية غير النفطية، بل كان نتاجاً للانخفاض المزدوج في أسعار

وكميات إنتاج النفط والغاز، ولقد اتبعت ليبيا سياسة ترشيد إنتاج النفط الخام منذ بداية السبعينيات، فقد تم خفض معدل إنتاج النفط من 3.3 مليون برميل يومياً عام 1970 إلى 1.8 مليون برميل يومياً عام 1980،ثم تراوحت كميات الإنتاج بين (1.0 – 1.5) مليون برميل يومياً خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات، كما انخفضت أسعار بيع إنتاج النفط الخام الليبي انخفاضاً حاداً من 41 دولاراً للبرميل عام 1981 إلى 16.78 دولار للبرميل عام 1995 والى 12.85 دولاراً للبرميل عام 1999 وإلى أقل من 10 دولارات للبرميل في تلك الفترة، ثم تراوحت أسعار بيع البرميل الواحد بين 23-25 دولار للبرميل خلال عامي2000، 2001، وازدادت لتصل إلى أرقام قياسية خلال العقد الحالي.

5. المظاهر السياسية للاقتصاد الريعي:

لقد نتج عن عمليات التحديث والتنمية التي صاحبت اكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية خلال حقبة ستينيات القرن الماضي، ظهور وتنامي العديد من المشاكلات والتعقيدات السياسية والاجتماعية، وهو ما تسبب في تآكل شرعية النظام الملكي، وتراجع شعبيته وقدرته على الاستجابة لضغوط البيئتين الداخلية والخارجية[1]. وفي الوقت التي ارتفعت فيه وتيرة الانقلابات العسكرية في أغلب دول المنطقة العربية، استلهمت جيل الشباب في ليبيا جملة من الأفكار الاشتراكية والشعارات الناصرية القومية، والتي من خلالها تمكنت ثلة من صغار الضباط الليبيين فيما عرف بحركة الضباط الوحدويين الأحرار من الاستيلاء على السلطة والانقلاب على النظام الملكي الذي حكم البلاد خلال المدة من 24 ديسمبر 1951 إلى الأول من سبتمبر 1969[2].

1.5. تأصل نزعة الاستفراد بالسلطة:

نجحت الثورة الليبية، وتمكّن مجلس قيادة الثورة من الاستيلاء على السلطة دونما مشقة أو عناء ووصفت بالبيضاء أي دون إراقة للدماء[3]، وتمكن أن يحكم البلاد رسمياً حتى إعلان قيام سلطة الشعب في 2 مارس 1977. يتكون هذا المجلس من اثنى عشر عضوا جميعهم من العسكريين يترأسهم العقيد معمر القذافي الذي مارس عليهم قدراً كبيراً من الهيمنة والنفوذ، بحيث ظلّ يستحوذ على أغلب المناصب القيادية في الدولة، والتي شملت رئيس مجلس قيادة الثورة، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ووزير الدفاع، ورئيس مجلس الأمن القومي، ورئيس مجلس القضاء الأعلى، ورئيس مجلس التخطيط الأعلى، ورئيس المجلس

([1]) محمد زاهي بشير المغيربي، "التحديث وشرعية المؤسسات السياسية: النظام الملكي الليبي 1951-1969"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، المجلد 21، العدد الثالث/ الرابع، خريف/شتاء 1993، ص 50.

([2]) الرائد عبدالمنعم الهوني، "شريك في ثورة الفاتح يفتح دفاترها من منفاه . الرئد عبدالمنعم الهوني يتذكر : انتزعنا رشاش المحيشي وأنقذنا القذافي من الموت": **صحيفة الحياة**، http://www.alhayat.com/article/1882719

([3]) للمزيد من التفاصيل حول ثورة الفاتح من سبتمبر 1969، أنظر: ميريلا بيانكو، **القذافي رسول الصحراء**، (بيروت: دار الشورى، 1974).

الأعلى للإرشاد القومي، ورئيس الاتحاد الاشتراكي العربي، وقائداً الثورة بعد 2 مارس 1977 حتى نهاية النظام في 20 أكتوبر 2011[1].

لقد راودت العقيد معمر القذافي فكرة الاستفراد بالسلطة منذ البداية، فعمل على التخلص من منافسة أعضاء مجلس قيادة الثورة، بحيث لم يبق منهم في المشهد السياسي صبيحة السابع عشر من فبراير 2011، إلا ثلاثة أعضاء والرئيس: العقيد معمر القذافي، الفريق أول أبوبكر يونس جابر، الفريق مصطفى الخروبي. والفريق الخويلدي الحميدي، أما باقي الأعضاء فمنهم من تنحى طواعية الرائد مُحَّد نجم والرائد مختار القروي (استقالا باكراً)، النقيب أمُحَّد المقريف (توفى أثر حادث سير في 1972)، الرائد عوض حمزة (خضع للإقامة الجبرية حتى مطلع 2011)، الرائد عبدالمنعم الهوني (انسحب طواعية من المشهد السياسي)، النقيب عمر المحيشي (فرّ خارج البلاد عقب محاولة انقلابية فاشلة في عام 1975)، الرائد بشير هوادي (خضع للسجن ثم الإقامة الجبرية حتى مطلع 2011)، الرائد عبدالسلام أحمد جلود (تم تهميشه سياسياً في تسعينيات القرن الماضي)[2].

لقد بدأت جذور الخلاف بين القذافي ورفاقه منذ وقت مبكر، وتمثل ذلك في عديد المحاولات الانقلابية الفاشلة التي انخرط فيها بعض منهم، والتي من أهمها محاولة المقدم آدم حواز والمقدم موسى أحمد في 7 ديسمبر 1969، ومحاولة الرائد عمر المحيشي في 13 أغسطس 1975[3]. تم تطور ذلك إلى خلافات مع شريحة كبيرة من المثقفين باختلاف توجهاتهم الوطنية والقومية واليسارية، ويتبين ذلك من خلال الحوارات التي دارت في بعض المقابلات الشخصية بين العقيد معمر القذافي وبعض المثقفين في الجامعات، وكانت جميعها تؤكد على النهج الديمقراطي بعودة العسكريين الذين قاموا بالثورة المسلحة إلى ثكناتهم، والتأكيد على مدنية الدولة الليبية، وترتيب البيت الداخلي الليبي من جهة، والتطرق إلى المشاكلات الخارجية من جهة أخرى[4].

([1]) عبدالرازق مُحَّد جعفر، "قصة ثورة الفاتح من سبتمبر 1969"، **صحيفة المثقف**، العدد: 4574، الجمعة 15 – 03 – 2019، أنظر: http://www.almothaqaf.com/memoir/880111-1969

([2]) القذافي وتصفية أعوانه.. كيف ولماذا؟ http://www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?Action=&Preview=No&ArticleID=14350

([3]) مقابلة مع أحمد قذاف الدم :"الملازم أول معمر شكل «تنظيما عسكريا للثورة» ثم أزاح رفاقه عن الحكم بقسوة"، **الشرق الأوسط**، السبت – 2 ذو الحجة 1435 هـ – 27 سبتمبر 2014 م: https://aawsat.com/home/article/189511

([4]) أحمد الزروق الرشيد وآخرين، "أثر حظر العمل والتنظيم الحزبي في ليبيا على تشوّه الثقافة السياسية تجاه الظاهرة الحزبية خلال الفترة 1951–2010"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، برلين، المركز الديمقراطي العربي، العدد 13 كانون الثاني، 2019، ص

لقد أصدر النظام السابق الكثير من القرارات والقوانين التي تستهدف المعارضة، منها قرار حماية الثورة في ديسمبر 1969، وقانون تجريم الحزبية في مايو 1972، وقانون منع الإضرابات والاعتصامات وكافة وسائل الاحتجاج المدنية في إبريل 1972، وإخضاع الصحافة لسيطرة الدولة[1]. وبذلك لم يكن غريباً في ضوء كل ذلك أن تشهد الأعوام 1973، 1974 وبدايات عام 1975 تعاظم النشاط القمعي للأجهزة الأمنية، وتمثل ذلك في حملات اعتقال للأشخاص والاعتداء على الأرواح والممتلكات، وتركزت تلك الحملات على المعارضين من المثقفين سواءً أكانوا طلاباً أو موظفين وتجاراً ومنتسبي القوات المسلحة، بل أدت إلى تدمير معنى السلطة والمؤسسات وحكم القانون. لقد بذل القذافي جهودا متواصلة وقام بدعاية مكثفة لإقناع الناس بنموذجه الفريد، إلا أن ذلك لم يمنع من عزوف الناس عن حضور المؤتمرات الشعبية، وهو ما دفعه للجوء إلى تدابير متعددة لخلق حراك سياسي واجتماعي لصالحه ولتقوية نظامه، فشملت هذه المحاولات تطبيق مبادرات عديدة مثل الجمهرة، وتطبيق أفكار مثل "السلطة شعبية والإدارة ثورية" وإنشاء القيادات الشعبية الاجتماعية، والروابط الشبابية، وغيرها من الآليات التي ابتدعها لإحكام السيطرة وإشاعة مناخ مصطنع من التأييد الشعبي. هكذا ومع أن القذافي حافظ على استخدام التوجهات الأيديولوجية القومية والإسلامية، والحديث عن المثل العليا للديمقراطية والعدالة والمساواة، فقد كشفت السياسات الممارسة تناقضا واضحاً بين الفكر والممارسة العملية[2].

وعندما تمكّن القذافي من تصفية معظم معارضيه في الداخل، اتجه لمواجهة المعارضة في الخارج ممن وصفهم "بالكلاب الضالة". لذلك فلقد شهد النصف الأول من الثمانينات حملات اغتيال متزايدة لأعضاء المعارضة الليبية في الخارج. لقد هددهم بقوله: "هم أحرار في السفر حتى إلى القطبين الشمالي أو الجنوبي إذا أرادوا، ولكن إذا انتقدوا الثورة فستتم ملاحقتهم حيثما وجدوا". وبذلك أصبح كل ليبي أظهر معارضته أو انتقاده للنظام السابق هدفا للتصفية الجسدية من خلال خلايا سرية وفرق خاصة بالاغتيالات والتصفيات، ونفدت الكثير من الاغتيالات في الخارج[3].

2.5. التحولات البنيوية والسياسية المتسارعة:

لقد مكنت موارد النفطة الهائلة النظام السابق وقيادته من الخوض في تجارب سياسية عديدة، تدور ظاهرها تعزيز المشاركة السياسية، ووفي جوهرها الاستحواذ على السلطة، وبالخصوص يمكن تقسيم التجارب السياسية التي مرت بها البلاد خلال فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل أساسية:

([1]) القانون رقم 1972/17 بشأن تجريم الحزبية، **الجريدة الرسمية**، السنة العاشرة، العدد 29، 1972.

([2]) يوسف مُحَمَّد جمعة صواني، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 3.

([3]) يوسف مُحَمَّد جمعة صواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 3.

1.2.5. مرحلة الاتحاد الاشتراكي العربي (1969–1973):

تمثلت الخاصية الرئيسة في هذه المرحلة في الدور الذي أدته القوات المسلحة التي كانت أداة التغيير وعنصراً أساسياً في بنية السلطة، ومن أهم أحداث هذه المرحلة هي تأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي[1]، وقد شكل الخطاب السياسي وسيلة مهمة لنقل الأفكار والآراء السياسية، وأسهمت خطابات أخرى في مناسبات مختلفة في تأسيس المنظور الإيديولوجي للثورة. ومن أهم الخطابات، خطاب 22 سبتمبر 1969، وخطاب 5 نوفمبر 1969[2].

لقد كانت تجربة تأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي إحدى أهم الخطوات التي شكلت البنية الأيديولوجية في هذه المرحلة، حيث نجد تأثير ثورة 23 يوليو وقائدها جمال عبدالناصر على الثورة الليبية منذ قيامها كبيراً، وذلك من خلال توافق الشعارات وهي: الحرية، والاشتراكية، والوحدة[3]. وبالخصوص وضعت ندوة الفكر الثوري في 5 مايو 1970 أسس التجربة الجديدة. بصفة عامة.

2.2.5. مرحلة الثورة الشعبية (1973–1977).

بدأت هذه المرحلة بخطاب القذافي في 15 إبريل 1973 بمدينة زوارة، وتمثل هذه النقاط برنامجا للثورة الشعبية أو الثقافية التي ستبدأ بتشكيل لجان شعبية في كل مدينة وقرية ومدرسة ومصنع وجامعة ومطار...، الخ، والنقاط الخمس: تعطيل كافة القوانين التي كان معمولاً بها، تطهير البلاد من جميع الحزبيين الذين وصفهم القذافي في ذلك الخطاب بالمرضى، الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب، والزج بالنخبة في السجون والمعتقلات، إعلان الثورة الإدارية، إعلان الثورة الثقافية[4].

يمثل إعلان الثورة الثقافية أهم خصائص هذه المرحلة، التي تم فيها تثوير البِنَى الإدارية للحكومة من منظور ورؤية القذافي، وإلغاء القوانين القديمة، إضافة إلى تشكيل اللجان الشعبية، وكان الهدف أن تصبح هذه اللجان السلطة الرسمية في المحافظات والبلديات، وإدارة المؤسسات والشركات العامة والخاصة والكليات والجامعات الليبية[5]، وستتم مناقشة الثورة الثقافية بدرجة أوسع في الفصل الثاني.

([1]) هنري حبيب، **ليبيا بين الماضي والحاضر**، ترجمة شاكر ابراهيم (طرابلس: المنشاة الشعبية للنشر والتوزيع والمطابع، 1981) ص 34.

([2]) **المرجع السابق**، 40.

([3]) آمال سليمان العبيدي، "**بوادر الإصلاح السياسي وأثره علي سياسات تمكين المرأة في ليبيا**"، في مُحَمَّد زاهي بشير المغيربي (محرر)، **السياسات العامة: ابحاث مؤتمر السياسات العامة**، بنغازي: مركز البحوث والاستشارات جامعة بنغازي، 2007، ص 352.

([4]) **السجل القومي**، المجلد السنوي الرابع، 1973/1972م، ص 494.

([5]) آمال سليمان العبيدي، "بوادر الإصلاح السياسي وأثره علي سياسات تمكين المرأة في ليبيا"، **مرجع سبق ذكره**، ص 353.

3.2.5. مرحلة سلطة الشعب "النظام الجماهيري" (1977–2010):

تأثرت هذه المرحلة بهيمنة مقولات الجزء الأول من الكتاب الأخضر، الذي صدر في يناير 1976، فقد شكل هذا الكتاب تحولاً جذرياً في البنية السياسية والفكرية في ليبيا، كما تم في هذه المرحلة حل الاتحاد الاشتراكي العربي، وتولي مؤتمر الشعب العام وظائفه الأساسية، وفي هذه المرحلة أيضاً تم الإعلان عن قيام "سلطة الشعب"، في الثاني من مارس 1977، ايذاناً بتحول ليبيا من جمهورية إلى جماهيرية، كذلك فقد شهدت هذه المرحلة ظهور اللجان الثورية في السادس من نوفمبر عام 1977، حيث كان الإعلان عن تأسس أول "لجنة ثورية" بجامعة طرابلس معلنة عن استعدادها للاضطلاع بالمهام التالية: تحريض الجماهير على ممارسة السلطة، ترسيخ سلطة الشعب، ممارسة الرقابة الثورية، تحريك المؤتمرات الشعبية، ترشيد اللجان الشعبية وأمانات المؤتمرات، حماية الثورة والدفاع عنها والدعاية لها[1].

لقد سادت هذه الفترة فكرة الديمقراطيّة المباشرة وآلياتها المختلفة من مؤتمرات الشعبية، ولجان شعبية، واتحادات ونقابات وروابط مهنية، ومؤتمر الشعب العام، التي أعلن عنها في مدينة سبها والمعروف "بإعلان قيام سلطة الشعب، الإعلان الذي جاء بمثابة انقلاب سلمي على مجلس قيادة الثورة، منهياً بذلك أي دور رسمي لأعضائه في الحياة السياسية، والذي من خلاله ألغي الإعلان الدستوري المؤقت. وبذلك يمكن القول إن هذه المرحلة من أهم المراحل التي مرت بها البلاد بعد ثورة سبتمبر 1969، وتهدف هذه الفكرة إلى تعزيز سلطة العقيد القذافي، ووضع حد لأي معارضة سياسية بأي شكل كان خارج إطار المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية[2].

لقد عانت ليبيا خلال حقبة حكم القذافي من سياسات وممارسات أرهقت المجتمع وعبثت بموارده ومقدراته، حيث وظفت كل الإمكانيات لتنفيذ التجربة الاشتراكية الثورية التي اعتمدت بالأساس على الحكم المركزي والملكية العامة للثروة وفقاً للمنظور الاقتصادي الاشتراكي، وتوزيع عوائد النفط علي جميع فئات المجتمع دون تمييز، وهو ما دفع بالدولة للسيطرة علي جميع القطاعات، حيث ألغيت في عام مارس 1978 الملكية الخاصة، وتم تطبيق الكثير من المقولات الاشتراكية مثل: "البيت لساكنه"، و "شركاء لا أجراء"، وانحصرت التنمية بالأساس في استغلال عوائد النفط وتوظيفها في إنجاز مشاريع تنموية

(1) **شروح الكتاب الأخضر**، المجلد الثاني، المبحث (16) (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1996).

(2) حكمت أحمد رجب صبرة، "العلاقة بين النخبة المثقفة والنظام السياسي في ليبيا: دراسة توجهات النخبة المثقفة نحو القضايا السياسية التي تبناها النظام السياسي خلال الفترة 1973–"، 1977"، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية الليبية بنغازي، 2015، ص 86.

زراعية كبرى، مثل النهر الصناعي العظيم، وفتح أسواق شعبية كبرى، والغاء التجارة، واغلقت المحلات الخاصة، وأصبحت الدولة هي المستخدم الوحيد[1].

لقد عمل النظام السابق على التخلص على كل من يخالف ما جاء بالنظرية العالمية الثالثة والتي تجسدت في مقولات الكتاب الأخضر، فرأي في نفسه بأنه قيادة لا يستحقها الليبيون. لم يعمل القذافي على التصالح مع المجتمع أو الاصغاء للأصوات التي تخالف آراءه، ولم يهتم بحالة عدم الاستقرار، فأحدث تغييرات هيكلية حكومية، لم تتوقف على مدار أربعة عقود، حيث اتسمت المؤسسات الإدارية والسياسية بعدم الثبات والاستقرار، سواءً بزيادة عدد المؤتمرات واللجان الشعبية أو بتقليصها، وهو ما حال دون مأسسة السياسة والممارسة العملية، وهو ما نظر إليه على أنه الوسيلة الفعالة لمنع تشكل قوى معارضة[2].

لقد عانت الحياة السياسية خلال حقبة نظام القذافي من هيمنة اللون والرأي الواحد، بحيث لم يكن أمام الليبيين فرصة للتعبير خارج حدود ما يسمح به النظام، فلا يوجد صحافة مستقلة أو مجتمع مدني، وتعرضت الأحزاب السياسية للحظر ومنع على الليبيون من أي نشاط حزبي سري أو علني، فالدولة شمولية، وأن أنشأت تنظيمات مجتمع مدني فهي ضمن الكوربوراتية المسيطرة والمهيمنة على كل شيء. لقد استخدم النظام قوة موارد النفط في بناء تحالفات خارجية، لذلك اتجه القذافي إلى تجاهل الشأن الداخلي، واتجه لتحقيق طموحاته ومجده الشخصي في الخارج. من هنا أصبحت الدولة تنفصل بشكل أو آخر عن المجتمع، وتتغاضى عن أي المطالب باستثناء سد المطالبات الحياتية. ومع ذلك حدثت محاولات انقلابية عديدة، كما جرت مظاهرات واحتجاجات في بعض المدن والقرى الليبية، ولكن بفضل التعتيم الإعلامي لم يعلم بها العالم الخارجي[3].

3.5. تنامي النشاط السياسي والعسكري في الخارج:

لقد مكنت إيرادات النفط وما توفره من موارد مالية كبيرة النظام السابق أن يدخل البلاد في تجارب سياسية داخلية، وأن ينفذ سياسة خارجية تعكس طموحات القيادة الليبية في أن تتبوأ البلاد مكانة وقوة إقليمية بين جيرانها العرب والأفارقة، وأن تؤدي القيادة الليبية دوراً ثورياً عالمياً في مختلف بقاع العالم، وجاء ذلك في شكل المنح والمساعدات والدعم الاقتصادي الذي قدمته ليبيا للكثير من حركات التحرر الثورية العالمية، سواءُ استثمارات مباشرة أو غير مباشرة، وأشارت الخارجية الأمريكية إلى أن المساعدات

(1) فؤاد الصباغ، "استراتيجيات التنمية الاقتصادية بدول شمال إفريقيا"، **المركز الديمقراطي العربي**، 25. مايو 2018:
https://democraticac.de/?p=54264

(2) يوسف محمد جمعة صواني، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، مرجع سبق ذكره، ص 4.

(3) أحمد الزروق وآخرون، "أثر حظر العمل والتنظيم الحزبي في ليبيا على تشوّه الثقافة السياسية تجاه الظاهرة الحزبية خلال الفترة 1951-2010"، مرجع سبق ذكره، ص 166.

التي منحتها الحكومة الليبية قد تجاوزت 100 مليون دولار[1]، بحيث أصبحت ليبيا الداعم الأكبر ماليا وعسكريا لجميع حركات التحرر الثورية المعارضة للغرب الإمبريالي في جميع أنحاء العالم، ووقفت مواقف مشرفة من القضايا العربية والقضايا التحررية[2]. وبذلك أصبحت ليبيا السند القوي لجميع حركات التحرر والحركات الشعبية المناهضة للسيطرة الأجنبية، سواء أكانت سياسية كحكم المستعمرات، أو اقتصادية كإمبريالية المساعدات لذلك كان سعي ليبيا هو إمداد الدول الصديقة والشعوب المتحررة بالمساعدات التنموية التي تحتاجها عملية البناء والعمل على درء الهيمنة الإمبريالية على هذه الشعوب[3].

لقد تجسّد التدخل العسكري الليبي في بداية الأمر في دعم الحركة الوطنية اللبنانية بعد اندلاع الحرب الأهلية عام 1975، حينها انقسم اللبنانيون إلى طرفين، الأول الجبهة اللبنانية التي كانت تشمل الأحزاب المسيحية، والثاني في الحركة الوطنية التي كانت تضم أحزابا وقوى تنادي بإصلاح النظام والدفاع عن القضية الفلسطينية. كما دعمت ليبيا الفصائل اللبنانية في الحرب الأهلية بالمال والسلاح، وكان ذلك بالتنسيق مع السوريين إبان الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام 1982، فأرسلت لواء مجحفلاً من القوات الخاصة الليبية إلى سهل البقاع، فأقاموا فيها قاعدة ارتباط عسكرية في منطقة ظهر البيدر في جبل لبنان ليس ببعيد عن الحدود مع سوريا للتنسيق مع الفصائل اللبنانية والفصائل الفلسطينية الموجودة في لبنان، والتي كانت ليبيا على علاقة وطيدة معها أامثال الجبهتين الشعبية والديمقراطية.

وتدخلت ليبيا عسكريا في أوغندا وتجسّد ذلك في دعمها للرئيس الأوغندي الأسبق عيدي أمين داده في الحرب الأوغندية – التنزانية التي اندلعت بين البلدين بداية النشاط العسكري الليبي خارج الحدود بعد ثورة سبتمبر 1969، حيث فشلت القوات الليبية متمثلة في وحدات مدفعيّة وصواريخ ليبيّة وبعض القوات غير النظامية التي أرسلت جوا إلى أوغندا بهدف حماية عيدي أمين داده الذي أطيح بنظامه في عام 1979[4].

ومن أسباب هذه الحرب رغبة القيادة الليبية ضمَّ إقليم أوزو الحدودي باعتباره كان جزءاً من ليبيا قبل الاتفاقية الفرنسية – الإيطالية في عام 1935، التي أصبح بموجبها هذا الإقليم جزءاً من دولة تشاد، إلى جانب الرغبة في تشكيل تحالف إسلامي لتوسيع نفوذ ليبيا في قارة أفريقيا. وبذلك فقد أصبحت ليبيا منذ 1972 إلى 2011 طرفا أساسيا في جميع الحروب في تشاد بل تدخلت بشكل مباشر حتى

(1) مجموعة مؤلفين، **ليبيا الثورة في عشرين عاما 1969–1989**، (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1989)، ص 158.

(2) أوراسيو كالديرون، **القذافي نقطة الانطلاق**، ترجمة أنور حسن، (بنغازي: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1986)، ص 99.

(3) مجموعة مؤلفين، **ليبيا الثورة في عشرين عاما 1969–1989**، مرجع سبق ذكره، ص 159.

(4) "مهمّة «فتح» في أوغندا"، **صحيفة الأخبار**، الأثنين، 18 مايو 2019: https://al-akhbar.com/Opinion/226891

تمكنت من دخول العاصمة نجامينا في عام 1982، ثم عادت ثانية لتدعم الرئيس كوكني واداي ضد الرئيس حسين حبري عام 1986-1987، والتي تكبدت فيها ليبيا خسائر فادحة في الأرواح والمعدات.

6. ملاحظات ختامية:

لقد اوضحت الدراسة بأن النفط هو المحدد الرئيس للاقتصاد الوطني في البلاد، فهو يسهم بالنصيب الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، وبالمثل في متوسط دخل الفرد، الأمر الذي أسهم في جعل الأوضاع الاقتصادية والمعيشية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتموجات أسعار النفط في الأسواق العالمية صعوداً وهبوطاً، كما أتضح من خلال الدراسة أيضاً هيمنة الصادرات والعائدات النفطية على مجمل الصادرات والعائدات في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، وبذلك فقد أحدثت هيمنة قطاع النفط بعض الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد الليبي، ويتجلى ذلك في عدة مؤشرات لعل أهمها ضعف وتدهور القطاعات الإنتاجية خصوصاً الصناعات التحويلية، وتدني نسبة نموها، فأصبحت عائدات النفط المصدر الرئيس لتمويل مختلف نفقات الدولة التنموية والجارية، إلى جانب تأثيره المباشر وغير المباشر في فعاليات الانتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية.

لقد تسبب الاقتصاد الريعي بشكل كبير في إنتاج سلوك عزز من رغبة الدولة والنخبة الحاكمة في تعزيز وديمومة سيطرتها على الموارد والتحكم في توزيعها، وذلك بهدف شراء الذمم وكسب ولاءات المواطنين. الأمر الذي ساهم في بروز طبقة اجتماعية تعتمد بشكل كبير على ما يوزع عليها من ريع النفط، وهو ما جعلها تقاوم أي محاولة لتنويع هيكل الاقتصاد بالشكل الذي قد يسمح بظهور فئات اجتماعية أخرى منافسة لها قد تتسبب في تغير الوضع الراهن. لقد سادت المجتمع الليبي ثقافة الريع، وهي ثقافة انتهاز الفرص، والبحث عن الربح السريع والتفاخر الاجتماعي، وهو ما يدفع الاقتصاد للاتجاه نحو الاستثمار في قطاعي العقارات والخدمات، وازدراء الكسب المبني على العمل المنتج، ومثل هذه المواصفات تشجع على انتشار الفساد بكل صوره.

تخلص هذه الدراسة وتؤكد على أنه لن يتحقق الخيار الديمقراطي في ليبيا ما لم يتم إعادة هيكلة الاقتصاد القائم ذا الطبيعة الريعية وتنويعه ليصبح اقتصاداً منتجاً، وهذا يتطلب في واقع الأمر مواجهة ضغوط القوى الداخلية والخارجية التي تدفع نحو هيمنة الاقتصاد الريعي واستمراريته، بحيث يتحول اعتماد الدولة على فرض الضرائب على الانتاج بدلاً من الاعتماد على ما يتوفر لها من عائدات النفط، وذلك من أجل تغيير نمط التبعية من تبعية المجتمع للدولة إلى تبعية الدولة للمجتمع، وهذا يدفع الدولة للقبول والسماح بالمشاركة السياسية والقبول بالتمثيل بما يتوافق مع الشعار التقليدي في الدول الديمقراطية التمثيلية

الراسخة والقائل بأنه: "لا ضرائب من دون تمثيل"، بدلا من الشعار السائد في الدول غير الديمقراطية ذات الطبيعة الريعية وهو "لا تمثيل من دون ضرائب".

قائمة المراجع:

أولاً– المصادر العربية:

أ– الوثائق:

1- القانون رقم 1972/17 بشأن تجريم الحزبية، **الجريدة الرسمية**، السنة العاشرة، العدد 29، 1972.

2- **السجل القومي**، المجلد السنوي الرابع، 1973/1972.

3- **شروح الكتاب الأخضر**، المجلد الثاني، المبحث (16)، طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1996.

ب– الكتب:

4- بيانكو، ميريلا، **القذافي رسول الصحراء**، بيروت: دار الشورى، 1974.

5- حبيب، هنري، **ليبيا بين الماضي والحاضر**، ترجمة شاكر ابراهيم، طرابلس: المنشاة الشعبية للنشر والتوزيع والمطابع، 1981.

6- صواني، يوسف مُحَمَّد جمعة، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

7- آمال سليمان العبيدي، "بوادر الإصلاح السياسي وأثره علي سياسات تمكين المرأة في ليبيا"، في مُحَمَّد زاهي بشير المغيربي (محرر)، السياسات العامة: ابحاث مؤتمر السياسات العامة، بنغازي: مركز البحوث والاستشارات جامعة بنغازي، 2007.

8- كالديرون، أوراسيو، **القذافي نقطة الانطلاق**، ترجمة أنور حسن، بنغازي: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1986.

9- مجموعة مؤلفين، **ليبيا الثورة في عشرين عاما 1969–1989**، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1989.

ج– الدوريات:

10- بروسي، رضوان، "جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية مقاربة غير معيارية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 409، مارس 2013.

11- بوخشيم، عبدالناصر عزالدين، "الدولة الريعية، ثقافة اقتسام الثروة بدلا من إنتاجها"، **مجلة مركز البحوث الاقتصادية**، المجلد الرابع والعشرون، العددان الأول والثاني، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 2016، ص ص 23-41.

12- الرشيد، أحمد الزروق وآخرون، "أثر حظر العمل والتنظيم الحزبي في ليبيا على تشوّه الثقافة السياسية تجاه الظاهرة الحزبية خلال الفترة 1951-2010"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، برلين، المركز الديمقراطي العربي، العدد 13 كانون الثاني، 2019.

13- رمضان، قطوش رزق وبن الوكيل، "تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على أسواق النفط في الجزائر: مقاربة تحليلية"، **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، العدد 17، السداسي الثاني 2017.

14- كنعان حمة غريب عبدالله، "أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي"، **مجلة جامعة التنمية البشرية**، المجلد 3، العدد 3، 2017، ص 699.

15- المزيني، عماد الدين مُحَّد، "العوامل التي أثرت على أسعار النفط العالمية"، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، 2013.

16- المغيربي، حمد زاهي بشير، "التحديث وشرعية المؤسسات السياسية: النظام الملكي الليبي 1951-1969"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، المجلد 21، العدد الثالث/ الرابع، خريف/شتاء 1993.

د. الرسائل العلمية غير منشورة:

17- زوميه، جاوي، "أثر الاقتصاد الريعي على التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولاي الطاهر- سعيدة -كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.

18- صبرة، حكمت أحمد رجب، "العلاقة بين النخبة المثقفة والنظام السياسي في ليبيا: دراسة توجهات النخبة المثقفة نحو القضايا السياسية التي تبناها النظام السياسي خلال الفترة 1973-"، 1977"، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية الليبية بنغازي، 2015.

هـ. الانترنيت:

19- حامد عباس مُحَّد المرزوك، "سمات الدولة العربية الريعية":

http://law.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=7&lcid=19900

20- جورج قرم، "الاقتصاد السياسي للانتقال الديمقراطي في الحالة العربية"، محاضرة ألقيت في قصر قرطاجة في تونس يوم 14 جوان/ حزيران 2014،

http://www.georgescorm.com/personal/download.php?file=final%20tunis%20text%20june%2

21- ذياب فهد الطائي، "المظاهر السياسية للاقتصاد الريعي"، http://www.odabasham.net

22- فؤاد الصباغ، "استراتيجيات التنمية الاقتصادية بدول شمال إفريقيا"، **المركز الديمقراطي العربي**، 25. مايو 2018: https://democraticac.de/?p=54264

23- مُحَّد نبيل الشيمي، "الاقتصاد الريعي المفهوم والإشكالية"، **الحوار المتمدن**، 2012/2/13:

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=295122&r=0

24- معجم المعاني: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/% %B9

25- "مهمّة «فتح» في أوغندا"، **صحيفة الأخبار**، الأثنين، 18 مايو 2019:

https://al-akhbar.com/Opinion/226891

26- عبدالرازق محمّد جعفر، "قصة ثورة الفاتح من سبتمبر 1969"، **صحيفة المثقف**، العدد: 4574، الجمعة 15 – 03 – 2019، أنظر:

http://www.almothaqaf.com/memoir/880111-1969

27- غسان إبراهيم، "الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية"، انظر:

http://parliament.gov.sy/SD08/msf/1431322317_pdf.

0014.pdf

28- القذافي وتصفية أعوانه.. كيف ولماذا؟

http://www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?Action=&Preview=No&ArticleID=14350

29- الهوني، عبدالمنعم، "شريك في ثورة الفاتح يفتح دفاترها من منفاه . الرئد عبدالمنعم الهوني يتذكر : انتزعنا رشاش المحيشي وأنقذنا القذافي من الموت": **صحيفة الحياة**، http://www.alhayat.com/article/1882719

ثانياً– المصادر الاجنبية:

30- Matthew Gray, (2011), "A Theory of Late Rentierism in the Arab States of the Gulf", Center for International and Regional Studies, Georgetown University School of Foreign Service in Qatar, Occasional Paper No.

La fonction information-communication au sein de l'ANP: une transition laborieuse

D. Djouhri Smail

Faculté des Sciences Politiques et Relations Internationales,

Université d'Alger 3 , Algerie

Résumé :

L'institution militaire algérienne à l'instar de toutes les armées du monde, était au commencement réfractaire à toute ouverture vers l'environnement extérieur entretenant ainsi l'image d'une institution close et développant une allergie pathologique à toute forme de communication vers des cibles extérieures. Cependant, la transition démocratique qu'a connue l'Algérie depuis 1989 conjuguée à la libération des espaces de communication ont rendu nécessaire l'adoption d'une nouvelle posture de communication déclinée par la mise en œuvre de structures et d'une organisation pour faire de la grande muette une entreprise communicante.

Cependant, force est de constater aujourd'hui que cette transition n'a pas pour autant réussi à dépasser certaines résistances à un vrai changement des mentalités et des pratiques en matière d'information et de communication. En effet, et en dépit de toute l'architecture organisationnelle et fonctionnelle mise en œuvre, l'ANP est restée comme même réfractaire à une vraie communication envers des cibles identifiées, bien qu'elle soit dotée de structures de communication, au demeurant, inopérantes et inefficaces, à cause de l'absence d'une réelle stratégie de communication, seule à même de projeter l'ANP dans l'ère de communication moderne.

Les mots clés :

La fonction information et communication, la doctrine de communication, la stratégie de communication, l'armée communicante, les institutions closes….

Introduction

Aucune organisation ne peut survivre au sein d'un environnement donné, assumer ses missions et réaliser les objectifs programmés sans une stratégie de communication appropriée et bien pensée. Aussi, toutes les organisations se dotent de moyens et de structures pour communiquer envers un environnement interne et externe préalablement identifié et segmenté. Les armées en tant qu'organisation, ne peuvent échapper à ce besoin incompressible de

communiquer, d'autant plus qu'il s'agit d'organisations qui appartiennent à un environnement interne et externe avec lequel elles doivent composer et impérativement interagir. Leurs capacités de répondre au contrat opérationnel auquel elles ont initialement souscrit dépendent largement des choix qu'elles doivent faire en matière de doctrine d'information et de communication et dans quelle mesure cette doctrine sera déclinée en fonction stratégique.

Néanmoins, la spécificité du métier des armes, marqué par le culte du secret, a retardé pendant longtemps l'adoption de la communication organisationnelle au sein des armées en général comme fonction structurelle. Aussi, l'armée, un montage complexe d'idées, de ressources humaines et de matériels dont la finalité consiste à produire et appliquer des effets de destruction mesurés sur réquisition de l'autorité civile afin de contribuer à la réalisation du projet politique constitue, au regard de ses missions de combat plus qu'un banal métier ([1]). Cette singularité du métier des armes explique en grande partie la résistance au changement qu'affichent sans exception toutes les armées du monde.

En effet, le conservatisme est le trait structurel des armées, ceci explique pourquoi les institutions militaires sont restées pendant longtemps imperméables à toute influence venant du monde civil. Pire, elles se sont apparentées à des« institutions closes », se démarquant ainsi de l'environnement civil, perçu comme pervers et dépréciateur de l'ethos militaire et porteur notamment de valeurs, comportements et représentations excessivement permissives au point de devenir antagoniques, voire contradictoires avec celles qui doivent structurer et modeler les forces armées. Les officiers d'antan se voient automatiquement écarté du tableau d'avancement et de l'accès aux postes de responsabilité si leur dossier comporte la mention « fréquente l'élément civil » ([1]).

Toutefois, depuis l'explosion des moyens de communication et l'avènement de la société de l'information, les armées tendent de plus en plus à se banaliser et changent de comportement : la recherche de la communication, en mode interne vers leurs propres collaborateurs et, en mode externe, afin de projeter une image valorisée vers l'environnement extérieur, devient alors un choix stratégique incontournable au regard de son omnipotence. Du coup, les armées, notamment en Occident se sont durablement inscrites dans une logique de communication systématique compte tenu de l'importance de cette dernière et de son caractère déterminant dans le maintien de la cohésion interne de l'institution et la réussite des taches qui lui sont assignées. En effet, la communication est le pilier de toute politique de défense et on la retrouve

[1] - Voir à ce sujet l'ouvrage référence de Charles Moskos, *The military, more than just a job ?*, Pergamon-Brassy's, Washington 1988.

[1] - Fabrice Hamelin, « Les nouvelles relations défense-société », Les Champs de mars, n° 11, 2002, p.275.

systématiquement dans tous les segments de la stratégie militaire générale ([1]). Qu'en est-il alors du rapport de l'ANP à la communication ?

Le culte du secret : un dogme

S'agissant de l'ANP, et au regard de son parcours historique, il apparait clairement qu'elle a toujours affiché une allergie pathologique à toute forme de communication institutionnelle au point où elle est considérée **sans aucun doute, comme l'une des plus secrètes du monde ([2]).** Des observateurs vont plus loin, l'ANP, c'est tout simplement « un trou noir » où le terme « de grande muette » trouve toute sa signification. Cette posture de réserve et de cloisonnement peut s'expliquer par des considérations liées à l'histoire. L'ALN, ancêtre de l'ANP, qui, au regard des exigences de clandestinité durant la guerre de libération, a érigé le secret en dogme doctrinal.

En effet, pendant toute la durée de la guerre de libération à caractère foncièrement clandestin. Pendant toute la durée de la guerre d'Algérie, très peu de fuites ont été enregistrées au sujet des nombreuses et constantes dissensions au sein du commandement FLN-ALN et par rapport aux frictions entre le politique et le militaire ([3]). Cette tendance au cloisonnement se retrouve aujourd'hui très forte chez les décideurs, marqués par plusieurs années de lutte clandestine, notamment au sein de la sphère militaire où le secret-défense est systématiquement élevé au rang de dogme non révisable.

Le culte du secret serait alors un patrimoine héréditaire et, est devenu un trait structurel qui singularisait l'ANP, digne héritière de l'ALN, ce qui explique en partie cette frilosité qui la caractérisait par rapport à toute forme de communication extérieure. Or, la communication, c'est le partage des informations et des données non classées, c'est donc la négation du secret, d'où l'incompatibilité de la posture de cloisonnement avec les exigences de la communication de défense.

En effet, l'ANP, des années après l'indépendance, a conservé, voire, conforté cette posture de non communication. Plus grave, l'entretien du secret a finit par retarder l'avènement d'une armée réellement communicante dans son segment interne ou externe et cumuler ainsi un retard énorme qui va lui être préjudiciable durant la lutte anti-terroriste. Cette situation de grande muette est telle qu'à la différence des autres armées, notamment occidentales, Il est impossible de trouver un accès libre ne serait-ce qu'à la composition organique et nominale du Ministère de la Défense Nationale (MDN).

---

[1] - En effet, la communication constitue un ressort essentiel au sein de la stratégie militaire déclaratoire. La dissuasion, la persuasion et la séduction étant avant tout des actes de communication. Idem pour la stratégie opérationnelle où la communication en opérations ainsi que la communication de crise jouent un rôle central.

[2] -Pierre Dévoluy et Mireille Duteil, La poudrière algérienne, Editions Calmann-Lévy, Paris, 1994, p.37.

[3] - Alistair Horne, Histoire de la guerre d'Algérie, Editions Dahlab, Alger 2007, p.17.

En outre, et pendant des décennies, les Algériens n'avaient pas le droit de connaitre le nom, le grade et encore moins, voir l'image du patron du Département du Renseignement et de Sécurité (DRS) ([1]). C'est la reproduction mécanique de la posture de Boussouf durant la guerre de libération, bien que l'attitude de ce dernier est plus compréhensible au regard des exigences de clandestinité indispensables à l'époque. Alors comment expliquer qu'on inscrit toute un département en charge de la sécurité des algériens et l'identité de son chef comme secret-défense, alors que de tels responsables, y compris dans les pays en développement sont parfaitement connus de la part du grand public ? A titre d'exemple, et dans un souci d'ouverture et de communication, le département jordanien des services de renseignements (*Jordanian Intelligence Departement*) dispose d'un site propre dont l'objectif est de faire connaitre au large public le département et ses activités ([2]).

Aussi, l'absence de communication et l'opacité du système décisionnel militaire algérien, quand il s'agit de problématiques sécuritaires ou de défense, constituent les traits distinctifs d'une armée fermée et combien muette ([3]).Cependant, ce qui est surprenant, c'est la permanence et la persistance de cette allergie par rapport à la communication, bien des décennies après l'indépendance.

Le retrait de l'armée du Comité Central du FLN après l'avènement du multipartisme en 1989 n'a eu qu'une incidence mineure sur la posture de l'institution militaire par rapport à la communication. Cette situation de vide communicationnel, une vulnérabilité stratégique majeure, a été largement exploitée par les organisations terroristes au début des années 1990 à travers la mobilisation de tous les moyens d'information et de communication de leurs soutiens et autres promoteurs pour démoraliser la troupe et faire douter les militaires sur le sens du combat qu'il mènent contre le terrorisme.

En effet, les espaces de communication laissés vacants par l'ANP durant les premières années de la lutte anti-terroriste ont permis aux terroristes et leurs relais d'occuper le champ de la communication et ternir l'image de l'ANP ([4]).

---

[1] - Ceci est valable pour Kasdi Merbah, Betchine, LakhalAyat, le général de corps d'armée Tewfik et à un degré moindre le général major Bachir Tartag aujourd'hui.

[2] -Franck Mermier (sous la direc.), Mondialisation et nouveaux médias dans l'espace arabe, éd. Maisonneuve&Larose, Paris, 2003, p.237.

[3] - RadidjaNemar, « Au-delà des casernes, le rôle de l'armée en Algérie » in Les Cahiers de l'Orient, Automne 2010, n°100, p. 13.

[4] - En février 1990, le journal de l'ex-FIS (dissous) a publié une interview d'un de ses leaders, HachemiSahnouni, qualifiant l'armée algérienne de « militairement impuissante ». Il ajoute que « notre armée ne possède pas un matériel performant, ni une industrie militaire, ni l'expérience du combat, ni un effectif qualifié…les officiers accèdent à des grades qu'il n'ont pas véritablement mérités » ([4]). Malgré le caractère gravissime de ces déclarations passibles au demeurant de poursuites judiciaires, l'ANP n'a pas réagi, pas

A ce titre, on se souvient du « qui tue qui ? » et la campagne d'intox qui visait l'ANP, alors que cette dernière, dans une posture attentiste, encaissait sans agir ni réagir.

La posture « d'institution mette » cumulée depuis sa naissance a prévalu engendrant des préjudices énormes et encourageant les sponsors du terrorisme à combler le vide. Indubitablement, la réponse « du terrain » ne pouvait remplacer la réponse qu'elle aurait dû construire au sein du champ communicationnel et idéel, d'autant plus que la lutte anti-terroriste serait d'abord une bataille des idées et donc déterminée plus par le renseignement et la communication que par les actions opérationnelles de contre-terrorisme sur le terrain ([1]).

Dans ce cadre, feu Abdelhamid Latreche, alors président de la commission de défense au sein du Conseil de la Nation a déploré cette carence communicationnelle. L'armée, selon lui, « doit comme toutes les institutions de l'Etat, communiquer et comme toutes les institutions de l'Etat, l'ANP n'a pas communiqué ou mal communiqué » ([2]).

L'ANP et la communication : une adaptation difficile

Pourtant, dés le début de ce millénaire, une conscience perceptible au sujet de l'impératif de migrer vers une armée plus communicante. Cette conscience s'est traduite par une nouvelle architecture organisationnelle et fonctionnelle du secteur de la communication au sein de l'ANP. Des structures de communication centrales et régionales sont mises en place. Concomitamment, des cellules de communication également au niveau du haut-commandement, des commandements de forces et des régions militaires sont créées. Cependant, il s'est avéré que ces cellules dupliquaient les directions régionales d'information et de communication (DRCIO) déjà mise en place d'où la dissolution plus tard des cellules de communication afin éviter les redondances.

En plus, d'autres mesures d'ouverture et d'interaction avec l'environnement sociétal sont prises pour imprimer une nouvelle dynamique de communication : des portes ouvertes, des expositions, des communiqués

même un communiqué, ce qui confortait à l'époque l'idée d'une armée muette et…indigente, incapable d'élaborer sa propre stratégie de communication.

[1] - En marge d'une conférence de presse à l'AMIA de Cherchell et en réponse à une question d'un journaliste sur les réticences des militaires à communiquer, le Chef d'état-major de l'époque, le chef de corps d'armée Lamari Mohamed, a répliqué « au lieu de parler, on préfère agir sur le terrain».

[2] - Abdelhamid Latreche, Président de la Commission de la Défense Nationale, Allocation d'ouverture, in actes du colloque intitulé : pour un débat citoyen sur la défense, organisé par la Commission de défense nationale, Conseil de la Nation, novembre 2001, ENA, Alger, Tome 1, seconde édition, p.21.

circonstanciels, des visites programmées de lycéens et étudiants au Musée Central de l'armée (MCA) et à l'Académie militaire interarmes de Cherchell et à d'autres structures de formation, ainsi que beaucoup d'autres manifestations et activités d'information animées au niveau de toutes les régions militaires par des centres d'information territoriaux (CIT). Toutes ces structures étaient censées traduire en actes cette volonté d'ouverture et de communication institutionnelle. Plus récemment et en plus du Centre national des publications militaires, une Ecole Supérieure militaire de l'information et de la communication a été inaugurée afin de former les compétences et les cadres qui prendront en charge la fonction information et communication au sein de l'ANP ([1]).

Cependant, l'ANP est restée comme même réfractaire à une vraie communication envers des cibles identifiées, bien qu'elle soit dotée de structures de communication, au demeurant, inopérantes et inefficaces, à cause de l'absence d'une stratégie de communication pour les capitaliser afin de projeter l'ANP dans l'ère de communication moderne. En effet, les médias nationaux, notamment la presse privée, ont régulièrement déploré le manque de communication de l'ANP sur la problématique de la sécurité des frontières eu égard de la transformation de l'environnement géopolitique proche de l'Algérie.

La sécurité des frontières constitue un défi majeur à la sécurité nationale qui ne peut, au demeurant, laisser indifférente l'opinion publique. Faute de disposer d'informations à la source, les médias ont alors eu recours à des données erronées, aux rumeurs et à des analyses biaisées de pseudo-spécialistes qui cultivent davantage les peurs irrationnelles et alimentent ainsi les inquiétudes de la population. Cette dérive médiatique a atteint des proportions alarmistes au point où le ministère de la défense nationale a réagi pour recadrer la situation.

A ce titre, un communiqué officiel de la cellule de la communication relevant de l'échelon centrale du ministère de la défense nationale a, au début de l'année 2015, invité les médias, notamment la presse écrite à plus « d'objectivité et à s'appuyer sur la vérité, et à mettre en primauté l'intérêt général du pays afin d'éviter de tomber dans le piège de la propagande pernicieuse » ([2]). Les analyses médiatiques réservées à la problématique de la sécurisation des frontières, notamment celle du Sud-est, sèment, selon ce communiqué, le trouble et la confusion parmi les citoyens. Dés lors, une question s'impose : comment exiger des médias l'observation de la vérité

[1] - L'Ecole Supérieure militaire de l'information et de la communication a été inaugurée, conformément au décret présidentiel n° 17/05, par le vice-ministre de la défense, chef d'état-major de l'armée nationale populaire le 27 septembre 2018. Voire à ce sujet la revue El-Djeich, n° 666, janvier 2019, p.22.

[2] - Communiqué officiel du MDN en date du 19 février 2015, disponible sur le site électronique : www.mdn.org, consulté le 20 février 2015.

quand cette vérité leur est inaccessible et ne fait pas l'objet d'une communication régulière et crédible de la part de l'institution militaire concernée en premier chef ?

Il s'agit là d'un cas typique de déficit de communication et un choix délibéré de réagir au lieu de concevoir un plan de communication cohérent qui consiste à informer régulièrement l'opinion public de l'évolution de la situation sécuritaire par le biais d'une meilleure collaboration avec les médias, toute tendances confondues pour au moins dissiper méthodiquement cette « confusion » et aussi remonter le moral d'une population dont les inquiétudes sont légitimes. Plus que ça, il aurait été plus indiqué d'organiser des missions d'information au profit de tous les médias et les inviter à s'immerger au sein du dispositif opérationnel en charge de la protection des frontières, notamment la façade Sud-est, afin d'apprécier et de comprendre les sacrifices des militaires et leur disponibilité opérationnelle et transmettre ainsi une image valorisante des forces armées envers l'opinion nationale, loin des surenchères et de la désinformation.

Pour illustrer ce dysfonctionnement en matière de communication sécuritaire, on peut citer un événement dramatique mais d'une grande symbolique survenu au mois de juillet 2015, et qui a constitué un réel révélateur de cette rupture armée-médias. Il s'agit d'un attentat terroriste qui a ciblé une patrouille militaire, le 17 juillet 2015 (premier jour de l'AID), largement diffusé par les textes et les images au niveau de la toile et au sujet duquel l'institution militaire s'est murée dans un silence assourdissant. Les chargés de communication au sein de l'ANP ont brillé par leur mutisme et ont raté (encore) l'occasion de communiquer bien et intelligemment, surtout en pareilles circonstances très sensibles, quitte à faire appel à des spécialistes, expert et autres stratèges de la communication ([1]).

Cette carence qui devient structurelle, participe en fait d'un comportement rigide et de reflexes qui ont la vie dure et que vraisemblablement et en dépit des postures déclaratoires, il est difficile de s'en départir. Pour les acteurs médiatiques, cette posture de non communication profite plutôt aux promoteurs de la propagande terroriste qui vont propager et diffuser les messages qu'ils souhaitent afin de manipuler l'opinion publique.

C'est dire que jusqu'à une date récente, l'ANP, à l'instar de toutes les armées du monde, a entretenu des rapports de méfiance, voire d'hostilité envers les médias qui véhiculent toujours des valeurs foncièrement incompatibles avec les exigences de secret qui guident et structure le comportement des militaires en général. En somme, entre la liberté de recueil

[1] - Il s'agit là d'un entrefilet rédigé par l'éditorialiste du quotidien francophone l'Expression du 22 juillet 2015, intitulé, « Réaction tardive et absence de stratégie médiatique : la machine lourde de l'ANP », p.3.

et de libre diffusion de l'information des uns et le devoir de réserve et de rétention de l'information des autres, la relation, à défaut de disposer d'un cadre organisationnel de coopération et d'une stratégie de communication bien pensée, restera marquée par l'incompréhension et une éternelle tension ([1]).

Cet antagonisme armée-médias et le poids « toxique » de l'obligation de réserve expliquent en partie cette propension de l'ANP à observer un mutisme préjudiciable à son image de marque et à l'efficacité de ses actions sur le terrain. Ces pesanteurs expliquent également pourquoi elle a toujours dissocié entre action et communication et de ce fait, elle n'a jamais jugé utile de tenir l'opinion publique informée des opérations qu'elle exécute en matière de lutte anti-terroriste, encore moins, pour les opérations de sauvetage et d'assistance durant toutes les catastrophes qu'a connues notre pays.

Le concept américain d'*Embeded media* constitue une bonne réponse pour résoudre l'antagonisme du rapport armée-médias et digne de duplication par l'ANP. Il s'agit d'équipes médiatiques embarquées, sous contrôle des militaires, qui peuvent assister et décrire en direct les opérations conduites par les unités militaires déployées sur le théâtre ([2]). En outre, au sein de tous les pays occidentaux, l'opinion publique est régulièrement informée sur les opérations, l'entrainement, l'état d'esprit, le moral, la vie au quotidien dans les bases-vie des militaires déployés en Afghanistan, en Irak, au Mali et ailleurs, par de longs documentaires produit par des journalistes et correspondants immergés pendant des mois au sein des unités militaires déployées.

A contrario, pour l'ANP, une seule émission audio-visuelle, en reste de qualité médiocre, est produite par l'Etablissement Militaire de Production Audio-visuelle (EMPA), rattaché à la Direction Centrale de la Communication et de l'Information (DCIO/MDN). Intitulée « Djaichouna », ce court métrage documentaire est consacré à faire connaitre au large public les structures de formation, de fabrication et de réparation des matériels de défense de l'ANP, sans pour autant aller plus loin, afin de faire l'apologie des actions des unités, notamment en matière de sécurisation des frontières ou l'assistance en cas de risques majeurs. Aucune émission, nul documentaire, encore moins de débats ne sont organisés pour transmettre à l'opinion publique une image réelle sur les sacrifices qu'endurent nos militaires et les efforts qu'ils déploient au quotidien sur toute la longueur de nos frontières face aux dangers que représentent les organisations terroristes et criminelles et face à l'hostilité de la nature.

[1] -Pascale Combelles Siegel, La communication des armées, Editions Centre d'Etudes en Sciences Sociales de la Défense (C2SD), Paris, 1998, P.6.

[2] - Chasseret Fanny, La politique de communication du ministère de la défense nationale, mémoire DEA de sciences administratives, Panthéon-Assas, Paris II, 1996, P.57.

A titre illustratif, l'intervention des troupes spéciales pour libérer les otages du site gazier de Tiguentourine suite à un attentat terroriste, et en dépit du niveau de performance affiché, au demeurant reconnu par les spécialistes internationaux, reste pour le commun des Algériens un mystère : aucun traitement médiatique n'est venu éclairer après coup, l'opinion publique pour conforter son moral et lui faire connaitre les vraies capacités d'intervention des éléments des forces spéciales de l'ANP. En revanche, l'intervention du Groupe d'Intervention de la Gendarmerie National (GIGN) français en 1995 pour libérer les otages de l'Airbus détourné à partir de l'aéroport d'Alger par des terroristes du GIA, a fait l'objet de dizaines de traitement médiatiques écrits et audio-visuels et même de colloques organisés par les Ecoles militaires.

Cependant, il faut signaler que depuis un certain moment déjà, des communiqués, bien que laconiques, renseignent néanmoins sur les opérations « qualitatives » que les éléments des unités militaires déployées exécutent et qui sont généralement sanctionnées par l'élimination des terroristes et l'arrestation des trafiquants et candidats à l'immigration clandestine et la récupération d'armes, explosifs, munitions et de grosses quantités de drogue, de carburants, de cheptel, des cigarettes, ainsi que des produits alimentaires de contrebande subventionnés par le trésor public. Il s'agit d'une initiative louable en matière de communication.

Néanmoins, notamment en ce qui concerne la lutte anti-terroriste, les communiqués ne mentionnent jamais les pertes humaines amies. Des communiqués toujours triomphants d'arrestations et de neutralisation de terroristes, à croire qu'on fait la guerre à un ennemi désarmé. Alors que tous les services de renseignement du monde attestent du fort potentiel de nuisance des entités terroristes, les communiqués du MDN suggère qu'il s'agit d'une guerre anti-terroriste non létale à…zéro mort. Pourtant, Le chef d'état-major de l'ANP ne cesse de soutenir l'idée d'une information « sincère et crédible…qui fait entendre nos pensées en tant que militaires envers notre peuple…tout en veillant à la sensibilisation sur l'ampleur des menaces et des défis et en mettant en exergue les grands efforts consentis pour y faire face… » ([1]).

Dès lors, l'opinion publique doit constituer la base de toute communication de défense, étant-donné qu'elle représente une « puissance anonyme » qui n'est d'ailleurs prévue par aucune constitution. Cette force a bien sûr le pouvoir d'agir, notamment en matière de défense, c'est la raison pour laquelle on a toujours associé la communication de défense à l'opinion publique, car il existe entre elles une certaine interaction. De plus, aucune guerre contre le

[1] - Déclaration du vice-ministre de la Défense nationale, chef d'état-major de l'ANP, en marge des travaux du colloque organisé par l'ANP durant le mois de décembre 2014 au Cercle National de l'Armée (CNA), rapportée par la revue El-Djeich, janvier 2015, p. 14.

terrorisme n'est jouable sans l'adhésion des masses et la mobilisation de la société et son incorporation dans le dispositif de guerre totale au terrorisme. Ceci, suppose justement la conception et la mise en œuvre d'un plan de communication bien articulé pour gagner « les cœurs et les esprits » des citoyens et faire ainsi échec au projet terroriste.

Aussi, une information unilatérale et non objective risque de transformer la communication en propagande et dérouter l'opinion publique. Elle pourrait donner à penser que les militaires sont en villégiature et qu'en face, les terroristes ne disposent pas d'un potentiel de nuisance démultiplié par l'entrainement, les armements et un équipement adapté aux exigences de la guerre asymétrique dans un rapport du faible au fort. Par conséquent, les sacrifices de nos militaires ne sont pas visibles ([1]) et encore moins appréciés à leur juste valeur par le peuple. A ce titre, aucune cérémonie n'est organisée pour leur rendre hommage à l'instar des cérémonies solennelles et les honneurs militaires chargés de symboles et de messages qu'organisent les armées occidentales à chaque fois qu'elles déplorent des pertes humaines notamment en Afghanistan.

En France, pour ne citer que ce pays, des cérémonies officielles auxquelles assistent en plus du président de la république, les plus hautes autorités civiles et militaires, sont organisées pour faire partager la douleur et l'indignation avec toute la population ([2]). Chez nous, le déni de reconnaissance et le manque de considération atteint son paroxysme quand on constate que les cérémonies de sorties de nouvelles promotions d'officiers et sous officiers qu'organisent chaque fin d'année d'instruction les différentes structures de formation de l'ANP, (Académie militaire, Ecoles supérieures, Ecoles d'applications), qu'aucune d'elles n'est baptisée au nom d'un militaire mort pour la patrie, les armes à la main en combattant le terrorisme. On continue invariablement à puiser dans le registre des martyrs de la guerre de libération. **C'est à croire que le sang versé par les uns et par les autres pour leur patrie n'a pas la même valeur et ne mérite pas la même considération…**

Le citoyen, qui supporte l'effort de défense, a le droit de savoir, par une communication ciblée, que les forces de sécurité en général, ne refusent pas le sacrifice ultime de leur vie pour protéger et sécuriser le pays et sa population. En outre, faire part objectivement des pertes humaines de militaires dans

[1] - Pourtant le Règlement du Service dans l'Armée (RSA), promulgué par Décret n° 54/73/SG/A du 23 mars 1973, énonce dans son Chapitre III, Article 122, les modalités de présenter les honneurs funèbres militaires aux militaires tombés au champ d'honneur.

[2] - Voir à ce sujet, André Thiéblemont, « Les paraîtres symboliques et rituels des militaires en public », in : Cultures et logiques militaires, sous la direction d'André Thiéblemont, Editions PUF, Paris 1999, P.P. 163-210.

l'exercice de leur devoir, suscite l'émotion positive et la solidarité agissante ([1]) et in fine, produit plus de synergie interactive et mutualise les efforts conjoints des forces de sécurité et de la société civile pour combattre ensemble les organisations terroristes et criminelles. Cela participe aussi du renforcement du lien armée-nation et de la valorisation de l'image du militaire toujours en première ligne pour défendre le pays contre toutes formes de périls et de menaces et qui considère le sacrifice de sa vie comme hypothèse de travail ([2]).

Pourtant, de tous les pays du tiers monde, l'Algérie est sans doute un des rares où l'armée a connu et connait encore une légitimité nationaliste aussi forte : l'Armée Nationale et Populaire (ANP) n'est-elle pas l'héritière de l'Armée de libération nationale (ALN), bras armé du Front de libération nationale (FLN), qui a su, au terme d'une cruelle guerre de libération de plus de sept ans, mettre un terme à la plus ancienne colonisation imposée par une puissance européenne, la France, depuis 1830 ? Depuis l'indépendance de 1962, invoquant sans cesse ce glorieux héritage, l'histoire comme les discours officiels ont même fait un véritable dogme de la parfaite identité entre armée et nation ([3]).

Pourtant, le lien armée-nation a subi beaucoup de dégradation, notamment depuis les événements tragiques d'octobre 1988 où l'armée a perdu énormément de son capital sympathie. La guerre médiatique sournoise que lui a livrée férocement le terrorisme pendant plus d'une décennie a fini par égratigner l'image de marque de la jeune armée. Le refus de communiquer, le culte pathologique du secret et les crispations du haut commandement par rapport à toute forme d'ouverture envers les acteurs médiatiques a davantage approfondi le fossé d'incompréhension et de clivage par rapport à l'opinion publique. Aussi, et en dépit des mesures fragmentaires, comme la création de cellules de communication, pour impliquer l'armée dans une dynamique de

[1] - En dépit du retard dans la communication de l'ANP suite à l'attentat perpétré le 17 juillet 2015 (jour de l'Aïd), à l'encontre dune patrouille de l'ANP dans la Wilaya de Ain Defla, un sentiment de solidarité a été largement partagé par les internautes. Morts pour la patrie et enterrés dans l'anonymat et la plus grande indifférence, ces 11 militaires assassinés ont suscité par contre une vive émotion, spontanément exprimée par des citoyens sur la toile. Le même phénomène de solidarité civilo-militaire a été observé sur les réseaux sociaux à l'issue du crash de l'avion militaire de transport prés de l'aéroport militaire de Boufarik. Dés lors, cacher ses propres pertes quand l'information est connue de tous à traves les réseaux sociaux est absurde, inutile, contreproductif et relève d'un reflexe archaïque.

[2] - Pour mieux connaitre et comprendre l'esprit de sacrifice qui anime en général les militaires, se référer à l'excellent ouvrage d'un ancien militaire français : Michel Goya, Sous le feu : la mort comme hypothèse de travail, éd. Tallandier, 2014.

[3] - François Gèse, « Armée et nation en Algérie, l'irrémédiable divorce ? », in Hérodote, janvier 2005, n° 116, p. 175.

communication, la communication institutionnelle au sein de l'ANP est loin d'être parfaite en raison de l'absence d'une réelle stratégie de communication.

Ce constat renseigne sur l'énorme déficit en matière de communication et l'ampleur du retard cumulé en la matière d'où l'impératif de corriger et régulariser la situation. Pour cela, l'ANP doit penser et mettre en œuvre une vraie doctrine d'information et de communication, une doctrine appelée à se décliner en une stratégie cohérente de communication qui dessine un cap, définit clairement les objectifs à atteindre et les moyens à mobiliser pour accélérer l'avènement d'une armée communicante afin de renforcer le lien armée-nation, valoriser son image de marque et in fine, améliorer l'efficacité de ses missions de sécurité et de défense, notamment en matière de lutte anti-terroriste.

Indication bibliographiques

1)- ouvrages

-DEVOLUY(Pierre) et DUTEIL(Mireille), La poudrière algérienne, Editions Calmann-Lévy, Paris, 1994.
- Horne(Alistair), Histoire de la guerre d'Algérie, Editions Dahlab, Alger 2007.
- MERMIER (Franck) (sous la direc.), Mondialisation et nouveaux médias dans l'espace arabe, éditions Maisonneuve&Larose, Paris, 2003.
-SUEGLE (Pascale Combelles), La communication des armées, Editions Centre d'Etudes en Sciences Sociales de la Défense (C2SD), Paris, 1998.
- THIEBLEMONT (André),« Les paraîtres symboliques et rituels des militaires en public », in : Cultures et logiques militaires, sous la direction d'André Thiéblemont, Editions PUF, Paris 1999.

2)- revues, périodiques et quotidiens

- FANNY (Chasseret), La politique de communication du Ministère de la Défense Nationale, mémoire DEA de sciences administratives, Panthéon-Assas, Paris II, 1996.
- GESE(François), Armée et nation en Algérie, l'irrémédiable divorce ?,Hérodote, janvier 2005, n° 116.
-HAMELIN(Fabrice), « Les nouvelles relations défense-société », Les Champs de mars, n° 11, 2002.
- NEMAR(Radidja), « Au-delà des casernes, le rôle de l'armée en Algérie » in Les Cahiers de l'Orient, Automne 2010, n°100, p. 13.
-Règlement du Service dans l'Armée (RSA), promulgué par Décret n° 54/73/SG/A du 23 mars 1973.
- Actes du colloque intitulé : Pour un débat citoyen sur la défense, organisé par la Commission de défense nationale, Conseil de la Nation, ENA, Alger, Tome 1, seconde édition,novembre 2001
- « Réaction tardive et absence de stratégie médiatique : la machine lourde de l'ANP », l'Expression du 22 juillet 2015
- El-Djeich, janvier 2015.
- El-Djeich, n° 666, janvier 2019, p.22.

- Site électronique du MDN : www.mdn.org

Democratic People's Republic Of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Cognitive Orbit For Researches And Studies

MADARATE SIASSIA

Journal of Madarate Siassia
Periodical And International Academic Vefereed Journal
Journal of Political Science and International Relations

ISSN 2588-1825
EISSN: 2710-8341
L.D: June 2017



Volume 02
Issue 04 –June 2019 –

General Supervisor Center Director: Dr. Abdelouheb Bacha
Director and Editor -in- Chief: Dr. Cherifa Klaa